بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن

2014-1999

Impact of the Multi-Party System on Political Development in Jordan 1999-2014

إعداد الطالب

بلال زكي مفلح التميمي

الرقم الجامعي: 1320600015

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

2015/2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن (1999-2014)

إعــداد الطالب

بلال زكي مفلح التميمي

إشـراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـع
الدكتور: صايل فلاح السرحأن..................................... مشرفاً ورئيسياً	
الدكتور: علي عواد الشرعة...عضواً	
الدكتور: هأني عبد الكريم اخو ارشيدة....................................عضواً	
الدكتور: يحيى أحمد علي...عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ 13/ 2015/5م

الفصل الدراسي الثاني 2015/2014

التفويض

انا بلال زكي مفلح التميمي، أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة ال البيت

انا الطالب: بلال زكي مفلح التميمي

التخصص: علوم سياسية   معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن

(2014-1999)

توقيع الطالب:....................... التاريخ   /   /2015م

إهـــــداء

إلى رمز البذل والتضحية والعطاء . . . إلى من طوقني بفضله ووثق بي . . . إلى الذي أكن له الاحترام والتقدير . . . إليك يا **أبي** . . . إلى رمز الحنان والعطاء والمحبة . . . إلى من كانت دعواتها خير عون لي . . . إلى التي أضاءت شموع الحياة . . . إليك يا أمي . . . إلى الورود التي عطرت لحظات حياتي . . . وزينت لي دروب خطوتي . . . إليكم يا **إخوتي** . . . إلى صديق القلب والروح **هاشم أبو كاشف** . . . إلى من بهم ازدهرت الدنيا . . . وانبت الحقل أجمل الأزهار . . . إليكم جميعاً يا **أصدقائي** . . .

الباحث

بلال التميمي

شكـــر وتقـــدير

الحمـد لله رب العـالمين والسـلام علـى اشـرف خلـق الله النـبي العـربي الهاشمي الأمي وعلى اله وصحبه أجمعين:

أتقـدم بخـالص الحـب وعظـيم الشـكر والامتنـان عرفانـا مـني بحسـن الجميـل والتقـدير لمـن غمـرني بحبـه ولطفـه ونصـحه وإرشـاداته الـدكتور صـايل فـلاح السـرحان علـى قبولـه بـان يكـون مشـرفي علـى هـذه الدراسـة، والـذي كانـت ملاحظاتـه وإرشـاداته القبـس الـذي أضـاء سـبل وطريـق الرشـاد، وكـان بحق نعم الناصح الأمين.

كمـا أتقـدم بعظـيم الشـكر وخـالص التقـدير والاعـتراف بالجميـل والامتنـان إلى أعضـاء هيئـة المناقشـة الـذين لم يتوانـوا لحظـة عـن إرشـادي ونصحي وتصحيح أخطاء لم أكن منتبها لها لولا إرشاداتهم ونصحهم.

وأتقدم كذلك بخالص الحب والتقدير لأعضاء هيئة التدريس في معهد بين الحكمة في جامعة آل البيت الذين لم يدخروا جهدا في إيصال العلم إلى من يريده.

الباحث

بلال التميمي

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الملخص باللغة العربية

أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن

(1999-2014)

إعداد الطالب: بلال زكي مفلح التميمي

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة من 1999-2014، ودراسة الدور الذي تلعبة الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، للوصول إلى تنمية سياسية خلال فترة الدراسة المذكورة، وذلك من خلال التعرف على الواقع الحزبي والديمقراطي خلال الفترة المذكورة.

وقد استخدمت في دراستي منهج تحليل النظم، على أساس أن التعددية الحزبية أثرها على التنمية السياسية في الاردن هي احدى الظواهر السياسية، وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة، والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساساً من نظام ومحيط، يقوم ايضاً على المدخلات (أثر التعددية الحزبية)، ومخرجات التعددية الحزبية والتغذية الراجعة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية بما تشمله من إصلاح وتغير وتطوير وتحديث في الحياة السياسية والإجتماعية في الأردن، في ظل ضعف واضح للأحزاب السياسية الأردنية الهاشمية، وضعف برامجها و خطابها السياسي.

ورأت الدراسة إنه حتى يتم تفعيل الحياة الحزبية في الأردن لابد من العمل على التأكيد على التعددية الحزبية والسياسية، ومشاركة الأحزاب في تحمل المسؤولية الوطنية والقومية، وإشراك الأحزاب السياسية في الأردن في عملية التنمية السياسية.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

ترتبط عملية التعددية الحزبية وما ينتج عنها من مشاركة سياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على سمة من سمات النظم الديمقراطية، ويتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق التعددية والمشاركة السياسية، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما تؤدي التعددية الحزبية إلى المشاركة السياسية التي تؤدي بدورها إلى مزيدا من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، بالإضافة إلى أن عملية التعددية الحزبية تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لبلده ووطنه، وتجعل الجماهير أكثر إدراكا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها فتفتح بابا للتعاون البناء بين الناس والمؤسسات الحكومية والدستورية، ولذا فإن عملية التعددية الحزبية تنبع أهميتها من أنها عملية تهدف لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة.

إن المتتبع لتاريخ التعددية الحزبية عبر العصور يجد أن هناك ارتباطا بين السياسة والاقتصاد، والتعددية والتنمية بكافة أشكالها وخاصة التنمية السياسية، أي بين شكل النظام الحزبي، وبين نموذج معين من التنمية، فقد ارتبط نمط الحزب الواحد بنموذج التنمية الاشتراكية الذي يرتكز على آلية التخطيط المركزي للاقتصاد والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتقوية أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية وسيطرتها على الموارد، ويعتمد هذا النموذج على دور الدولة بشكل مركزي، الأمر الذي يقتضي من المركزية السياسية في صورة حزب واحد، كما أن نظام التعددية الحزبية قد ارتبط بنموذج التنمية الرأسمالية، ويعتمد النموذج الرأسمالي على أن تترك الدولة الحرية لأفرادها في ممارسة نشاطاتهم السياسية والاقتصادية، على اعتبار مصلحة المجتمع تتحقق في النهاية كنتيجة غير مباشرة من أجل تحقيق مصالحهم، الأمر الذي يصعب الوصول إليه إلا إذا اقترنت الحرية الاقتصادية للأفراد بحرية سياسية والتي تعني التعددية الحزبية.

يسعى النظام السياسي الأردني ومنذ أن تم تأسيسه 1921 إلى التميز بوصفه مجتمعا يقوم على "التعددية الحزبية"؛ إذ أن مصطلح التعددية الحزبية يأتي من أصل أمريكي، ويعرف على انه النظام السياسي الذي لا يحتكر فيه أي مركز منفرد القوة السياسية، وتتواجد فيه عدة مراكز للقوة لا يكون لأي منها السيادة المطلقة، وتقوم التعددية الحزبية على أساس تعدد جماعات المصالح في المجتمع، ولها دورها في أحداث التنمية السياسية والاقتصادية من خلال

برامجها المعدة لذلك، كما انه من خلال التعددية الحزبية والمشاركة السياسية يمكن أن يقوم الفرد بدور فاعل في الحياة السياسية من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه وتحديدها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات.

لقد زاد الاهتمام في الأردن وخاصة بعد التجربة الديمقراطية في عام 1989 بالتنمية السياسية، وبدأ الاهتمام بعملية التنمية السياسية مع بداية تسعينيات القرن المنصرم؛ وذلك بسبب التحولات السياسية والاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، حيث دفعت تلك التحولات الدولة الأردنية إلى العديد من الإصلاحات السياسية، مما شجع تشكيل مزيد من الأحزاب السياسية، وبالتالي أدى ذلك إلى تشجيع الأحزاب السياسية الأردنية إلى العديد من الإصلاحات السياسية، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية النيابية، مع تسارع الأحداث السياسية في المنطقة بعد أزمة الخليج عام 1990-1991، والسلام مع إسرائيل 1994، والمديونية وضغوطات صندوق النقد الدولي، وقد تبنت المعارضة الأردنية مواقف مناهضة للحكومة مما أثر على طبيعة العلاقة بين الطرفين (المعارضة، الحكومة)، إلا أن ذلك أدى إلى تغيير قانون الانتخاب، وتم إصدار مجموعة من القوانين التي أدت إلى تحجيم دور الأحزاب في الشارع الأردني، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عملية التنمية السياسية مما أدى في نهاية الأمر إلى تراجع واضح في دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية.

ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن، حالة دراسة خلال الفترة 1999-2014.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في التعرف على أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن، وتبرز أهمية الدراسة من الناحيتين التاليتين:

1- الأهمية العلمية (النظرية):

تنبع أهمية الدراسة العلمية بما يلي:

أ. بيان الدور الذي تلعبه التعددية الحزبية على القائمين على الأحزاب السياسية سواء كانوا في داخل النظام السياسي أم في خارجه، ودفعهم للقيام بالتنمية السياسية من خلال المشاركة السياسية في مظاهر الحياة السياسية.

ب. تسليط الضوء على طبيعة الأحزاب السياسية في الأردن وخاصة في الفترة من 1999-2014، كدلالة على دراسة التطور السياسي والديمقراطي.

ج. تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على ماهية التنمية السياسية وطبيعتها ومراحل تطورها، وخصوصيتها المتعلقة بالنظام السياسي والأحزاب السياسية المتعددة.

د. توضح هذه الدراسة ملامح التعددية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي، وأثر ذلك على التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة من(1999-2014)، أي السنوات الستة عشر لحكم الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. وسنحلل طبيعة العلاقة بين التعددية والمشاركة الحزبية السياسية وأثرها على عملية التنمية السياسية في الأردن.

ه. تعمل هذه الدراسة على تحقيق اكبر حد من الاستفادة العملية لإثراء المكتبة المعرفية ودعمها علميا وعمليا بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الأردنية والذي يلقي اهتمام الباحثين ألا وهو أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن.

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة ارتسمت في تقديم تأصيل نظري لمفهوم التعددية الحزبية السياسية والتنمية السياسية.

2- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية للتعرف على تأثير التعددية الحزبية على عملية التنمية السياسية، ومن كون هذه الدراسة تساهم في معالجة موضوع جديد على الساحة الأردنية يتعلق بالتنمية السياسية التي رأى أهل الفكر والمنظرون السياسيون أنها غائبة عن المسرح السياسي لسنوات خلت عبر مسيرة القرن العشرين، ولما كانت التعددية الحزبية تمثل مدرسة للتنمية السياسية، تنبع أهمية تضاف إلى سابقتها، وهذه الأهمية تنبع من أثر دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وخاصة في الفترة الحالية يمكن صانع القرار من توجيه سياساته في الاتجاه الذي تجسد مطالب وحاجات الشعب وتجنبه الاحتقان السياسي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية:

1- التعرف على طبيعة وماهية التعددية الحزبية والتنمية السياسية.

2- دراسة أثر التطور الديمقراطي للأحزاب السياسية على عملية التنمية السياسية في الأردن ضمن الفترة (1999-2014).

3- توضيح الدور الذي تلعبه تعدد الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية للوصول إلى تنمية سياسية خلال الفترة(1999-2014).
4- بحث أهمية التعددية الحزبية وأثرها على النظام السياسي الأردني والتعايش السلمي والديمقراطية.
5- التعرف على واقع الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية خاصة خلال الفترة (1999-2014).
6- التعرف على واقع التنمية السياسية في النظام السياسي الأردني في الفترة التي تلت إنتهاء الحرب الباردة 1989 ولغاية 2014، والتركيز على الفترة من 1999-2014).
7- إظهار التحديات والمعوقات التي تواجه التعددية الحزبية الحقيقية والتنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن، ذلك أن النظام السياسي الأردني بعد عام 1989 مر بفترة الانفراج الديمقراطي اذ سمح بتشكيل العديد من الأحزاب السياسية، أي أن النظام السياسي الأردني استجاب للعديد من مطالب المواطنين، لإظهار المستوى الذي وصلت إليه العملية الديمقراطية في الأردن، وأثر تلك الأحزاب وتعددها على عملية التنمية السياسية في الأردن، كما تأخذ هذه الدراسة بالحسبان العوامل الدافعة والهادفة إلى إحداث نقلة نوعية في التنمية السياسية من خلال القوانين والتشريعات الديمقراطية الناظمة للحياة العامة والحياة السياسية، خاصة تلك الفترة العصبية التي تمر بها المنطقة العربية؛ حيث تملى على مراحل التحولات الثورية نتيجة عوامل اهمها الاخفاق في عملية التنمية السياسية والتطبيق على التعددية الحزبية.

بناء على مشكلة الدراسة يمكن حصر مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس وهو:

- **ما هو أثر التعددية السياسية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة بين (1999-2014)؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات أهمها:

1- إلى أي مدى أثرت التعددية الحزبية على المشاركة السياسية الفاعلة الايجابية في الأردن؟
2- إلى أي مدى أثرت التعددية الحزبية على الاستقرار السياسي في الأردن في ذات الفترة؟

3- ما هو أثر فعالية التعددية الحزبية في الأردن على العمل الجماهيري المتواصل وخاصة في عملية الانتخابات النيابية؟

4- ما هو أثر تعدد الأحزاب السياسية في الأردن على التنمية السياسية، وهل أثر ذلك على المعادلة السياسية للدولة ؟

5- هل كان هناك سياسات تعاونية بين الأحزاب المتعددة في الأردن وبين مؤسسات المجتمع المدني من خلال وزارة التنمية السياسية؟

6- ما هو أثر العوامل الإقليمية والدولية في التعددية الحزبية والمشاركة السياسية وأثر ذلك على التنمية السياسية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

أن **هناك علاقة بين التعددية الحزبية وعملية التنمية السياسية في الأردن خلال فترة الدراسة تم قياسها من خلال انجازات الاحزاب العاملة في فترة الدراسة،** ويتفرع عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية هي:

1- الفرضية الفرعية الأولى: كلما زاد الدور الايجابي للتعددية الحزبية كلما زاد تطوير التنمية السياسية في الأردن.

2- الفرضية الفرعية الثانية: كلما زادت عملية التحولات الحزبية والسياسية أسهم ذلك في إحداث نقلة نوعية في مجالات الإصلاح السياسي وتطوير برامج التنمية السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

3- كلما زادت المعوقات أمام التعددية الحزبية، كلما أثر ذلك سلبيا على عملية التنمية السياسية وتطويرها.

4- هناك علاقة طردية بين تطوير التعددية الحزبية تحققت التنمية السياسية المنشودة في الأردن.

خامساً: حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية بين الأعوام (1999-2014)، وذلك للأسباب التالية:

- فيما يتعلق بمبررات اختيار سنة 1999 كبداية للفترة الزمنية للدراسة، فيعود ذلك لان ذلك العام شهد وفاة الملك حسين بن طلال، وتسلم الملك عبد الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية، وبذلك فهو بداية عهد جديد في التاريخ السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية سياسيا، واقتصاديا، وحزبيا، علاوة على تأسيس أحزاب جديدة مع بداية عهد الملك عبد الله الثاني وأيضا ففي عام 2003 تم تأسيس وزارة التنمية السياسية التي تهتم بالثقافة والوعي والمشاركة والإصلاح السياسي على المستوى الفردي وعلى مستوى المؤسسات.
- أما اختيار العام 2014 كنهاية للفترة الزمنية، فيعود ذلك لان هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بالموضوع، والتي يمكن الوصول من خلالها إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

2- الحدود المكانية: تغطي هذه الفترة عملية التعددية الحزبية والتنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص.

سادساً: متغيرات الدراسة:

برزت في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسية التالية:

- **المتغير المستقل: التعددية الحزبية.**
- **المتغير التابع: التنمية السياسية.**

- **المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:**

1- التعددية الحزبية:

أ. التعريف الاسمي: مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على انه مكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، وذات مصالح مشروعة ومتنوعة، إذ أن التعدد والاختلاف قد يمنع تمركز الحكم ويسمح بمشاركة القوى السياسية والاجتماعية في الحياة السياسية، كما أن التعددية الحزبية انعكاسا واعترافا بالتعددية المجتمعية، وبالتالي فهي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي في ظل تواجد الأحزاب السياسية التي تتنافس بحرية من أجل السلطة عبر الوسائل الديمقراطية الممثلة بالانتخابات.(مصطفى، 1997: 19).

ب. التعريف الإجرائي: تطبيق عملي لإجراء حرية النشاط الرسمي، والتعددية لمجموعة من الناس بهدف المشاركة السياسية ومجتمع المصالح، وتحديد الأولويات والنشاطات

التي يقوم الحزب عليها، وتنتج عن التعددية الحزبية لمجموعة أحزاب من نشاطات تتعلق بالحرية السياسية، والثقافة السياسية، والانتخابات واختيار ممثلي الشعب، والقرار السياسي.

اما مؤشر التعددية الحزبية فهي:

1) الوعي السياسي.
2) المشاركة السياسية
3) التربية والتنشئة السياسية.
4) الحرية.
5) الثقافة السياسية.

2- التنمية السياسية:

1. التعريف الاسمي:

- ❖ تعريف الفرد ديموانت: أنها العمليات التي يقوم بها النظام السياسي لزيادة القدرة في الاستيعاب لخلق نماذج وأشكال جديدة من الأهداف والمطالب وبشكل محدد من خلاله منظمات جديدة.(مشاقبة، 2006: 318).
- ❖ تسعى التنمية السياسية لغرس مجموعة من القيم والمبادئ ذات البعد الوطني والقومي والإنساني والتي لا تتنافى مع مجموعة القيم والمبادئ التي توافق المجتمع على تقديرها واحترافها.(الفريحات، 2005: 111).
- ❖ تعريف لوسيان بأي: قدرة النظام السياسي على التكيف والاستجابة للمطالب المختلقة الناجمة عن سلسلة متراكمة من عمليات التغير السياسي، وتتمثل هذا التغير في وظائف النظام وبروز مؤسسات جديدة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية القائمة على المساواة والمساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها ويتنافعوا بثمار عملهم.(Pye,1966: 147-144).

والتنمية تعني أيضا: " التطور باتجاه ايجابي للإنسان والموارد والانجازات، أما التنمية السياسية بشكل خاص، فهي التي تهتم بدراسة الأنظمة السياسية في الدول والحياة السياسية في الدول والمجتمعات باعتبار أن السياسة هي المرجعية العليا لصناعة القرار، وتبني السياسات العامة بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية الشاملة، وفي كل الأحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول المجتمعات من حيث أنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الإنسان".(نقرش، 2005: 512).

ويعني هذا المصطلح التحول نحو الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي أو الانتقال من الشكل التقليدي للحكم إلى الشكل الحديث عبر عملية توسيع وتركيز السلطة وتوافر التمايز والتخصص، وتكامل البناءات السياسية وتعميق المشاركة السياسية.(القطارنة، 2006: 14).

ونستطيع القول، أن التنمية السياسية هي العملية الديناميكية التي تمكن النظام السياسي والخلاص من ارهاصاته المتمثلة في أزمة الهوية، والتعايش والمشاركة السياسية، واستقرار وتنظيم السلطة، أي التخلص من أزمات تخلفه وعليه ستعتمد هذه النظرية.

2. التعريف الإجرائي: إن مؤشرات التنمية السياسية كثيرة أهمها:

- **الشرعية**: وتعني الشرعية السلطة الحاكمة من منطلق الإدارة الجماعية ومن ثم يحظى النظام بالتأييد والرضا من جانب الجماهير، إن الشرعية مسالة إرادية من جانب المحكومين إذ أنهم الذين يحددون ما إذا كان النظام شرعيا أم لا.(هيجوت، 2001: 270).
- **المشاركة السياسية**: هي مظهر رئيسي للديمقراطية من حيث انتشار المشاركة بين صفوف الناس ليمثل تعبيرا عمليا للممارسة الديمقراطية لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، من خلال مشاركتهم الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري لأجل توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي.(هيجوت، 2001: 273).
- **الهوية والمواطنة**: وهي الخصوصية التاريخية والثقافية التي تجمع بين الوطن الواحد وينتج عنها احساس الافراد بالانتماء إلى امة معينة، والارتباط بوطن معين، وتكوين نسيج متجانس، والمشاركة والتأثير في احداثه وصناعة مستقبله، وترتبط الهوية بالمواطنة ولا تنفصل عنها. (ادريس، 2005: 1-3)
- **الثقافة السياسية**: يدل مصلح الثقافة السياسية على معان عديدة، وله أوجه ومعايير قيمية وإدراكية وعاطفية، لأنه هو الذي يوجه الثقافة السياسية والمعلومات السياسية لتعزيز المعرفة بالتوجهات الموضوعية للسياسة، وتتألف الثقافة السياسية من أنماط مستقرة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز، فضلا عن الانجازات المتميزة للمجالات الإنسانية وجوهرها والأفكار والقيم، أما الأنساق الثقافية فتعد نتاج السلوك.(pattersons,1970:105-107).

ويعرف لوسيان بأي الثقافة السياسية بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تشكل نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد

داخل النظام السياسي ويعرفها سيدني فيربا بالمعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث السلوك السياسي في إطاره.(المنوفي، 1985، 161-162).

سابعاً: منهجية الدراسة:

ومنهج تحليل النظم: بناه ديفيد ايستون على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تتكون أساسا من نظام System ومحيط Environment. وبالنسبة للمدخلات فتتكون عند ايستون من عنصرين أساسيين وهما:

1) المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع والمجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام ووسائل الإعلام، والتي يجب ان يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة.
2) دعم ومساندة النظام السياسي والايمان بقواعد اللعبة السياسية.

وفيما يخص المخرجات فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية، استرجاعية، وما يميز منهج ايستون انه ينبع من ادخاله لمفاهيم جديدة لتحليل وابراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة وفيما بين مختلف اجزاء النظام.

استخدمت هذه الدراسة هذا منهج حيث ايستون يعتبر من ابرز المفكرين السياسيين المعاصرين والذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية، حيث وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج المدخلات والمخرجات بنظرة وظيفية. ويقوم منهج تحليل النظم على النظام السياسي الذي يتحرك في دائرة متكاملة، ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات رئيسة على النظام واستخدامه بغرض تحليل النظام السياسي الأردني والتعددية الحزبية في إطار الدولة في دائرة متكاملة يتحرك فيها ذات إطار دينامكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثير البيئة على النظام والأحزاب السياسية، وهذا المنهج قدمه ديفيد ايستون (Eston,1987: 1-33)

ونستطيع توظيف هذا المنهج من خلال التركيز على تحليل الظواهر الرئيسية المترتبة على التعددية الحزبية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن، وبالتالي هذا يؤدي بنا إلى دراسة العناصر المكونة للنظام السياسي الأردني فإنها تتعرض للمؤثرات نفسها التي يتلقاها

النظام من البيئة المحيطة بما يتعين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات ولكون هذا التغيير له آثار كثيرة على التنمية السياسية، حيث يمكن للتغيير أن يستجيب بشكل ايجابي أو سلبي على رغبات النظام وأحزابه السياسية الذي قد يحدث حالة من عدم الاستقرار على هذا النظام.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

- **دراسة بركات، نظام(1998)، الأحزاب السياسية الأردنية وحقوق الإنسان (1992-1994) قضايا ومواقف.**

تهدف هذه الدراسة إلى الحديث عن نشأة الأحزاب السياسية الأردنية، ودور تلك الأحزاب وخاصة في الفترة من (1992-1994)، واهم المواقف والمنعطفات لتلم الأحزاب مع النظام السياسي الأردني، وأشار إلى دور الأحزاب في رؤيتها للقضية الفلسطينية ودور التعددية الحزبية في عملية السلام في الشرق الأوسط، ومسالة الوحدة العربية، ورؤية الأحزاب في الأردن من العملية الديمقراطية، وخلصت الدراسة إلى أن التعددية الحزبية هي ضمان للسلم الاجتماعي والاستقرار، وان الظاهر الحزبية تسهم في تحسين صورة الأردن على الصعيد الإقليمي والدولي.

- **دراسة حمارنة، مصطفى(2005)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن.**

تضمنت هذه الدراسة الحديث عن الأردن استطاع الذي أن يمسك بزمام المبادرة على صعيد علاقاته بمؤسسات المجتمع المدني، وان يعرض توجهاته السياسية التي تتلاءم ومصلحة الدولة، وتضمنت أيضا دور الأردن في تقوية وتعزيز منظمات المجتمع المني ضمن إطارها المهني وليس السياسي، حيث أسهم في انتشار مؤسساتها وتوسيع قواعد عملها، ويخلص المؤلف إلى أن التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي المتعلقة بالتنمية السياسية والإصلاح السياسي كانت ناجحة إلى حد كبير.

- **دراسة، زيادات، عادل(1997)، العلاقة بين الصحافة والأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن.**

بينت هذه الدراسة الإطار القانوني لعمل الصحافة الحزبية في الأردن في الفترة من (1989-1995) وكذلك العوائق التي تحول دون استمرار ظهور الصحافة الحزبية والتي تلعب دورا في تطور الديمقراطية وركزت الدراسة على تحليل قرارات المحاكم الأردنية المتعلقة بالصحافة الحزبية ومخالفتها لقانون المطبوعات والنشر لعام 1993، مما أدى إلى التقليل من الدور الذي تلعبه الأحزاب في العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية والإصلاح السياسي الأمر الذي شكل عائقا في وجه الأحزاب والتعددية الحزبية والعمل الحزبي بشكل عام.

- **دراسة الحسامي، احمد عقلة(2010)، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (1989-2008).**

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية للفترة الواقعة بين (1989-2008)، ولتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها والبحث عن وسائل تسهم في الحد من هذه المعوقات، وتحدثت الدراسة عن تطور الأحزاب السياسية في الأردن، والدور الذي تلعبه، والمعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق العمل الحزبي في الأردن، ودور التعددية الحزبية في التنمية السياسية، والثقافة السياسية والإصلاح السياسي في الأردن.

- **دراسة العزام، عبد المجيد (2003)، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية.**

وتكشف هذه الدراسة عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديمقراطية، وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية، وخلصت إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وان الأحزاب السياسية قاصرة على لعب دور ايجابي في عملية التنمية السياسية.

- **دراسة المناعسة، أيمن رضوان(2007)، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(1989-2005).**

تناولت هذه الدراسة التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن من عام 1989-2005، وأظهرت هذه الدراسة تحولا واضحا نحو الديمقراطية ضمن هذه الفترة نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية، أدت هذه العوامل إلى عودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية إلى الساحة السياسية الأردنية، وإيجاد أجواء من التفاعل السياسي النشط والتركيز المكثف من قبل النظام السياسي الأردني على خلق تنمية سياسية كجزء من التنمية الشاملة، إضافة إلى القيام بإصلاحات سياسية شاملة لكل المؤسسات في الدولة، وتظهر الدراسة نشاط الأردن في مجال التنمية السياسية والإصلاح السياسي، إلا أن هذا المجال لم يصل إلى المستوى المتقدم، وتبين الدراسة الجهود الأردنية المبذولة في إحداث نقلة نوعية في التنمية والإصلاح السياسي، وذلك عن طريق استحداث قوانين وتشريعات ديمقراطية ناظمة للحياة العامة والسياسية، وأبرزها تلك المتعلقة بقوانين الانتخابات، والأحزاب السياسية، والمطبوعات والنشر، وقضايا الإصلاح والإعلام الأردني.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- Riedl, Rachel Beaty,(2012), Politcal Parties uncertainly in Development democraties

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وبيان اثر الأحزاب السياسية والشك في تأثيرها في التطور الديمقراطي، وتتحدث هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة، وعدم فهم الدور الحقيقي للأحزاب السياسية، وتقوم هذه الدراسة بتعريف الأحزاب السياسية ودورها في التطور الديمقراطي، وتتحدث الباحثة عن انه لا يشترط ان يكون للأحزاب السياسية دور ديمقراطي بل قد يكون هذا الدور أوتوقراطي في بعض الأحيان، ومن هنا تأتي عملية الشك في دور الأحزاب السياسية وعدم تأثيرها في التطور الديمقراطي والتنمية السياسية أو إستراتيجية صناعة القرار السياسي، والتطور السياسي بشكل عام، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ان ثمة شكوك حول تأثير الأحزاب السياسية في الديمقراطية.

- Yasush, Hazama,(2014) **Politcal Parties and, Elections Minimal Condititors for Democracy**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الأحزاب السياسية في عملية الانتخابات ودورها في تحليل التطور السياسي والتنمية السياسية وفي تطور البلدان، ودورها في المشاركة وتحليل مفهوم (الدمقرطة)، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات المهمة من امثال هنتنجتون ودوره في التغيير السياسي وغيره، وتفصل هذه الدراسة التي أجراها باسوش هازاما وهي صادر عن مركز اليابان للتطور الاقتصادي في طوكيو، وتركز كذلك هذه الدراسة إلى أن هناك ايجابيات كثيرة للاحزاب السياسية من خلال دورها المهم في الانتخابات وتطورها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى، بأنها جاءت لتحليل دور الأحزاب السياسية في الأردن خلال فترة حساسة جدا بظروفها الداخلية والإقليمية، ولكونها تناولت الظروف السياسية والاجتماعية للتعددية الحزبية، وإبراز الآثار العامة والخاصة لعملية التعددية الحزبية والتي لم تتناولها الدراسات السابقة.

الفصل الأول

التعددية الحزبية والتنمية السياسية (دراسة نظرية)

إن التعددية الحزبية تعني جديا أهمية التنمية السياسية للفرد والمؤسسات في إنتاج الوعي السياسي والحفاظ على تواجدها واستمرارها، ومن ثم تسعى لتنمية الوعي السياسي لدى أعضائها بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، إن أهمية التعددية الحزبية تكمن بان يجب أن تضطلع بدور رئيس ومحوري في الحياة السياسية التي هي في الأساس احد انساق الحياة الاجتماعية.

تعد التعددية الحزبية احد أهم وسائل التنمية السياسية، ذلك لان عملية التنمية السياسية عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبادلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة تعمل على تطوير قدرات السياسة والاقتصاد والمجتمع والوعي والمشاركة السياسية، والتنمية السياسية تهتم في الأصل بدراسة النظام السياسي والأحزاب السياسية من خلال دراسة الحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التي تكون عملية التعددية الحزبية الناتجة عن التنمية السياسية التي تفضي إلى الديمقراطية(هاوي، 2005: 63-64).

لقد أشار العديد من رواد التنمية السياسية إلى دور الأحزاب والتعددية الحزبية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فالأحزاب مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة، والتي سعت نحو التطوير والتحديث، من خلال تجارب الحزب الواحد ودور التعددية الحزبية في التعبئة نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، لكن بنية الأحزاب السياسية ووظيفتها تغيرت جذريا في الوقت الراهن، ولان العديد من المتخصصين في الأحزاب السياسية يتحدثون عن فاعلية الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة، وامتداد هذا التفاعل إلى المجتمعات الأخرى.

واعتمادا على ما سبق سيتم دراسة هذا الموضوع (الفصل) من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التعددية الحزبية.

المبحث الثاني: التنمية السياسية (المفهوم، والتطور).

المبحث الأول

ماهية التعددية الحزبية

تعتبر التعددية الحزبية احد أوجه الإصلاح السياسي، دلالة على الانتقال من النمط الأحادي في إدارة الدولة "الحزب الواحد" أو حتى نمط الحزب المهمين الذي يفرض سيطرته على بقية الأحزاب السياسية المعدودة بحيث يجعلها مقيدة الحركة طالما أن السلطة مقرونة به لوحده، ثم إلى الشروع بمرحلة جديدة في ظل الديمقراطية الليبرالية "التعددية السياسية"، لاسيما وان التعددية السياسية مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على انه مكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، وذات مصالح مشروعة ومتنوعة، إذ أن التعدد والاختلاف قد يمنع تمركز الحكم ويسمح بمشاركة القوى السياسية والاجتماعية في الحياة السياسية.(البدري، 2004: 9).

وبالإضافة إلى ذلك فإن إجراء التطبيق العملي لحرية النشاط السياسي، من خلال التعددية الحزبية بأنواعها التي تعتبر إحدى مكونات التعددية السياسية من دون أن تقتصر عليها ولا تتحدد بها، لان وجود التعددية الحزبية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود نخبة واحدة تسيطر على الحياة السياسية وتقيد العمل الحزبي؛ بما لا يضر بمصالحها ولا يشكل خطر على بقاءها في السلطة.(مصطفى، 1997: 19).

لذا فالتعددية الحزبية مشروعية تعدد الآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها وكذلك المشاركة في التأثير في القرار السياسي، والتعددية الحزبية السياسية هي انعكاسا واعترافا بالتعددية المجتمعية وبالتالي فهي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي والاقتصادي، وقد تأخذ عبارات مختلفة سياسيا وتكون حقيقية في ظل تواجد الأحزاب السياسية التي تتنافس بحرية من أجل السلطة عبر الوسائل الديمقراطية الممثلة بالانتخابات. (سلمان، 2006: العدد 11:13).

وقد تكون التعددية الحزبية شكلية لا تحمل إلا مظاهرها بحيث لا تعد إلا كونها مجرد مظهر خادع يتمثل بوجود أحزاب عديدة، ولكن في ظل وجود حزب واحد يحتكر السلطة بالقوة، وهذا يجعل التعددية الحزبية خاضعة لرؤية السلطة الحاكمة، لذا فإن الساحة لا تعكس الرؤية الحقيقية للواقع السياسي، طالما أن النظام السياسي الحاكم هو الذي يضع الترتيبات الأساسية للتعددية السياسية بشكل عام.(هادي، 2005: 64). وفي ضوء ذلك سندرس هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم وتطور الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: وظائف وأهمية الأحزاب السياسية.

المطلب الأول

مفهوم وتطور الأحزاب السياسية

سواء أكان نظام الحكم في الدولة برلمانيا أو رئاسيا أو شبه رئاسيا أو كان شكلها بسيطا أو مركبا، فإن للأحزاب السياسية دورا مهما في سير وتنظيم الحياة السياسية قي تلك الدولة، وهي بذلك طرف فاعل بالغ الأهمية في الحياة السياسية.

إن الحزب السياسي هو إطار تنظيمي لمجموعة من الأفراد متحدين في أفكارهم وآرائهم ومعتقداتهم بواسطة العمل لبلوغ غاية ممارسة السلطة السياسية في الدولة والحزب السياسي وفق هذا المفهوم الذي يعد بمثابة مؤسسة متوفرة على خصائص أبرزها الديمومة والاستقرار والاستمرارية والشخصية المعنوية والقدرة والفعالية على المنافسة السياسية مع غيرها من المؤسسات المتشابهة.(السرسار، 2008: 10-15).

وسنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين:

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية.

ثانياً: تطور الأحزاب السياسية.

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من الابنية السياسية الحديثة، وهي تمثل حجر الزاوية في مؤشرات الديمقراطية، وتعدد الأحزاب يعتبر من المظاهر الجوهرية للديمقراطية، وقد تضعف الديمقراطية بانتفاء الأحزاب وإلغاءها، وتلعب الأحزاب دورا كبيرا في تقويم السلطة وكشف عيوبها وتقويمها بالاتجاه الصحيح، وقد ارتبط ظهور الأحزاب بظهور المجالس النيابية والتي جاءت كثمرة صراع سياسي بين الملك وبين الكتل البرلمانية والتي تحولت إلى أحزاب سياسية كما في بريطانيا، فإن المتتبع لتاريخ الأحزاب يرى أن تطور اللجان الانتخابية ارتبط بتطور نظام الاقتراع العام، وان هناك علاقة بين تطور الأحزاب السياسية وتطور قوانين الانتخابات، فقانون 1832، فتح حق الانتخاب لسكان المدن الذين يحصلون على ادنى من الدخل، وترتب على ذلك تطور ملحوظ في التنظيمات الحزبية، التي لم يكن لها أي وجود خارج البرلمان قبل صدور القرار الملكي، أي لم يكن لها أي حاجة، لاختصار التمثيل على الطبقة الارستقراطية.(الغزي، 2015: 5-8).

يذهب علماء السياسة إلى تعريف الأحزاب على أنها: " تجمع أو اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مبادئ وأفكار ومصالح واحدة؛ حيث يكون لهم أهداف سياسية معينة يسعون على تحقيقها، وللأحزاب الفاعلة، والمؤثرة في الجماهير دور مهم وفعال في تثقيف وتنوير الجماهير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات لجميع فئات المجتمع، وتأخذ تلك الأحزاب أيديولوجيات مختلفة حسب توجهها منها إسلامية، ويسارية، ليبرالية، ومنها يمينية، متشددة ومنها وسطية معتدلة، وتأخذ تلك الأيديولوجيات حسب بيئة المجتمع القومي".(الغزي، 2015: 5-8).

ويعد الحزب منظمة ذات هيكلة كاملة على المستويات المحلية والجهود الوطنية الذي يسعى إلى الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى الحكم، وهذا ما جعل الحزب يختلف عن التنظيمات الأخرى كالطائفة والرابطة، والزوايا والنقابة وجماعات الضغط، ومن ثم غدت الأحزاب والانتخابات من الإطارات التي يصعب الفصل فيما بينها خصوصا فيما يتعلق بترسيخ وتوسيع فكرة الديمقراطية.(السرسار،2008: 10-15)

إن المعنى اللغوي لكلمة حزب كما ورد في معجم متن اللغة يعني الجماعة من الناس أو الطائفة وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم، وان لم يلق بعضهم بعضا، والأحزاب جميع من تألبوا وتظاهروا على حرب النبي (صلى الله عليه وسلم)، فكانت غزوة الأحزاب في السنة الخامسة للهجرة (5هـ/624م)، وأحزاب الرجل جنده وأصحابه، والذين هم على رأيه.(رضا، 1958: 76).

والحزب في المصطلح الاشتراكي هو مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المقام الأول، تحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة، أما في المفهوم الشيوعي فإن الحزب هو:" طليعة" الطبقات الكادحة البروليتاريا التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره، وحين يصل هذا الحزب إلى الحكم ويقيم ديكتاتورية البروليتاريا، إنما ينادي بأنه يقيم ديكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال والتمهيد بقيام نظام لا طبقي، أما الحزب في المصطلح الغربي فهو المجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تجلس أعضاءها في مراكز الحكم، وبذلك تسيطر على أعمال الحكومة أو توجيهها، والحزب السياسي بالمعنى الغربي ليس سوى نمط من عدة أنماط مختلفة من المجموعات والكتل التي تحاول في ظل النظم السياسية المختلفة أن تسيطر على جهاز الحكومة وسياستها، ولهذا لا يعترف دعاة هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التي تحاول الوصول إلى الحكم بطريق آخر عن طريق الانتخاب، كما لا يعترف الغرب بنظام الحزب الواحد. (جميل، 1984: 11-12).

إن الفكر الليبرالي الغربي يركز في تعريفه للحزب على الجانب العملي أو الهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب، فالبرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه، إذ يعمل على تحقيق التالف بين أفراد متفرقين حتى تبرز الاعتبارات التنظيمية فيما بعد، ويعرف الحزب أيضا بأنه: " جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا".(غالي، 1980: 115).

وعرف الحزب أيضا بأنه: " يضم مجموعة من الأفراد لها تصور فكري مشترك وتعمل على تعبئة الرأي العام لصالحها، من أجل الوصول إلى السلطة"، وعرف الحزب أيضا بأنه: " تنظيم سياسي لقوى اجتماعية معينة تجمعها نظرة عامة أو أيديولوجية واحدة هدفه الأخير الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها". وعرف أيضا بأنه: " جماعة من الأفراد تربطهم مصالح ومبادئ مشتركة"، في ظل إطار منظم لغرض الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهدافهم خدمة للصالح العام ومن خلال الوسائل الدستورية"، والحزب أيضا: هو مجموعة منظمة من المواطنين تجمعهم أفكار وآراء ومصالح معينة يهدفون من خلالها الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها". (الشكراوي، 2012: 1-2).

ان ظهور الأحزاب السياسية يعد من علامات القوة والضعف ومؤشرا على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره في أي دولة، فالأحزاب تلعب دورا هاما في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة السياسية الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين، وتشغل الأحزاب السياسية حيزا كبيرا ومهما في الحياة العامة في كل مجتمع من المجتمعات، وفي كل نظام من أنظمة الحكم، ففي حين انها في النظام الديمقراطي عنصرا من عناصر هذا النظام ومؤسسة من مؤسساته لا يمكن تصور النظام الديمقراطي وأدائه في مهماته المقصود منها على الوجه الصحيح من غير ان تضطلع الأحزاب السياسية بالقيام بالوظيفة الموكلة إليها. وطبقا لمفاهيم هذا النظام فإن الأحزاب ليست حكرا للأنظمة الديمقراطية، فهي في غير هذه الأنظمة موجودة حتى في الأنظمة العنصرية كدولة جنوب إفريقيا عندما كانت تطبق التمييز العنصري لكن الأمر يتعلق بمدى انعكاس أداءها ايجابيا على المجتمع والدولة.(جميل، 1984: 7)

ومما سبق، نستطيع القول أن الحزب هو مجموعة من الأفراد تربطهم مصالح معينة، يسعون من خلال آرائهم وأفكارهم الحزبية الوصول للسلطة السياسية أو المشاركة فيها. وعليه يمكن القول ان الحزب السياسي: مجموعة من الناس يرتبطون في إطار تنظيمي ينطلقون من اتجاه ومسلك فكري، لديهم برنامج انتخابي(سياسي، اقتصادي، اجتماعي) يسعون من خلاله الوصول إلى السلطة أو أقسامها أو التأثير فيها حسب نوع نظام الحكم بطريقة مشروعة (أي

وفق أحكام الدستور)، أي بمعنى اللجوء إلى الانقلاب والأسلوب القسري المبني على الإكراه. ونستنتج من خلال تعريف الحزب عند مختلف التيارات والاتجاهات أن الحزب يتكون من العناصر الآتية: (الشكراوي: 2012: 2)

1- مجموعة من المواطنين (الأفراد).
2- آراء وأفكار معينة (الإيديولوجية) وهي مجموعة قيم عليا سياسية وأخلاقية ودينية وقومية وغيرها من الرؤى التي يستند إليها الحزب في تكوين مواقفه تجاه المشكلات والمواقف السياسية.
3- أهداف ومصالح معينة.
4- تنظيم سياسي مستمر، ويعني حالات الضبط التي تسود تشكيلات الحزب السياسي من هيئات وأشخاص وقياديين وجماهير، ويتوقف بخاصة على قوة تنظيمية، ولا يمكن تصور وجود حزب من دون تنظيم سواء كان مركزي أو لا مركزي.
5- أهداف الحصول على السلطة أو المشاركة فيها من خلال الوسائل الدستورية ليكون قادرا بواسطتها على تنفيذ برامجه وسياساته المعلنة.

فالأحزاب السياسية وهي بهذه المكانة التي تشغلها في الحياة العامة، والسياسية لكل مجتمع بوجه خاص، جديرة أن يكون موضوعها محل دراسات شاملة ومن كل وجه، فهذه المؤسسات تمارس تأثيرا أساسيا لا يقل أهمية عن تلك المؤسسات الرسمية في الدولة، وبالتالي فإن التحليل النهائي لأي نظام سياسي لابد وأن يأخذ في الاعتبار هذه المؤسسات والجماعات، لأنه في جوهره مؤسس على نوعين من الأجهزة الرسمية الممثلة في السلطات الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وغير الرسمية أو شبه الرسمية أهمها وأعلاها الأحزاب السياسية، لذا تعتبر الأحزاب السياسية من أهم العناصر والقوى المؤثرة في أي نظام سياسي، ذلك لأن أي نظام سياسي ماهو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه إلى حد ما.(الخطيب، 1994: 5).

أما التعددية السياسية بالمفهوم انما تعني: " الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء ضمن هويته الواحدة، ويعني أيضا احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات، وكذلك فإن التعددية السياسية تقتضي إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب وبشكل حضاري، يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع، وان اشتراك جميع فئات المجتمع في هذا الإطار بآرائهم هو ما يصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية" (الدجاني، 1989: 26).

وتبدو أهمية التعددية الحزبية السياسية من الناحية العملية، ليس باعتبارها من أهم الخطوات التي يجب على دولة ما اتخاذها على صعيد التحول الديمقراطي فحسب وتبدو أهميتها كذلك تتمحور حولها عمليات الإصلاح السياسي في الدولة، فهي بمثابة الآلية المحركة لعجلة التقدم الديمقراطي الليبرالي والتي تعتمد بصفة أساسية على ضرورة وجود تنظيمات شعبية تعبر عن الاتجاهات السياسية المتباينة في المجتمع، ويقول مونتيسكيو أنها ضرورة للنهوض بالنظم السياسية، لان التنافس الحزبي يؤدي إلى حيوية الدولة سياسيا إذا كانت تستهدف صالح المجتمع، ولذا تعمد كافة دساتير الدول الديمقراطية إلى الحرص على التأكيد بموجب نصوص قانونية صريحة على أهمية التعددية السياسية في المجتمع وضمان قيامها كركيزة يستند إليها النظام الديمقراطي الليبرالي، وما من شك في أن وجود أحزاب سياسية بصورة متعددة في الدولة يسمح للأفراد بان يعبروا عن آرائهم بطرق ووسائل سلمية وفي إطار في الشرعية، ومن شان وجودها على الساحة خلق آلية رقابة وفاعلية يمكنها بما تملكه من وسائل تضمن إلى حد بعيد نزاهة وسلامة وجدية العملية الانتخابية، وعدم مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية يلقى في حد ذاته ظلالا من الشك على مدى نزاهة وجدية تلك الانتخابات.(ثأمر، 2013: 1-3).

ويمكن القول، أن التعددية السياسية تطرح بدائل عديدة أمام النخب الحاكمة، بحيث تجعل الأخيرة، قادرة على نهج النموذج الإصلاحي السياسي الذي تراه مناسبا كي لا يلحق الضرر بسلطتها، إذ أن كل دولة تستطيع الولوج في الإصلاح السياسي على شكل تدريجي وبجرعات متناوبة لإضفاء صفة الديمقراطية على أنظمتها السياسية، رغم أن القابضين على السلطة يضعون الأولويات المناسبة لحفظ أحزاب السلطة على تفوقها الانتخابي في العملية السياسية الديمقراطية، واستمرارها في الوقت نفسه بالإصلاحات السياسية الظاهرية ولكن لا تتوانى في إيقاف هذا المسار الإصلاحي متى ما وجدت المعارضة تشكل خطرا على سلطتها الحاكمة.

ويمكن القول ان الحزب السياسي ما هو إلا تعبير سياسي لمجموعة أو طبقة ما ولا وجود لحزب سياسي دون وجود أفراد تجمعهم غاية معينة، وهدف ما، ومبادئ أو إيمان والتزام بفكر معين والهدف الرئيس من الحزب هو التنظيم الرسمي لوضع وتنفيذ سياسات معينة.

ثانياً: نشأة الأحزاب السياسية:

نشأت الأحزاب السياسية الحديثة بطريقتين: (الشكرواي، 2012: 1-4)

1. **أحزاب التكوين البرلماني أو الانتخابي** إذ نشأت الأحزاب السياسية الحديثة نتيجة لانقسام البرلمان إلى كتل ومجموعات سياسية بسبب التقارب الأيديولوجي أو رغبة في الدفاع عن مصالح مهنية، لم تظهر أحزاب سياسية حديثة حتى عام 1850 إلا في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم برامج لإدارة الدولة وتسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، لقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي الذي طبق حق الاقتراع العام، وتتكون المجالس النيابية التي كان أعضائها يسعون إلى إعادة انتخابهم مرة أخرى، وكلما زاد عدد الناخبين، زادت أهمية التنسيق مع المرشحين الذين يتفقون في الاتجاهات والآراء والمواقف السياسية والفكرية ومن خلال هذا الالتقاء على أساس انتخابي مهد لتأسيس أحزاب سياسية، وهكذا ارتبطت نشأة الأحزاب في الدول الأوروبية بالانتخابات والعمل البرلماني في معظم الأحوال.
2. **أحزاب التكوين الخارجي**: إذ نشأت الأحزاب السياسية الحديثة نتيجة لجهود الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية النقابية العمالية وغيرها، خارج البرلمان، وهذا يعني نشوء أحزاب سياسية خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمان وليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا لان الهدف الأساس لأي حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات، فالأحزاب ذات النشأة الخارجية تتكون بفضل مؤسسة قائمة، ولها نشاط خارج عن البرلمان وعن العمليات الانتخابية، أو بمبادرة من الأفراد أو من هيئات سياسية أو فكرية، ويلاحظ أن الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية تكون عادة ذات نشأة خارجية حيث كان الكثير منها في الدول الأوروبية مرتبطا بتطور العمل النقابي، وان كان أهم هذه الأحزاب وأقدمها (حزب العمال البريطاني) الذي نشأ بفضل جمعية ثقافية فكرية هي (الجمعية الفابية) وهي جمعية اشتراكية انجليزية، تأسست سنة 1884، يؤمن أعضاءها بالاشتراكية التطورية وتحقيقها عن طريق الدستور، وهي تعارض الماركسية في موضوع الصراع بين الطبقات وديكتاتورية الطبقة العاملة والاستيلاء على الحكم بالقوة وهي من أسست حزب العمال البريطاني1990م. ولعبت منظمات طلابية وتكتلات جامعية أدوارا مؤثرة في تأسيس بعض الأحزاب الاجتماعية السياسية وخصوصا الاشتراكية أو اليسارية التي تعني بالقضايا الاجتماعية، كما ساهمت الجمعيات الماسونية في إنشاء بعض الأحزاب وخصوصا في فرنسا وبلجيكا، (وذلك من خلال إغراءات كانت تقدمها للناس لمحاربة

الاستعمار والتحرر الوطني والحصول على الاستقلال وفيما بعد تحت إغراءات المال والمناصب والنساء)، ولعبت منظمات كاثوليكية دورا بارزا في ظهور الأحزاب المسيحية اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين. (بدر، 1981: 48).

3. **أحزاب ذات تكوين ديني**: ولعل تاريخ البشرية حافل بالصراعات الدينية التي كانت في بادئ الأمر تتخذ لون الحروب والمصادمات الدموية، وذلك نظرا لخلو اختلاف الرأي من إستراتيجية العمل السياسي والدبلوماسي الهادئة وافتقار الشعوب إلى وسائل ديمقراطية تعبر من خلالها عن وجهات النظر المختلفة، ومع بزوغ فجر الديمقراطية، نشأت بعض الأحزاب التي اتخذت من الديانات مذاهب لها، ساعية إلى تطبيقها والعمل بها، ومن أمثلة ذلك حزب جماعة الإخوان المسلمين الذي نشا في مصر على يد الإمام حسن البنا، وذلك عام 1934ثم انتشر في معظم انحاء العالم الإسلامي واجزاء من العالم.(بيومي، 1978، 68).

ومن أمثلة الأحزاب ذات التكوين الديني بشكل عام الحزب المسيحي في ايطاليا، والحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا، وبعض الأحزاب الإسرائيلية القائمة مثل حزب بيتنا إسرائيل، والحزب الوطني الديني، ويسرائيل يعالي، وشاس وكاح، والتي تدور اغلبها إن لم تكن كلها حول اعتناق الصهيونية كمبدأ عام لها وحزب العمل الاسلامي المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين التي اسسها الامام حسن البنا في مصر عام 1927.(بدر، 19814: 48 وما بعدها).

وبعض الأحزاب الأخرى أسست لترعى مصالح خارجية داخل دولة من الدول أي أن ولاءها للخارج، وهي بذلك تمثل اخطر عوامل الاستقرار السياسي، والحرمان من جني ثمار الديمقراطية بل أن كثيرا من الاتهامات المشوهة للديمقراطية إنما جاءت بسبب هذه الكارثة، ولعلنا نرى من وقائع التاريخ السياسي العالمي أن هناك شكلين من هذه التبعية، لعبت وما زالت أدوارا هامة في حياة الشعوب السياسية.(الخطيب، 1994: 48).

1) **الشكل الأول**: ما يظهر كنتيجة الاحتلال من دولة الأخرى، حيث تقيم الأولى علاقات مع طبقة معينة غالبا ما تكون محافظة وذلك لخدمة مصالحها، مغدقة إياها بالعطايا والامتيازات، حتى تقوم الثانية بتكوين حزب يعمل لحقيق مصالح هذه الطبقة من ناحية، وتسهيل مصالح الدول الأجنبية من ناحية أخرى، ومن هذين الاتجاهين تكون حزب " الأمة المصري" و" الاتحاد" و" الشعب" وذلك قبل ثورة 23 تموز/ يونيو 1952 وغيرها كثير كما يرى البعض.

2) **الشكل الثاني**: فيتضح من خلال تبعية الأحزاب الشيوعية في العالم إلى الحزب الشيوعي السوفيتي، والعمل باستمرار حسب تعاليمه، ولهذا عمدت كثير من دول العالم إلى تحريم إنشائه فيها بأي صورة كانت أما إذا سمحت له بذلك، فقيدته بالنظام العام واحترام القواعد الأساسية للمجتمع، إلا أن ذلك لا ينفي التأثير والتعاطف مع الحزب السوفيتي بصورة عامة، وقد كان ذلك مبررا لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع دول أخرى للقيام بأعمال أخرى لوقف المد الشيوعي مثل حلف بغداد لأنه يهدد مصالح الولايات المتحدة في العالم.

أما في الأردن موضوع دراستنا فيمكن القول أن العمل الحزبي فيها قد بدأ منذ إنشاء إمارة شرقي الأردن في 2آذار/ مارس 1921، حيث انه بعد سقوط دمشق في أيدي الفرنسيين في 24/يونيو/1920 عقب معركة ميسلون تفرق قادة حزب الاستقلال العربي الذي أنشا قبل الإمارة، فذهب بعضهم إلى مصر، والبعض إلى فلسطين وشرقي الأردن وقسم نزح إلى الحجاز، ولما علم أعضاء حزب الاستقلال العربي بقدوم الأمير عبد الله ابن الحسين توافدوا إلى عمان والقدس، وكان حزب الاستقلال العربي قد سعى بالتعاون مع الوطنيين الأردنيين إلى تحويل الإمارة إلى قاعدة لتحرير سوريا من الانتداب الفرنسي، والى جعلها نواة لدولة عربية تشمل الأقطار الشامية كلها، وكان من بين أعضاء حزب الاستقلال العربي رشيد طليع أول رئيس حكومة لشرقي الأردن في 14نسيان/ ابريل19921.(الزركلي، 1925: 5-11).

وفي عام 1921 تم تأليف حزب آخر وهو حزب العهد العربي، وكان بعض أعضاءه من حزب الاستقلال العربي الذين وفدوا إلى عمان بعد إنشاء الإمارة، وقد تالف الحزب في عمان، وتم انتخاب رمضان البعلبكي كاتبا له، وكذلك تألفت في الفترة نفسها جمعية الشرق العربي، وهي جمعية سياسية أنشئت في اربد في أيار /مايو 1923،وكان من أهداف هذه الجمعية استقلال سوريا والوحدة العربية، والعمل على حفظ استقلال منطقة الشرق العربي، وفي عام 1924، تأسس حزب الشعب الأردني على يد علي رضا الركابي، وكان هذا الحزب يسعى إلى الحفاظ على استقلال البلاد.(صحيفة الكرمل، 1923: العدد 939).

وفي عام 1927 أسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني والذي طالب باعتبار الشعب مصدر السلطات، وتألفت حكومة وطنية تشمل كافة أطياف البلاد لحماية الحريات وصيانة الأملاك، وتعريب قيادة الجيش، وكان يتألف هذا الحزب يتألف من الزعماء والشيوخ والمثقفين الأردنيين، وفي الفترة من 1930الى 1931، أسست الأحزاب الأردنية وفي عام أسس حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني وكان حسين باشا الطراونة هو من يرأس هذا الحزب، وكان من ضمن أهدافه الاستقلال التام للأردن، ونبذ وعد بلفور، وأعقبه حزب الشباب

الأردني المثقف عام 1932، وفي عام 1933 أسس حزب التضامن الأردني، والحزب الوطني الأردني عام 1936 وجماعة الإخوان المسلمين عام 1934، وجماعة الشباب الأحرار الأردنيين عام 1937، أما الأحزاب الأردنية التي أنشأت في فترة أربعينيات القرن الماضي منها حزب الاتحاد العربي عام 1942.(الماضي، 1959: 326، وما بعدها).

وبعد حرب 1948، ولجوء اعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الاردن أثر هذا على نشؤ بعض الاحزاب ومنها الحزب الشيوعي الفلسطيني وهذه الاحزاب التي نادت بتحرير فلسطين واستقلالها.

وبعد أن نال الأردن استقلاله وتمت وحدة الضفتين عام 1950، ظهرت أحزاب سياسية على الساحة السياسية الأردنية وخصوصا بعد صدور دستور عام 1952 الذي نص على الحريات، ومن تلك الأحزاب: (الخضور، 2008: 181-182)

1) حركة القوميين العرب تلك الحركة التي تأثرت بفكر جمال عبد الناصر، ومن أهداف الحركة تحرير فلسطين والوحدة بين الاقطار العربية.
2) حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1952، ومن أهدافه محاربة الاستعمار، والوحدة العربية، وتحقيق الاشتراكية في المجال الاقتصادي، ومحاربة الأمية والجهل.
3) الأحزاب الوطنية ومنها: الحزب الوطني الاشتراكي أسس عام 1954، والحزب العربي الدستوري عام 1957، والذي يهدف إلى تحقيق الوحدة العربية،وحزب الاتحاد الوطني وحزب الأمة.
4) حزب التحرير أسس عام 1952 في القدس ويهدف إلى إقامة دولة خلافة إسلامية على أسس الإسلام الحنيف.
5) الحزب الشيوعي الأردني أسس عام 1951، بدا نشاطه بسياسة معادية للنظام الأردني من خلال تنظيم المظاهرات، ومعاداة سياسة الملك عبد الله الأول بن الحسين.

أما الفترة من 1957 وحتى 1989 فقد اتسمت بالعمل السري لغالبية الأحزاب السياسية، وخصوصا الأحزاب العقائدية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، إذ أن العمل السري نتج عن فرض الدول قانون مكافحة الشيوعية، ومنع الأحزاب من ممارسة نشاطاتها المختلفة نتيجة الظروف التي مر بها الأردن، إذ أن الجبهة الوطنية بقيادة سليمان النابلسي حصلت على اكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب الأردني وشكلت الحكومة، وقررت سوريا ومصر والسعودية تقديم مساعدة للأردن لتحل محل المساعدة البريطانية، خاصة بعد إلغاء المعاهدة الأردنية عام1957 وإخراج الضباط والبريطانيين من الأردن، مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لشعورها بخطورة الوضع في الأردن، ونتيجة لتأمر سليمان النابلسي على النظام

السياسي الأردني وانعطاف حكومة النابلسي الواضح في السياسة الخارجية للأردن، مما حدا بالملك حسين حل حكومة النابلسي وفرض الأحكام العرفية، وانعكاس العمل الحزبي بشكل سلبي نتيجة الظروف الخاصة وإشاعة الفوضى وعمل الاضطرابات، مما سبب إعاقة حقيقية لعجلة التنمية السياسية والاقتصادية والأمنية.(الخضور، 2008: 1982).

وفي عام 1989 عادت الحياة الحزبية إلى الأردن بعودة الحياة البرلمانية؛ حيث أن الملك حسين بن طلال رأى في عودتها حفاظا على الحياة الدستورية، وإرساء دعائم الديمقراطية، حيث صدر قانون انتخاب جديد،تم فيه إلغاء مقاعد الضفة الغربية، وقسمت الأردن إلى عشرين دائرة انتخابية، وأصبح عدد المقاعد البرلمانية 80 مقعدا وأجريت الانتخابات في 1989/11/8، ومن 1989 إلى 2004 بلغت عدد الأحزاب 31 حزبا، حيث انقسمت الأحزاب إلى أربعة اتجاهات: (العناقرة، والبواعنة، 2007: 119-121)

1- **الاتجاه القومي**: إذ أن الأحزاب القومية تركز على فكرة القومية العربية، والوحدة العربية، وان الوطن العربي وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ، بالإضافة إلى العداء لإسرائيل، واهم الأحزاب القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب جبهة العمل القومي.
2- **الاتجاه الإسلامي**: ينادي أصحاب هذا الاتجاه بتطبيق الشريعة في الحياة العامة، ومعارضة العلاقات مع إسرائيل، ويمثل هذا الاتجاه حزب جبهة العمل الإسلامي المرتبط بالإخوان المسلمين، حزب الحركة العربية الإسلامية(دعاء).
3- **أحزاب اليسار**: تقوم هذه الأحزاب على الأفكار والمبادئ الماركسية، إلا أنها عدلت من منطلقاتها لكي تتواءم مع قانون الأحزاب والدستور الأردني، واهم هذه الأحزاب: الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي في الأردن، الحزب التقدمي.
4- **الاتجاه المحافظ (الليبرالي أو الوسط)**: وتعتبر أحزاب هذا الاتجاه أكثر قربا من النظام السياسي الأردني ونهجه في الحكم، وتستند أسس هذا الاتجاه على البراغماتية السياسية، والحريات العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والتمسك بمبادئ الثورة العربية الكبرى، ومن أهم أحزاب هذا الاتجاه: الحزب الوطني الدستوري، وحزب المستقبل، وحزب النهضة.

ويمكن تقسيم الحياة الحزبية في الأردن إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: من 1921-1946 فترة الإمارة:

شهدت هذه الفترة نوعا من التنمية الحزبية والسياسية على جميع الاصعدة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ورخصت الأحزاب في هذه الفترة كجمعيات حسب المادة(11) من الدستور، والتي تنص على: " لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معا، وان يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها، طبقا لأحكام القانون". (العدوان،2007: 184).

وأسست في هذه الفترة احزاب مثل حزب الاستقلال العربي عام1921، والذي ساهم في بناء الأردن، والذي كان له دور في مقاومة الاستعمار البريطاني، وشكل هذا الحزب ما نسبته 53% من الحقائب الوزارية في حكومة رشيد طليع، ثم حزب العهد العربي1921م، وحزب الشعب الأردني1927م، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني1928-1936م، والحزب الحر المعتدل1930م، وحزب الإخاء العربي1937م، وحزب التضامن الأردني، وحزب العمال الأردني1931م، وبشكل عام يمكن وصف الأحزاب التي شهدتها هذه الفترة بأنها أحزاب تجمعات برامجية بعيدة عن المعنى أو المفهوم العقائدي، حيث وسعت تلك الأحزاب إلى العمل الجماعي والمناداة بالوحدة، وفي اغلبها فهي تسعى لتحقيق أهداف بسيطة.(نفرش، 1992:84)

المرحلة الثانية: فترة المملكة في عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين(1948-1951):

كان من خصائص الأحزاب في هذه الفترة أن اعتراها التغيرات السريعة والتي نجمت عن الفترة الاستعمارية، واندلاع حرب 1948 بين العرب وإسرائيل، حيث شرعت بعض القوى لدخول مضمار السياسة الأردنية، ولم تكن الأحزاب تعبر سوى عن أقلية من السكان، وتأثيرها فاق أعدادها، وكانت الأحزاب في هذه الفترة تقع ضمن ثلاثة اتجاهات اليسار، والأحزاب القومية العربية، والأحزاب الإسلامية، وقد برزت الأحزاب العقائدية، على الساحة الأردنية بعد وحدة الضفتين وصدور الدستور عام 1952م، وأصبحت الأحزاب في هذه الفترة ذات طابع سياسي، تعارض النظام في العديد من المضامين السياسية، وتثير الجماهير ضد الاستعمار احيانا ومن ابرز الأحزاب في هذه الفترة حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب القوميين العرب.

المرحلة الثالثة: 1952-1957:

وهي مرحلة لنشاط الحزب العقائدي، حيث جاءت هذه الأحزاب بعد حرب 1948م، وبعد الوحدة صور قانون1954، ذلك القانون الذي سمح بتأليف الأحزاب، وفي هذه المرحلة ساهمت الأحزاب بعملية تعبئة الجماهير ضد الحكومات وسياستها المناهضة للحريات، ومن

ابرز الأحزاب في هذه الفترة حركة القوميين العرب (فرع الأردن)، والحزب الاشتراكي(فرع الأردن)، وحزب التحرير الإسلامي، والحزب العربي الدستوري، والحزب الشيوعي، والحزب الوطني الأردني، والحزب العربي الدستوري، وحزب الاتحاد الوطني، والملاحظ على هذه الأحزاب في هذه الفترة انها اتسمت بضعف التنظيم وعدم التماسك،وعدم وجود روح التحدي لديها، ولكن ركزت في برامجها على القضايا المتعلقة بالتغير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى محاربة الاستعمال، والنظم الرجعية، والوحدة العربية، وتحديد فلسطين، الأمر الذي أعطى النظام السياسي مبررا لحظر الأحزاب السياسية،(نقرش،1992: 85-86).

المرحلة الرابعة: 1957-1989

وفي عام 1957 تم حظر الأحزاب السياسية، بسبب انها بدأت منحى المعارضة الفاعلة لسلطة الملك، ومما ولد شعور لدى الملك حسين ان هذه الحكومة تستقل عن سلطته وتدفع بالأردن إلى غير طريق الاعتدال،وحرية واستقلال تلك الأحزاب. وأصبحت تلك الأحزاب تهدد نظام الحكم وأمن الوطن، خاصة بعد تدخل الجيش في السياسة، فطلب الملك من حكومة النابلسي الاستقالة، وفي 10نيسان/ ابريل1957 استقالت الحكومة، الخامس والعشرين من الشهر نفسه حلت الأحزاب، إلا أن بعض تلك الأحزاب كانت تعمل في الخفاء باستثناء جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جمعية اجتماعية فبقيت تعمل في وضح النهار. (العدوان، 2007: 283-284).

المرحلة الخامسة: 1989- 1999:

في عام 1989 بدأت مرحلة الإنفراج الديمقراطي، بعد فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، والاضطرابات التي حدثت في جنوب البلاد في تشرين الثاني/ نوفمبر1989، فعاد العمل الحزبي من جديد بعد الانتخابات البرلمانية وعودة الديمقراطية في 8/تشرين ثاني/1989، حيث ترشحت الأحزاب الإسلامية كجماعة الإخوان، والقوميون، والوسطيون، وفي عام 1990-1991 صدر الميثاق الوطني حيث شارك في صياغة اتجاهات الطيف السياسية الأردني، واصبح للمعارضة الحق في المشاركة السياسية، ومن الأحزاب التي تم ترخيصها: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي، والحزب العربي الديمقراطي، وحزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب العهد الأردني، وحزب التقدم والعدالة، وحزب التجمع الوطني الأردني، وحزب الوطن، وحزب اليقظة، والحزب الوحدوي الديمقراطي، وحزب الجبهة الدستورية، وحزب الأرض العربية، مشكلين أربعة اتجاهات هي: تيارات قومية/ إسلامية/ يسارية/ محافظة.(المصالحة،1999: 80-81).

المرحلة السادسة: 1999 – 2014

استمرت الأحزاب المرخصة في تطويرها؛ حيث طرح الملك عبد الله شعار الأردن أولا في 30 تشرين اول 2002، الأمر الذي الزم الأحزاب بالعمل ضمن هذا الشعار ومساحته، ومن خصائص الأحزاب في هذه الفترة (أبووندي، 2009: 1-3)

1) لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، ومنع قيام الأحزاب على أسس جهوية أو وظائفية.
2) اقتصار الانضمام للأحزاب على النخبة القليلة من أبناء الأردن والمشاركة تعني المحافظة على المكتسبات الوطنية.
3) لم تكن ولدت هذه الأحزاب من رحم المجتمع الأردني بل جاءت من المناطق والبيئة المحيطة بالأردن، ومن خارج الوطن العربي.
4) تشرذم النظام الحزبي خلال هذه الفترة، وعدم فاعليته إزاء القرارات الحكومية الهامة.
5) تحتل هامش بسيط في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي الأردني

ومن التحديات التي تواجه الأحزاب الأردنية: (ابو وندي، 2009: 1-3)

1) تدني درجة المؤسسية.
2) غياب الفهم المؤسسي والسياسي.
3) ضعف الموارد المادية.
4) كثرتها على الساحة الأردنية.
5) عدم فاعليتها.

ومن الأحزاب الفاعلة في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، يمكن تصنيفها ضمن أربعة أقطاب هي:

1) حزب جبهة العمل الإسلامي.
2) أحزاب اليسار من الشوعيين، والاشتراكيين، والقوميين.
3) الأحزاب الصغيرة الأخرى.
4) أحزاب وطنية.

المطلب الثاني

وظائف وأهمية الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من الجماعات المؤثرة بشكل رسمي في السياسة العامة لكل دولة، ويكاد يقترن الوجود الديمقراطي من الجماعات بوجود الأحزاب السياسية وتعددها بحيث تتمكن تلك الأحزاب من المشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات التي تحشد لها الأنصار والمتعاطفين مع المشروع السياسي الذي يمثله الحزب، ويسعى كل حزب من خلال مشاركته في عملية الانتخابات إلى تحقيق مصالح أعضائه والمتعاطفين معه، وقد يكون مشاركا في الحكم أو معارضا له أو بعض المعارضة أحيانا والتأييد أحيانا أخرى، ومن هنا يأتي دور الحزب وأهميته بالنسبة للفرد والنظام.

وبناء على ما سبق سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما:

أولاً: وظائف الأحزاب السياسية.

ثانياً: خصائص الأحزاب السياسية.

أولاً: وظائف الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى أهم أدوات التعامل السياسي وإحدى أهم المنظمات التي تتكون من خلالها الإرادة الشعبية، ففي الدول الديمقراطية الحديثة لم يعد التنافس السياسي صراعا بين أشخاص وأفراد بل صراع أفكار وبرامج سياسية، والأحزاب السياسية هي الوسيلة التي تسمح بتلاقح الأفكار، ومن هنا تأتي وظيفة وأهمية الحزب السياسي. ونظرا للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية حتى أن البعض أصبح يقول إن الأحزاب عماد الديمقراطية، وأصبحت تضطلع بادوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات خاصة أنظمتها السياسية غير أن هناك من يحلو له التمييز بين وظائف الأحزاب السياسية وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد (ديمقراطي أو شمولي)، وفي هذا الإطار ربما يمكن التفريق بين وظائف الأحزاب الحاكمة ووظائف الأحزاب خارج السلطة (المعارضة) كما يتحدث البعض عن وظائف خاصة للأحزاب في البلدان النامية والمتقدمة. وفي هذا الإطار هناك عدة مهام (وظائف) رئيسة للأحزاب السياسية سواء كانت ديمقراطية أم شمولية تنظم الإدارة السياسية للشعب، والتسويق لمبادئ الحزب وهي:(معلوم: 2011: 1-6)

أ. إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الالتزام السياسي.

ب. ممارسة الحزب دور الوسيط أو همزة الوصل بين الرأي العام والحكومة.
ج. اختيار القادة لانتخباهم من قبل الشعب الأمر الذي يستدعي مستوى من الوعي لدى المواطنين لضمان الاختيار الصحيح.
د. المشاركة السياسية، أما الديمقراطية فقد توجه فشل ذريع في حال فشل الأحزاب السياسية في المهام الثلاثة الأولى مما يهيئ المناخ لصعود الحركات الراديكالية التي يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد.

وهناك وظائف أخرى للأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية والاتووقراطية وهي:

أ. مراقبة السلطة التنفيذية.
ب. تمثيل المصالح.
ج. استقطاب المرشحين والأعضاء

أما في الأنظمة الشمولية فللأحزاب وظيفتين هما:

أ. الحفاظ على صلابة وتضامن مجموعاته.
ب. الإشراف على الإدارة.

وبعيدا عن الجدل فيما يتعلق بوظائف الأحزاب، ويمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية على النحو التالي: (المعايطة، 2011: 35-45)

1) **تجميع المصالح**: ويقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل سياسية عامة موجودة من قبل الشعب، وتجميع المصالح تعني: النشاط الذي تتوجه فيه مطالب الأفراد والجماعات ومصادرها لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى وتصبح للاقتراحات ذات المغزى حيث تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية، والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح فهي تسمي مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول ان تحشد التأييد لهم ويمارس الحزب وظيفته بتجميع المصالح من خلال مؤتمراته، وعندما يتلقى الشكاوي والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة عن تلك المطالب بتسويقها واقتراح سياسة معينة بديلة وفي الأنظمة غير الديمقراطية تضمر هذه الوظيفة وتتحجم كثيرا من جراء قيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب.
2) **التجنيد السياسي**: يقصد بالتنجيد السياسي عموما عملية اختيار أفراد لتشغيل ادوار من نسق اجتماعي معين، ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير أو المحافظ أو عضو برلمان أو موظف إداري وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الحزبي أو الدعائي، ويقوم الحزب بهذا الدور

من خلال التعيين أو عبر الانتخابات، فالحزب الذي يصل إلى السلطة يقوم بتشكيل الحكومة ويعين كوادره في المناصب والوظائف السياسية والإدارية.

3) **التنشئة السياسية**: وتشير إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة، وقد تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وقد تستهدف أحداث تغيير جزئي أو شامل في عناصر ومكونات هذه الثقافة، وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن نحو المجتمع والسياسة عبر صحافتها أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي.

4) تعمل الأحزاب السياسية " كسمسار أفكار" فهي تختار وتحدد القضايا التي تواجه المجتمع، وما يحتاجه من حاجات وتقوم بترتيب ذلك تبعا للأولوية وتثير الانتباه إليها أثناء الحملات الانتخابية،وهكذا تعد ارض المعركة للقوى السياسية، وقد تعمل أيضا كعناصر موحدة بتوكيدها على المصالح المشتركة وتجميعها المطالب ومحاولتها التوفيق بين اكبر عدد ممكن من الموطنين.

5) القضاء على الفردية من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعدادا من المواطنين، أي بمعنى العمل على تحزيب الناس من خلال جمعهم في حزب يعبر عن أفكارهم وآمالهم وطموحاتهم الوطنية ومشاركتهم في الحياة السياسية.

6) القضاء على الفوضى والفراغ السياسي ويتم القضاء على الفوضى والفراغ السياسي من خلال الاشتغال ببرنامج الحزب وتنفيذ طموحات المواطن السياسية والوطنية والقومية.

7) تبيين مدى القوة والقوى الموجود في المجتمع وذلك لأن الحزب يعمل على الكشف عن الطاقات السياسية الكامنة في المجتمع، والإبداع الفكري والسياسي الذي يحمله الفرد في التعبير عن ذاته ومجتمعه.

8) تحقيق الذات للفرد من خلال عملية الانضواء تحت لواء الأحزاب والالتزام الواعي بخط معين من التفكير المسؤول ومن خلال تعبير الحزب عن الآمال والأماني السياسية للفرد من خلال احتواء الحزب للفرد، وأفكاره ووعيه السياسي.

9) الأحزاب عامل نشاط في الحياة السياسية والبرلمانية لأنها تمكن الشعب من التعبير عن رغبات ومطالب بطريقة منطقية وفاعلة كما تقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة.

10) الرقابة والمحاسبة: مراقبة تصرفات الحكومة وأعمالها، الأمر الذي يؤثر على أسلوب عمل الأحزاب، ومحاسبة الحكومة وتصرفاتها ضمن معايير معينة، بما في ذلك المصلحة الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على مكتسبات الوطن وأفراده، ويجب ان تكون المحاسبة ضمن مقاييس اخلاقية ووطنية.

11) إضفاء الشرعية للنظام السياسي في حين أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات مثلا قد يقلل من شرعية النظام في الداخل أو في الخارج، فالأحزاب السياسية هي بمثابة مؤسسات تعليمية " مدراس الشعوب كما أطلق عليها البعض فهي تثقف الشعب وتوجهه وتمده بالمعلومات اللأزمة، وتساعد على خلق الوعي السياسي ومن ثم تكوين رأي عام أكثر فاعلية في البلد.

وهناك وظائف ومهام أخرى للأحزاب ومنها: (شكر، 1994: 132)

1. أن وجود الأحزاب من شانه أن يجعل المجالس البرلمانية بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية التي يخشاها النواب غير الملتزمين حزبيا؛ اذ أن الحزب يعمل على الحد من استبداد القرار البرلماني الموجه للشعب، فالحزب يقيس ويعاير ويزن القرار السياسي.
2. أداة لتحقيق التكامل القومي، ولا سيما في البلدان النامية وذلك من خلال الخوف على المصلحة الوطنية للبلاد؛ اذ ان كل حزب يعمل وبكل الوسائل على التكامل القومي بين البلاد العربية بعضها مع بعض ضمن منظومة تراثية قيمية دينية تضمن العادات والتقاليد والقيم والأعراف.
3. تحقق الحريات كحرية التعبير، وحقوق المواطن السياسية الأساسية الأخرى.
4. الدفاع عن آراء ومصالح محازبية، ويهدف للحصول على تحقيق برنامج من الإصلاحات من خلال مشاركته في العملية السياسية وبالوسائل التالية: (شكر، 1994: 132)

أ. نشر العقيدة الحزبية.

ب. استخدام وسائل التأثير الإعلامي وغيره، والسيطرة جزئيا أو كليا على السلطة

ج. استخدام القنوات الرسمية السياسية للنظام السياسي.

ومن هنا يتبين لنا أن الديمقراطية ترتكز على التعددية الحزبية، وعلى وجود ضمانات فعلية لممارسة الحريات وخاصة لضمان حقوق المعارضة كما ترتكز على سيطرة روح من التسامح تترجم عمليا باحترام متبادل لكل الآراء.(شكر: 1991: 132).

ثانياً: أهمية الأحزاب السياسية:

لا يمكن لأي نظام ليبرالي أن يسير بصورة جيدة وواقعية بدون وجود أحزاب سياسية، فالأحزاب السياسية هي الأدوات الضرورية لتنوير الرأي العام وإعداد الناخبين والنواب، كما أنها أداة الاتصال بين الجماهير وبين النواب، فالأحزاب هي أدوات تكوين الرأي العام، لأن من أهدافها جمع المواطنين الذي يؤيدون نفس الأفكار، ويتابعون نفس الأهداف السياسية، كما أنها تعمل على تثقيف الناخبين من خلال التوفيق بين الآراء المختلفة وصهرها في رأي موحد والأحزاب لها أهمية من خلال دورها في إعداد الناخبين والنواب وهي وسيلة التلاقي الدائم بين الممثلين من الشعب، فأعضاء الحزب وناخبيه يؤمنون حوارا دائما بين النواب وبين مجموع المواطنين، ومما يمكن الأحزاب من القيام بهذا الدور كونها ترتكز على نظام من" الديمقراطية" والأهمية التوفيقية للأحزاب تطرح مشكلة العلاقة بين المجموعة البرلمانية التي تمثل الحزب، والتي يسميها البريطانيون الحزب البرلماني، وبين مؤسسات الحزب غير البرلمانية أو الحزب غير البرلماني، والوسيلة الوحيدة لحل هذه المشكلة تكمن في قيادة الحزب العليا للحزب البرلماني، فهذه الوسيلة الأكثر ديمقراطية لان البرلمانيين منتخبين من قبل الشعب وليس فقط من المحازبين.(شكر، 1994: 133).

أما عن تأثير الأحزاب في مجريات الاحداث السياسية وتسيير الشأن العام فهذا من وظائفها وفي الوقت نفسه اهميتها، ويكون من خلال البرلمان، والحكومة والجماعات المحلية التي تشكل من الأحزاب الفائدة بالانتخابات التي تنظم دوريا، فالأحزاب السياسية وتعددها هي المظهر الجوهري الديمقراطي في الفكر السياسي الغربي والتي تعني حرية التعبير، وحرية التنقل، وحرية المراسلات، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية تشكيل الأحزاب، بل لا معنى للديمقراطية بدون أحزاب.(شكر، 1994: 139-150)

للأحزاب وظيفة أساسية في تقويم السلطة وكشف أخطائها وتعديل مساراتها نحو الصواب، وهي التي تعمل على إيجاد التوقيف الاجتماعي، كما تعد الأحزاب مدارس للتكوين، والتثقيف السياسي للمنخرطين، وأداة لتنوير الشعب وتبصيره بحقوقه وواجباته، وان كان هناك من ينظر نظرة سلبية للأحزاب على اعتبار أنها تنشر الفرقة وتغلب المصلحة الفردية والحزبية على المصلحة العامة، لكن يبقى الغالب والاهم هو أن الأحزاب السياسة تتبنى انشغالات الشعب وتؤطرها وتدافع عن تحقيقها لدى السلطات الحاكمة بأسلوب حضاري بعيدا عن العنف والفوضى مما تسهل للحاكم إيجاد للحلول للمشاكل المطروحة، ومن هنا تنبع أهميتها أي من خلال الدور الذي تضطلع به الأحزاب.(مهنا، 2007: 35 وما بعدها).

وحتى يكون للحزب أهمية في حياة الناس والدولة، ويقوم بوظائفه على أكمل وجه يجب أن يتوفر في الحزب خصائص ومعايير منها: التنظيم الدائم: أي أن عمر الحزب

يتجاوز عمر أعضائه فهو يستمد وجوده وبقاءه من كونه تنظيما معبرا عن مصالح مجموعة دائمة ومستمرة، وان يكون تنظيم وطني أي انه مجرد تنظيم محلي؛ حيث يكون هناك علاقات بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن عن طريق خلايا وقسمات ولجان ومن وفدراليات جهوية، وهذا يتميز به عن اللجان البرلمانية الموجودة على المستوى الوطني وسعي الحزب للوصول للحكم، والحصول على الدعم الشعبي والمذهب السياسي الذي ينتهجه وان يكون برنامج خاص به وينفرد به: (الصمد، 1995: 240-249).

وتعتبر الأحزاب رمزا للديمقراطية فلا وجود لهذه الأخيرة دون وجود الأحزاب السياسية إذ تلعب دورا أساسيا في التعبير عن مختلف الاتجاهات في الدولة، ويرجع الفضل في التعبير عن الرأي العام، لهذا يصبح بإمكان الشعب المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية، لقد أصبحت الأحزاب السياسية سواء كانت ديمقراطية أم استبدادية، ليبرالية أو اشتراكية، تقدمية أو إسلامية، وأصبحت ضرورة لا بد منها ولم يوجد هناك تزامن تاريخي بين الأحزاب السياسية والديمقراطية؛ حيث أن الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة نسبيا في شكلها الحالي. ورغم أهمية وضرورة وجود الأحزاب السياسية واعتبارها ركيزة لأي مجتمع مدني متحضر إلا أن هناك من يرى أنها عامل شقاق وصراع وفوضى وذلك من خلال: (المعايطة، 2011: 37-48)

1) **الرأي المعارض:** يرى المعارضون لوجود الأحزاب السياسية أنها تعمل على الشقاق والقضاء على الوحدة الوطنية وتؤدي إلى زرع الفتنة والانقسام بين المواطنين وتعمل على معارضة ونقد كل ما يتقدم به الغير من حلول للمشاكل ويرون أنها تعمل على تحقيق مصالح أعضائها على حساب المصالح العامة وتتأثر بالأيديولوجيات الأجنبية، وقد تصبح بذلك تنظيمات تعمل لمصلحة الخارج وأنها تدعي الديمقراطية وبمجرد وصولها إلى الحكم تصبح دكتاتورية وتستعمل كل الوسائل من أجل البقاء في السلطة وتعمل بكل الوسائل من أجل الوصول إلى السلطة، والتعددية الحزبية تؤدي إلى ضعف الحكومات واختلاف بين الأحزاب خاصة في البلدان النامية؛ إذ أن الأحزاب السياسية تسمح للأقلية بالسيطرة على الحكم على حساب الأغلبية.
2) **الرأي المؤيد:** نجد أن هذا الرأي اقرب إلى الصواب وأكثر موضوعية ويرى هذا الاتجاه، أن الأحزاب السياسية تحقق عدة مزايا في المجتمع من حيث أنها

مدارس للتثقيف والتكوين، وقادرة على قيادة وإدارة البلاد،وتوجيه الجماهير، وتكوين رأي عام أي أنها أداة لخدمة المنافسة الديمقراطية والاتصال بين الجماعات والجماهير من أجل تحقيق عمل سياسي منظم تؤدي إلى خلق رأي عام يبصر حقائق الأمور للأفراد للتحاور مع السلطة وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية، وان وجود المعارضة يؤدي إلى محاسبة وانتقاد الحكم والحكام وهذا يمنع النظام السياسي من الاستبداد، ووجود الأحزاب يؤدي إلى تنظيم المعارضة حيث تسمح الأقليات بالتعبير عن رأيها، وتحديد وتشخيص مشاكل البلاد.

3) إن التنافس بين الأحزاب يؤدي إلى سعي كل حزب إلى كسب عدد أكثر ما يمكن من المساندة للحزب وبالتالي على التحسين المستمر لنشاطه وبرنامجه والارتقاء إلى الأفضل من أجل الوصول إلى الحكم والمشاركة السياسية ومن أجل كل هذه الاعتبارات أصبحت الأحزاب السياسية تحظى باهتمام الدساتير وبغياتها خاصة في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا، وأصبح من غير الممكن أن يصل مرشح إلى منصب سلطوي دون أن ينتمي إلى حزب معين يدعمه. تعتبر الأحزاب منظمات سياسية تحترف العمل السياسي، وتهدف لاستلام السلطة لتحقيق توجيهاتها المعبرة عن مصالح فئة أو فئات اجتماعية متعددة، وتعتمد لاستخدام آليات العنف للوصول للسلطة السياسية، مستندة على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة.

وقد اسقط مفهوم اللجوء للعنف لاستلام السلطة السياسية في الدول الديمقراطية، وحل محل خيار التوجه الديمقراطي(الانتخابات) للفوز بالسلطة السياسية، ومع مسيرة تطور النظام الديمقراطي، ونزع الاتجاهات الفكرية نحو التوجهات الليبرالية بشكل اكثر لتحقيق المزيد من المطالب، ثم توسيع دائرة المطالب لتشمل مطالب انسانية خارج حدود المجتمع الديمقراطي كالمطالب بزيادة المساعدات الخارجية، للدول الفقيرة، والمطالبة بتطبيق لائحة حقوق الإنسان في البلدان ذات الانظمة الشمولية والمساعدة على نشر المبادئ الديمقراطية في المجتمعات المختلفة. (الربيعي،2004: 1).

وفي خضم ذلك ظهرت الحاجة لوجود منظمات المجتمع المدني لتعمل على ممارسة الضغط على السلطة السياسية لتحقيق اكبر قدر من المطالب واختلف على تلك المنظمات (مجموعات الضغط) وهي تختلف في مهامها عن الأحزاب السياسية، فالأول عبارة عن منظمات اجتماعية غير سياسية، لكنها قد تمارس العمل السياسي بشكل غير مباشر من خلال

تأثيرها الضاغط على الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها ومطالب فئاتها الاجتماعية، وتشمل النقابات والمنظمات الاجتماعية والأكاديمية، في حين ان الثانية توجهاتها سياسية (اجتماعية، الضغط) ليس محدود المعالم كالأحزاب السياسية، لأن الأحزاب عبارة عن منظمات توجهها مقتصر على العمل السياسي. (الربيعي، 2004: 1)

اما أوجه التشابه والاختلاف بين الأحزاب وجماعات الضغط فيمكن اجماله بما يلي: (ابو الشعر،2005: 122-124)

أولاً: أوجه التشابه:

1) يستطيع التوصل من خلال تعريفات الحزب وجماعات الضغط أنها تعني وجود مجموعة من الأفراد مجتمعين في تنظيم معين على أساس مبادئ، وقد يكون الهدف مصالح مشتركة لتحقيق غايات وأهداف في إطار قانوني.
2) تلتقي الأحزاب السياسية وجماعات الضغط في أن كلا منهما تعتبر ذات أهمية بالنسبة للحكومة، لأنها تقوم بربط المواطنين بالحكومة.
3) التأثير على وسائل الإعلام.
4) يتعدى في بعض الأحيان نشاط الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة النطاق الوطني كما في الولايات المتحدة، حيث ان الأحزاب السياسية مساندة للحكومة الأمريكية، بينما الجماعات الضاغطة مساندة لإسرائيل.
5) تلتقي الجماعات الضاغطة مع الأحزاب السياسية في الأنظمة ذات الحكم المطلق مثل: الحزب النازي في ألمانيا أو الحزب الفاشي في ايطاليا، كونها أحيانا تعمل على التهديد المباشر وغير المباشر، بل وقد تستعمل العنف في بعض الحالات.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1) تسعى الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة وتسيير المؤسسات السياسية عن طريق استعمال الطرق الديمقراطية.
2) تتحمل العواقب أو المسؤولية الناجمة عن سوء تسيير الأجهزة الحكومية
3) الأحزاب السياسية تشترك في اختبار الممثلين والأحكام.
4) تتميز الأحزاب السياسية بتأييد شعبي كبير.
5) تعمل الأحزاب السياسية بطرق الديمقراطية والوسائل الديمقراطية.
6) الموارد التي تتاح للأحزاب السياسية تكون كبيرة إذا تقلدت السلطة.
7) من أهداف الأحزاب السياسية عديدة، فبرامجها تتناول كافة الموضوعات المتعلقة بالمسائل العامة.

8) الأحزاب السياسية تحاول استقطاب تأييد الرأي العام والاستيلاء على السلطة.

9) تتسم الأحزاب السياسية بطابع الديمقراطية في اتخاذ القرارات السياسية في غالب الأحيان.

المبحث الثاني

التنمية السياسية (المفهوم والتطور)

يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة، خاصة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية.

وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استقلال الكثير من الدول، وما طرحه الاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة، والتنمية والتغيير للتغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة " الاستعمارية"، أطلق عليها تسميات مثل" دول العالم الثالث، و" الدول النامية" و" والدول المتخلفة، وكانت مثل تلك الدول وأوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع " النمو" والتحديث" و" والتقدم" و" والوعي السياسي" و" الثقافة السياسية".(هنتنجتون 2001: 21).

لقد اختلفت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلص من التخلف والتغلب على مظاهره وتبعاته، وبالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية بشكل خاص، وذلك تبعا للنظريات والمدارس الفكرية التي عالجت قضايا التنمية ومتطلباتها وشروطها؛ حيث أن هناك نوع من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته وأسباب استمرار وطرق التخلص منه.(هنتنجتون، 2001: 21-22).

وبناء على ذلك فإننا سنناقش في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: التنمية السياسية وارتباطها بمفهوم الديمقراطية.

المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية وكيفية الخلاص منها.

المطلب الأول

التنمية السياسية وارتباطها بمفهوم الديمقراطية

إن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخلت في الاستخدام الأكاديمي إذا جاز التعبير وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية؛ حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو- أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي، وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من اجل استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه حسب وجهة نظرهم يشكل النموذج الذي يحتذى به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان.(ديان، 2005، العدد 22-23 - 16).

تؤكد التجارب الناجحة المعاصرة أن العلاقة بين التنمية السياسية والديمقراطية يمثل اتجاهين بمسار واحد؛ إذ أن الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات سياسية من شأنها أن تمكن من تحقيق سياسة حقيقية وذات وجه سياسي إنساني، وتقدم المسيرة التنموية من شانه أن يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع، والقضية المركزية في التنمية السياسية هي الوعي والمشاركة السياسية الشعبية، وتوسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرار يتطلب تشجيع مسارات الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة، وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني لتفعيل المشاركة السياسية. (تركماني، 2009، 1-2).

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما:

أولاً: مفهوم وتطور التنمية السياسية.

ثانياً: علاقة التنمية السياسية بالديمقراطية.

أولاً: مفهوم تطور التنمية السياسية:

إن حقل التنمية السياسية حقل واسع، وقد اختلف علماء السياسية في تحديد دقيق لمفهوم التنمية السياسية، فقد استخدم هذا المصطلح وناقشه العديد من المفكرين وكان لكل منهم رايه الخاص، واهم تعريفات التنمية السياسية أنها السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى اقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية السياسية والقيادة الفاعلة ويساوي البعض بين التنمية وبين نمو

وتطور المؤسسات والممارسات الديمقراطية وينظر اليها على أنها تطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد البشرية من اجل تحقيق أهدافه.(البدارين، 14،2009).

إن مفهوم التنمية السياسية شديد الغموض لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه وثيقة الصلة به، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية، ولان مفهوم التنمية السياسية يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، ومفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل المساواة والقدرة وغيرها، ويرجع غموض تعريف مفهوم التنمية السياسية بسبب تعدد التعاريف التي وضعت لها، واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها أحيانا أخرى.(حرفوش، 2014: 33).

إن موضوع ومفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا، وقد برز استخدامها في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، واقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، حيث ظهر هذا الموضوع في العلوم السياسية كفرع؛ حيث يتم من خلال دراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية في العالم، تلتقي الكثير من جوانبها في التنمية السياسية، مثل الاصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، والوعي والثقافة السياسية، ويركز البعض في تعريفه لمفهوم التنمية السياسية على دور الدولة وتوسيع المشاركة السياسية باعتبارها المرجعية العليا لصناعة القرار، واضعا المسؤولية الأولى على النظام السياسي لتحفيز المواطنين في النقابات والجمعيات. (حرفوش، 2014: 33).

ان الديمقراطية تعتبر في قيمتها الأصلية واجراءاتها المحددة محكا لاختبار مدى تأثير الاقتصاد على السياسة، بل تتعدى ذلك في بعض المجتمعات لتصل الى النقطة التي يمكن عندها الاجابة على تساؤل مفاده: هل يوجه الاقتصاد السياسة؟ وهل هو الذي يسير وفقها ويحدد اهدافها؟ ام السياسة هي التي توجه الاقتصاد؟ ومن الأولى بالتطبيق أولا التنمية الاقتصادية ام السياسية؟ ويجدر القول هنا ان هذه التساؤلات المشروعة أضحت قضية جدلية وانقسم المختصون والباحثون والمهتمون وضاع القرار حول ذلك الى وجهات نظر ثلاثة: (حسين، 2014: 2-3)

الأولى: ترى ان التنمية السياسية هي الأولى بالتطبيق.

الثانية: ترى ان التنمية الاقتصادية هي الأولى بالتطبيق.

الثالثة: ترى ضرورة المزاوجة بينهما وانه لا يمكن تحقيق الأولى بدون الثانية، وترى الدراسة ان هذا الرأي هو الأقرب للصواب.

ولا يمكن التسليم بأن الاقتصاد فقط هو العنصر الفعال في تركيبة الحياة السياسية والاجتماعية، لكن القول بأنه العنصر الأكثر أهمية الذي لا يجافي الحقيقة، ولايقفز على الواقع وعلاقة الاقتصاد بالديمقراطية تبدأ من المنشأ، وتنتهي عند صناعه واتخاذ القرارات داخل المجتمع دورا بتوزيع الأدوار والأوزان السياسية بين القوى التي تتزاحم أو تتنافس أو تتكتل في سبيل ان تجد لها موقعا على خريطة صنع القرار السياسي من خلال عملية التنمية السياسية والاقتصادية. (حسين،2014: 2-3).

ان بناء الديمقراطية التي تركز على ثوابت واسس العدالة والمساواة والشفافية هو مرتبط بعملية التنمية السياسية والتي تدل على طبيعة النظام ودقته وقدراته على التكيف مع التغيرات المستمرة.(هنتنجتون، 2001: 7).

وتؤكد التجارب الناجحة المعاصرة ان العلاقة بين التنمية السياسية والديمقراطية يمثل بمسار واحد؛ اذ أن الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات سياسية من شأنها ان تتمكن من تحقيق سياسة حقيقية وذات وجه سياسي أنساني، وتقدم المسيرة التنموية من شأنه ان يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع، والقضية المركزية في التنيمة السياسية هي الوعي والمشاركة السياسية الشعبية، وتوسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرار يتطلب تشجيع مسارات الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني لتفعيل المشاركة السياسية،(تركماني، 2009: 1-2)

يعرف جبرائيل الموند التنمية السياسية على أنها: " التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية، وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي؛ حيث أن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وادوار محددة، والعلمنة تشير إلى الرشادة والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية.

طرح الموند في مسالة أسلوب الأداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي، (الموند، 1980: 107-108).

وتعرف التنمية السياسية أيضا بأنها: (قدرة النظام السياسي على التكيف مع المتطلبات المتغيرة المتجددة، وقد ركز لوسيان بأي (lucian pye) في تعريفة للتنمية السياسية على عدة أسس تدخل في التخصص الوظيفي للنظام وتحقيق اكبر قدر من المساواة بين الجميع في

الخضوع للقواعد القانونية، واعتماد الكفاءة كمعيار للتوظيف والتجنيد السياسي والإداري، وتشمل عملية قدرة النظام على التكيف مع المتطلبات المتغيرة ما يلي: (pye, 1965: 1-5)

أ. التعبئة الجماهيرية والمشاركة السياسية الشعبية في العمل السياسي.

ب. تطوير الإدارة والبناء القانوني من خلال التشريعات والقوانين التي تنظم المشاركة السياسية الشعبية.

ج. بناء الديمقراطية التي ترتكز على ثوابت وأسس العدالة والمساواة والشفافية.

د. الاستقرار السياسي والتغيير القانوني المنظم الذي يساعد على تحقيق التنمية السياسية.

ه. التعبئة الجماهيرية والسلطة السياسية.

ويعني مصطلح التنمية السياسية أيضا بأنها تحول إلى الديمقراطية، أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي، كما يشير مفهوم التنمية السياسية إلى ما يسمى بعملية التحديث السياسي، وهناك عناصر أساسية لمفهوم التنمية السياسية منها: (الشريقي، 2009: 1-2).

1- شرعية النظام السياسي.

2- وجود مجتمع يرغب وعنده قابلية للنمو.

3- مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية.

ويضع أيضا (لوسيان بأي) عشرة مفاهيم للتنمية السياسية على النحو التالي: (pye, 195:1-13)

1- التنمية السياسية كأساس سياسي للتنمية الصناعية، حيث أن الظروف السياسية والاجتماعية يمكن أن تلعب دورا حاسما في إعاقة أو تسهيل التقدم في متوسط دخل الفرد، وفهم التنمية السياسية قد تسهل النمو الاقتصادي.

2- التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية، لدورها في الحياة الصناعية وغير الصناعية

3- التنمية السياسية كتحديث، وطرق محاكاة الدول النامية لها فهو يعني: " أن البلاد الغربية هي صانعة الموضة ومحددة العصر بالنسبة للتنمية السياسية.

4- التنمية السياسية كتصميم للدول القومية فالدولة السياسية تتكون من عناصر:

أ. التنظيم السياسي.

ب. أداء الوظائف السياسية.

ج. معايير دولية مثل الدولة القومية الحديثة.

5- التنمية السياسية كتنمية إدارة وقانون منتظم العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والتنظيم القانوني والإداري للمجتمع، والبيروقراطية أساس للتنمية، والتنظيم السياسي والقانوني للدولة.
6- التنمية السياسية كبناء للديمقراطية(فالشكل الوحيد للتنمية السياسية هو بناء الديمقراطية).
7- التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم (الاستقرار السياسي القائم على القدرة والتغيير المنظم والهادف).
8- التنمية السياسية كتعبئة وقوة (قدرات النظام السياسي تقدر على أساس درجة القوة المطلقة والقوة تقدر على أساس تعبئة وتخصيص المواد.
9- التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية ذلك لان من أسس التنمية السياسية الولاء والانخراط في النظام السياسي من خلال المشاركة السياسية.
10- التنمية السياسية كجانب من جوانب التغيير الاجتماعي، ذلك لان التنمية السياسية هي جزء من عملية التغيير الاجتماعي.

ومن خلال ما سبق استطيع القول أن التنمية السياسية هي عملية تغيير شاملة تستهدف كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك لتحسين المستوى المعاشي للشعب، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإقامة مجتمع ديمقراطي قائم على التغيير والوعي السياسي، والمشاركة السياسية والتعددية السياسية، والتنمية السياسية عملية مستمرة متصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية والتغلب على أزمات التنمية التي ستأتي الدراسة على ذكرها.

تقوم التنمية السياسية في الاردن على عدة ركائز أهمها:

1) **المشاركة السياسية**: إذ أن التنمية السياسية تغير زيادة درجة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتوجيه السياسات والتأثير على عملية صنع القرار، وهي تتطابق مع مفهومي زيادة الديمقراطية وزيادة المشاركة السياسية، وهي تتطلب خلق قنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، وتحقيق المساواة السياسية، والقانونية وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، أو تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان أو بناء هيكلته والابتعاد على ارستقراطية السلطة وإقامة الحوار بين المسؤولين والقواعد الشعبية والسياسية والاجتماعية وتشجيع الحوار السياسي القائم على مخرجات عملية صنع القرار.(الحسبان، 2010: 24).

2) **التعددية السياسية**: باعتبارها والمشاركة السياسية من عناصر وجود النظام السياسي الديمقراطي، ذلك لان المشاركة السياسية في معناها الواسع هي حق المواطن في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، ومعناها الضيق هي حق المواطن في التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة، أو الاهتمام بالأمور السياسية من خلال الآراء والانتماء إلى بعض الهيئات السياسية والمشاركة في أنشطتها.(مزيان، 2013: 1-3).

إن تحقيق المشاركة السياسية الفعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط والإجراءات المشجعة على النحو التالي:

- وضع إطارات تشريعية ملائمة لحماية وضمان المشاركة السياسية.
- وضع خطة اجتماعية للحد من العراقيل التي تواجه المشاركة السياسية، محاربة الأمية، الفقر، والجهل.
- ضمان حرية الرأي والتعبير.
- تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع.
- تشجيع الأفراد على المشاركة عبر التربية والتعليم.
- تعميم الممارسة الديمقراطية واحترام آراء المواطنين.
- احترام وتكريس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.
- العمل على بث قيم اجتماعية تحفز على المشاركة والاندماج داخل المجتمع لا سيما من خلال وسائل الإعلام.

وفي نهاية الأمر يمكن استنتاج الدور الفعال للمشاركة السياسية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي باعتبارها إحدى الشروط الأساسية لتحقيق التنمية السياسية مع ضرورة ربطها بمبدأ التعددية الحزبية الذي يمكن تحديد هذا الأخير في الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية، والاختلافات في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، غير انه يجب التمييز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فالأولى تتصف بالشمولية، وهي تتضمن تعددية حزبية وعلى هذا الأساس فالتعددية لا تعني بالضرورة وجود تعددية سياسية، فقد تتعدد الأحزاب ولكن برامجها وأيديولوجيتها متشابهة، مما ينفي وجود تعددية سياسية الشيء الذي يطبع معظم الأنظمة السياسية في الدول النامية، وعليه يمكن أن نستنتج أن التعددية الحزبية هي جزء مكمل للتعددية السياسية.(مزيان، 2013: 3-2).

أما عن تطور مفهوم التنمية السياسية، فقد برز مفهوم التنمية (Development) بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في

مجتمع ما، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.(مزيان، 2013: 2-3).

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن الماضي، حيث ظهر كحقل منفرج يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقا ومنذ سبعينيات القرن العشرين تطور من مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تعمل على رفع مستوى الثقافة في المجتمع ورقي الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية، بالإضافة إلى استحداث البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.(Binder, 1971: 29-30).

وقد بدا الاهتمام بدراسة التنمية السياسية بأخذ حيزه العلمي في أدبيات علم السياسة منذ خمسينيات القرن المنصرم، مرورا بتطوره في الستينيات ثم تطور فعليا بعد ذلك، وأوضح دليل على ذلك ظهور العديد من المؤلفات، والمؤلفين الذين ألفوا هذا الموضوع جل اهتمام أمثال جرينشتاين ودوسون، وهيس والموند وفرومان وغيرهم.(البدارين، 2009: 13).

ويقوم موضوع التنمية السياسية على نظريات هامة أهمها:

1) **نظرية التحديث**: يقوم الإطار الفكري لنظرية التحديث على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية(متخلفة وأخرى حديثة متطورة)، ويفترض هذه النظرية إيمان بتصور خط مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التخلف إلى التطور، كما وتتميز النظرية بالعموم والشمول، لان التحديث شامل يتناول التنمية السياسية في حركة واحدة شاملة للمجتمع ككل دون التركيز على تطور الحياة السياسية وحدها بالإضافة إلى أن هذه النظرية تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات من الطور التقليدي (المتخلف)إلى الحديث (المتطور)، وبهذه النقلة يتم تحقيق هدف التنمية السياسية.(دبور، 2012: 213).

وكثيرا ما يكون الخلط بين التنمية والتحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل

التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.(عارف، 2008: 8).

وقد شدد أشهر المنظرين لهذه النظرية " ديفيد ابتر" على التفريق بين التنمية والتحديث فالتنمية تقضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغيير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث عملية التدرج الاجتماعي توزيع المراحل والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها، والطور الأخير منها يكون بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد على العلاقة بوسائل الإنتاج فقط، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية، والمعنوية والأخلاقية أي سلسلة من المصالح المرتبطة بالمراكز الاجتماعية تؤدي إلى تشكيل (مجموعات مصلحية متخصصة)، عندئذ يتحرك الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود (نظام وظيفي) أو(مهني) تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا وهي كلها من خصائص الحداثة.(البدارين، 2009: 18).

2) **نظرية الثقافة السياسية**: يعتقد غابربيل الموند(G.Almond) ابرز منظري هذه النظرية أن أي ثقافة من الثقافات لا بد أن تضم ثلاثة جوانب، هي: جانب معرفي يتعلق بمعرفة الفرد على النظام السياسي، وجانب شعوري يختص بالتعلق الوجداني بالقادة والمؤسسات، وجانب ثالث تقييمي يشتمل على الآراء والأحكام التقييمية عن الظواهر السياسية، ومشاعر نحو القادة والمؤسسات سواء كانت تلك المشاعر سلبية أم ايجابية، وقد اظهر لنا الموند أن التنمية السياسية ناتجة عن تطور والتقدم الديمقراطي المجتمع المدني (Almond, 1963: 67-69.)

3) **النظرية الماركسية**: تقوم نظرية ماركس في التنمية السياسية على تقييم تاريخ الإنسانية حسب المادية التاريخية في التركيبات الاجتماعية إلى مراحل خمس متلاحقة وهي: (الخزاعلة، والخالدي، 2015: 307-316)

أ. المشاعية البدائية.

ب. العبودية.

ج. الإقطاعية.

د. الرأسمالية.

ه. الاشتراكية.

وتاريخ المجتمعات البشرية في نظر المادية التاريخية تاريخ الصراع بين الطبقات لان العلاقة بين الطبقات هي أكثر علاقات الإنتاج تأثيرا في تطور التاريخ، وهي تشكل القاعدة التي يقوم على أساسها بنيان الدولة، أي التركيب السياسي الفوقي، وحتى نفهم العلاقة بين الصراع الاقتصادي وبين الشكل السياسي للحياة الاجتماعية لا بد لنا ننطلق من المفهوم المادي للتاريخ، فالتفسير الحديث للمادية التاريخية يعتبر (وضع الأفراد داخل عمليات الإنتاج)، وهو الأساس الذي يتم بموجبه التوسع الطبقي، وعدم المساواة بين البشر هو أساس التوزيع على طبقات، ويعد مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية من ابرز مفاهيم النادية التاريخية في تشخيص وتحليل وتطور الشعوب والمجتمعات، ذلك لان المادية التاريخية تميز داخل كل تشكيل من أشكال المجتمع بين طبقات، وطبقات ملحقة، فالطبقات الأساسية هي تلك التي تنشا نتيجة لطراز الإنتاج ولأسلوبه الأساسي، كالعبيد والمستعبدين في نظام الرق، والأقنان والسادة والإقطاعيين في النظام الإقطاعي، والعمال الرأسماليين في النظام الرأسمالي لذلك فإن الصراع الطبقي في المجتمعات المتناحرة هو أولا صراع بين الطبقات الاجتماعية الأساسية.(الخزاعلة والخالدي، 2015: 315).

وترى الماركسية أن التشكيلة القائمة على الاستغلال تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقات، والى تفاقم التناقضات الاجتماعية، وتنافل الطبقة العاملة (البرولتياريا) من خلال حزبها الثوري للاستيلاء على السلطة السياسية، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية بالتحالف مع طبقة البرولبتاريا (الرثة) الفقيرة والجماهير الكادحة، وهدف الماركسيين من التنمية السياسية هو بناء الدولة الاشتراكية التي تقوم على العدل، من خلال قيادة العمال والتحالف مع الشعوب المعادية للرأسمالية.(المقبالي، 2013: 69).

4) **نظرية التبعية**: ظهرت هذه النظرية في ستينيات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيق ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وكذلك بسبب فضل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، واعتبر منظري النظرية أن دراسات التنمية حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متأصلة، ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية للبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار بل هي موجودة قبله.(هنتنجتون، 2001: 93-94).

وتنطلق هذه النظرية من أن حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية، وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي، كما أنها تعتبر أن هناك علاقة بين جدلية بين التنمية والتخلف وبين الحداثة والتقليدية، وبين مختلف الظواهر بشكل عام.(شراب، 2001: 91).

إلا أن هناك نظريات أخرى ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي تقول بان التخلف حالة متأصلة في مجتمعات العالم الثالث، وعملت الدراسات التي قدمها منظرو نظرية التبعية مثل (اندريه جندر فرانك) وسمير أمين(وراوؤل بربش) الأرجنتيني وغيرهما على تحليل واثبات أن السيطرة الرأسمالية هي المسؤولية تخلق لبلدان العالم الثالث، حيث حللت الجوانب التاريخية إلى جانب الأسلوب الثوري لنظرية التبعية، من أسباب تسميتها بالنظرية الماركسية، أو الماركسية الجديدة، عند البعض، رغم أن رواد هذه المدرسة هم من علماء الاقتصاد الراديكاليين من اللجنة الاقتصادية للدول أمريكا اللاتينية ومن الطبقة الكومبرادورية.(هنتنجتون، 2001: 94-95).

وقد ركزت نظرية التبعية على أن التنمية التي تتم في العالم الثالث هي تنمية تابعة أو متخلفة، وهي نتاج توسع الدول الاستعمارية، وربط الاقتصاد المستعمر بحاجاتها، وتوصف العلاقة بعلاقة التابع بالمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف، وتلك العلاقة تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز. (غربي، 2003: 132-135).

واعتقد، ان لا تنمية بوجود تبعية اقتصادية لاقتصادنا ومقدراتنا في الاردن لأي دولة اجنبية، لابل يجب ان يكون هناك استقلالية تامة في الاقتصاد حتى يكون هناك تنمية اقتصادية وسياسية.

ثانياً: علاقة التنمية السياسية بالديمقراطية:

حتى نخضع التجربة الديمقراطية الاردنية بعد عام 1989 للتقييم لابد لنا من معرفة طبيعة هذه التجربة التي يجب ان تكون ملازمة للتنمية السياسية، وحول فكرة الديمقراطية فقد لاحظ بعض منظري النظرية الديمقراطية في التنمية أمثال سيغل، وفاينز شتناين، وهالبرين أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نموا لا يقل سرعة وحجما عما حققته الاتوقراطيات الفقيرة وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التمييز، كما أنها لم تقع فيما وقعت فيه الاستبداديات الفقيرة من إفلاس، فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة وانتشار الفساد وتفاقم

البطالة كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية وفي أوروبا الشرقية وفي إفريقيا واسيا، ويلاحظ أن البلدان التي خاضت تجربة الديمقراطية لفترة مثل الهند كانت أفضل حالا من اتوقراطيات انغولا والكونغو وزيمباوي سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو مقاييس الرفاهية الاجتماعية أحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات.(البدارين، 2009: 22).

إن الديمقراطية تعتبر في قيمها الأصلية وإجراءاتها المحددة محكا لاختبار مدى تأثير الاقتصاد على السياسة، بل تتعدى ذلك في بعض المجتمعات لتصل إلى النقطة التي يمكن عندها الإجابة على التساؤلات هل يصنع الاقتصاد السياسة؟ فمن حيث المنشأ فإن هناك من يعيد الديمقراطية إلى جذورها الرأسمالية، باعتبار أن الليبرالية السياسية، والليبرالية الاقتصادية متلازمتان، إن لم يكن في لحظة الانطلاق على الأقل في اللحظة الراهنة، وهذا الربط التقليدي بين الاثنين يستند إلى برهان تاريخي يرجع إلى المركزية الأوروبية، وهو يقوم على طبقة تجارية جديدة سادت العمل الاقتصادي، ونحتت لها أوروبا أدوارا سياسية من اجل خدمة مصالحها، فاقتصاد السوق اوجد نمطا من العلاقات الاقتصادية الجديدة، أنتجت بدورها شكلا مختلفا من المجتمعات الإنسانية، يقوم على التنافس والتعدد، وتوافق المصالح، الأمر الذي تمت ترجمته إلى الديمقراطية كنظام سياسي.(حسن، 2014: 2-3).

أما أسباب تفوق الديمقراطيات عن غيرها في الأداء والتنمية فيعود إلى عوامل أهمها بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته لأنها تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية والتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية المغيرة للحكام وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبية، ويحمل النخب السياسية تحسين البرامج الاقتصادية والتنموية والسعي من اجل الأداء الفعالية في ما يخص مؤسسات الدولة وسلطاتها، ويذكر منظرو نظرية الديمقراطية في التنمية أن الديمقراطية عدو التركيز في السلطات واحتكارها، وأنها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها خاصة منها السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية فيصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكنا وضرورة دائمة لتسيير الشؤون العامة ثم أن الديمقراطيات في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية.(البدارين، 2009: 22-23).

وهناك إشكالية العلاقة ما بين التحول الديمقراطي والتنمية في البلدان العربية وخاصة الأردن، حيث لا يوجد على المستوى النظري فيما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية ما يؤسس أو يدعم وجهة نظر مقابل الأخرى، فوجود وترسيخ المسار الديمقراطي لايعني أن

تحقيق التنمية الاقتصادية مسالة محتومة، إن الإشكالية التي رافقت عمليتي الديمقراطية والتنمية في البلدان العربية أن عملية صنع القرار كانت مقصورة على عدد من النخب الاقتصادية والسياسية والأمنية، التي كانت بالدرجة الأولى تراعى مصالحها، لذلك نجد أن تصميم الإصلاحات الاقتصادية جاء للحفاظ على المنظومة الاقتصادية القائمة أكثر مما قصد به تغيير بنيوي، ومن هنا شاع مبدأ تحرير الاقتصاد أولا ومن تم تتبعه مسالة التحرير السياسي.(سيف، 2013: 2-3).

إن طبيعة التحالفات القائمة في الدولة التي كان يفترض أنها تراعي مصالح مواطنيها في الكثير من الدول العربية تشير بغض النظر عن المدخل النظري والجدل القائم إلى أن الدول التي نجحت فيها الأنظمة السلطوية كان فيها مؤسسات، وكان الكثير منها لديه سجل مقبول في مجالات التعليم والمساءلة، أما من الدول العربية، فإن القوانين كان تصاغ لخدمة فئات معينة، وباتت عقود التخصيص وبيع أصول الدولة تخضع لعملية غير واضحة يشوبها الفساد، وكان الشعار المرفوع بالدفاع عن المصلحة العامة، والذي توفر له المؤسسة الأمنية الحماية هو الذي يسود، فالإعلام شبه مغيب، والمؤسسات التشريعية صورية فيما كانت قيادات النقابات العمالية، والى حد كبير يتم تعيينها. (سيف، 2013: 3-4).

وهناك أسباب تؤدي إلى تخلف التنمية وبالتالي التخلف السياسي والديمقراطي وهي على النحو التالي: (غسان، 1993: 54-59)

الأولى: غياب الوعي السياسي: تعتبر قضية الوعي السياسي من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها في كل مجتمع يريد أن ينهض ويتقدم تنمويا، وبعض الشعوب وخاصة الشعوب الإسلامية والعربية بالأخص لا تملك الوعي السياسي، وهي محرومة من المنهجية العلمية التي يمكن أن تحقق لها ذلك الوعي، وانطلاقا من هذه الحقيقة يمكن القول أن الأمة العربية تعيش مرحلة (اللاوعي السياسي) وحتى الفئات والنخب السياسية التي تعتقد أنها واعية، وهذه المرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة لا تملك عناصر ومكونات واليات الوعي السياسي اللازم للنهوض بامتياز وتقدمها، وعليه فإن صناعة وزيادة الوعي السياسي يمثل التحدي الأكبر، في مسيرة التغيير في كل دولة من الدول العربية والإسلامية، وذلك لان الوعي السياسي هو حجر الزاوية وأساس النهوض ويتطلب جهود كبيرة من اجل تحقيق الأهداف.(بالروين، 2008: 1-2).

إن ظاهرة الوعي السياسي كغيرها من الظواهر تمر بمراحل عديدة تبدأ بمرحلة غياب وجود الوعي أو (مرحلة اللاوعي) وتنتهي بمرحلة العمل وهي المرحلة النهائية التي يتم فيها ترجمة هذا الوعي السياسي إلى أمر واقع ملموس ونتائج تعود بالغير على كل أبناء الشعب،

وهناك مراحل هامة لتحقيق الوعي السياسي لا بد على كل دولة تريد التغيير أن يعيها وقد أطلق على هذه المراحل " سلم الوعي السياسي "على النحو التالي: (بالروين، 2008:1-3)

1- **مرحلة اللاوعي**: وهي المرحلة التي تتسم بغياب كل أنواع الوعي السياسي في مجتمع ما لان هذا الأمر شبه مستحيل خصوصا في هذا العصر، وإنما تعني غياب الوعي السياسي المطلوب والمرغوب للنخبة التي تريد أن تحدث التغيير وهي العادة المرحلة الأساسية والأولية في محاولة فهم الوعي السياسي وصناعته في أي مجتمع.
2- **مرحلة الإحساس**: وهي المرحلة التي يشعر فيها الإنسان بمن حوله وبما يجب القيام به بمعنى هي ردة فعل الإنسان الأولى لفكرة ما، أو شيء معين يراه أو يلمسه أو يسمعه أو يشعر به وهذه المرحلة تشمل حالة الانتباه بما يعتقد الإنسان انه مهم من الأشياء التي يراها أو يسمعها أو يحسها أو يشعر بها، وهذه المرحلة تقود إلى مرحلة الإدراك.
3- مرحلة الإدراك: وهي التي يصل بها الإنسان إلى الأشياء التي سبق له الإحساس بها.
4- مرحلة المعرفة: وهي المرحلة التي يمتلك فيها الإنسان الحقائق والأفكار والمبادئ حول الأشياء التي أحس بها وأدركها ويفهم معانيها ويعي فوائدها ومضارها.
5- مرحلة العمل: وهي التي يقوم بها الإنسان بتحويل الأفكار التي عرفها إلى برنامج عمل لتحقيق أهدافه المنشودة لكي يتحول الوعي إلى حقيقة لا بد أن يترجم إلى عمل ذلك لان الوعي بدون عمل لا قيمة له.(بالروين، 2008: 2-3).

وبهذا فإن غياب المؤسسة وهامشية الأحزاب في البلدان المختلفة يعود بالأساس إلى غياب الوعي السياسي عند الجماهير، فالولاء في دول العالم الثالث لا يكون بصفة عامة لقضية أو لمبدأ، بل لعصبة أو اثنية أو قبلية أو طائفة، كما أن الكثير من الدول المختلفة تعتبر مفاهيم الوطنية موضوع التنمية السياسية فقد اعتبر الباحثين أن وجود المؤشرات التالية تدلى على وجود تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها وهي: (المقالبي 2013: 72-74)

1) درجة التكامل الوطني والإحساس بالوحدة القومية.
2) مدى تركيز القوى السياسية: بمعنى كلما كانت المؤسسات الدستورية والسياسية (المجالس النيابية والأحزاب والتنظيمات المدنية) وهي التي تساهم في تسيير وتدعيم مقدرات، وتقدمها.
3) قوة المؤسسات الديمقراطية.
4) درجة حرية المعارضة السياسية والصحافة وحرية الأفراد والتعبير عن الآراء.
5) درجة التنافس الأحزاب السياسية ومدى إتاحة المناخ المناسب لمثل هذا التنافس.

6) الأسس الفلسفية التي تقوم عليها الأحزاب، ومدى مساهمة تلك الفلسفة في تقدم وتطور واستقلالية أو تبعية تلك الأحزاب.

7) قوة وتأثير الحركات العمالية، ومدى تماسكها، وحرية تعبيرها على آرائها.

8) قوة وتأثير النخب السياسة، ومدى تحكمها في القرار السياسي، وتحكمها في مقدرات البلاد.

9) قوة العسكريين وتأثيرهم السياسي أو تأثيرهم على القوى الحاكمة والمؤسسات الدستورية.

10) درجة كفاءة التنظيم في الدولة، بمعنى تمكن السلطة القائمة من فرض سيطرتها بكفاءة على المجالات والاتجاهات والتزام الشعب بالنظام والتنظيم.

11) مدى تقبل القادة للتنمية الاقتصادية ومساهمتهم فيها، بمعنى إيمانهم النظري والعملي بالعمل التنموي الهادف إلى حياة افضل للشعب.

12) مدى الاستقرار السياسي، وهذا يقاس بمدى رضاء الشعب عن الحاكم، وبقاء الحكام والمسؤولين والمؤسسات الدستورية.

الثانية: غياب المؤسسات السياسية والدستورية والثقافية:

تمتاز مؤسسات الدولة السياسية والدستورية في البلاد العربية بالضعف أحيانا وغياب تلك المؤسسات وخاصة بعد (الربيع العربي) أحيانا أخرى، ويرجع ذلك كون تلك المؤسسات فرضت على المجتمع من قبل القوى الاستعمارية الكبرى، وبعد حصول هذه الدول على الاستقلال احتفظت بمؤسسات الدولة القديمة، وفي كثير من الأحيان جرى نقل مؤسسات القهر من العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال مما أدى إلى تسمية هذا النمط من الدول ومؤسساتها المنقولة، بالدولة ما بعد الاستعمارية(Post Colonial State) من دون أن تعبر عن خصوصية ثقافية أو تطور تاريخي أو سياسي ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.(هلال، 1988: 48).

إن فرض المؤسسات القانونية والدستورية في المرحلة الاستعمارية، وإخضاعها لشروط حكم الإدارة العامة أدى إلى فقدنها، المضمون الحقيقي (بل وأدى إلى غيابها في بعض الأوقات) الذي قامت من اجله في الغرب كأدوات الحكم الديمقراطي، لذلك أصبحت المؤسسات الدستورية والسياسية العربية ضعيفة و غائبة عن الحاضر السياسي وغير مستقرة.(الحديثي، 1994: 15).

إن ما يميز الدول الحديثة والمتقدمة وجود مؤسسات لا تتغير بزوال الأشخاص أو بتغيرهم، أما في الدول المختلفة فغياب المؤسسات أو ضعفها يشكل الحقيقة الأساسية مما

يعطـي الأشـخاص الـدور الأول وأحيانـا الوحيـد فـي عمليـة التغييـر السـلبي أو الايجـابي، والمؤسسة الوحيدة القوية في الدول المتخلفة هي المؤسسة العسكرية (إلى حد ما)، وهو علـى عكس الشـيء الموجـود فـي الـدول المتقدمـة، إذ أن مؤسسـات أخـرى كـالأحزاب السياسـية، والنقابات والجمعيات ومؤسسـات أخـرى قويـة وثابتـة، كمـا وتعتبر المؤسسـات التشريعية من ابرز المؤسسات التي تتكامل مع المؤسسـات الأخـرى فـي بنـاء الدولـة والمجتمـع. (المقبـالي، 2013: 72).

إن ضعف المؤسسات السياسية وغيابها إلى جانب الصراع الشخصـي من اجل السلطة فإنه يفسر جانبا مهمـا مـن انعدام الاسـتقرار السياسـي الـذي تعـاني منـه الـدول العربيـة، بسـبب وجود طامحين سياسـيين فـي الحكم مـع الافتقـار إلـى وجـود أحـزاب سياسية فاعلـة، فـي حين يسعى الحزب الحاكم نحو الاحتفاظ بالسلطة بشكل مستمر، فـي الوقت الـذي تبقـى فيـه القوى السياسية غير الفاعلة والمعارضة الحاكمة من دون السماح لهذه القوى أن تشارك أو تؤثر في الحياة السياسية الأمر الذي يساعد على استمرار النخب التقليدية في الحكم بحيث يـتم التنـاوب على السلطة فيمـا بينـهم وهـذا يعنـي استمرار الجهود وانعدام التغيير السياسـي فـي مؤسسـات الدولة(سليمان، 1989: 255).

إن الأحزاب السياسية الحاكمة في البلاد العربية لا تمارس نشاطا سياسيا، وإنما تمارس نشاطا تابعا للسلطة فقط أو نشـاطا ترويجيا الأمـر الـذي يضـعها، أي أن هذه الأحـزاب تمـارس دورا مساندا للسلطة من دون أن يؤثر فيها عملية اتخاذ القرار، من اجل تـدعيم السـلطة الحاكمـة لأطول فترة ممكنة من دون أن يسمح لظهور أي معارضة حيالها، وهذا يدل علـى تضـاؤل دور الأحزاب وعدم فاعليتها أو تأثيرها فـي الحكومـة إلـى جانـب قيـام الأخيـرة بـدور كبيـر بالتضـييق على عمل الأحزاب السياسية مـع فـرض إجـراءات رقابيـة صـارمة علـى المعارضـة مـن إبقائهـا ضعيفة، وإذا تعارض عملها مع توجه الحكومة السياسي، فإنه غالبا ما يلجا إلى حظر نشـاطها.(بلقزيز، 2001: 107).

المطلب الثاني

أزمات التنمية السياسية وإنهائها

إن التنمية السياسية تواجهها في أي مجتمع أزمات متعددة قسمها الباحثون في العلوم السياسية إلى أزمات ست، وتلك الأزمات تكون في حلقات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها إلى الأخرى، ويتواجد معظم تلك الأزمات في اغلبها في دول العالم الثالث، إذ تشكل مجتمعة ابرز سمات التخلف والجمود السياسي الذي قد يؤدي إلى فشل عملية التنمية السياسية، ذلك لأن التخلف السياسي هو خلل حاد في تركيبة المجتمع والنخبة السياسية الناتج عن تعطيل القدرة الإنتاجية للنخبة والمجتمع السياسي بكل ما يحتوي، وهو اخطر أنواع التخلف، سيما وان السياسة والياتها هي رعاية مصالح الناس، والذي يؤدي إلى فقدان الفهم الصحيح للأهداف السياسية للنخبة السياسية وبالتالي فقدان العمل الإدارة السياسية الذي يؤدي بدوره إلى فشل التنمية السياسية، وتعطيل القدرة الإنتاجية للمجتمع بشكلها الكلي أو الفرعي كالجماعات والمؤسسات والأحزاب والأفراد الفاعلين في الحقل السياسي العام، وتعتبر الديكتاتورية من اكبر مظاهر ونتاجات التخلف السياسي الذي يؤدي أزمات التنمية السياسية، ذلك لان الانفراد بالحكم وإقصاء وتهميش غالبية الناس عنه وعن القرار السياسي العام.(المعاضيدي، 2005: 1-2)

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما:

أولاً: أزمات التنمية السياسية.

ثانياً: انهاء أزمات التنمية السياسية.

أولاً: أزمات التنمية السياسية:

إن نجاح أي تنمية سياسية يستلزم وجود رغبة في ذلك مع وجود تخطيط تسبقه تعبئة جماهرية باتجاه تحقيقها، وهو ما يتطلب من القوى السلطوية الاخذ بزمام المبادرة لتحقيق ذلك وتقع النخبة السياسية في صميم هذه القوى، ويرتكز الدور او الوظيفة التنموية للنخبة السياسية على تمتعها بالقوى السلطوية التي تمكنها من تنظيم النشاط السياسي والتنسيق في دعم البنى الارتكازية المختلفة داخل المجتمع في اطار حقيقة التنمية ذاتها المرتبط بالتغيير من وضع سلبي الى وضع ايجابي وذلك عن طريق التعبئة لموارد المجتمع البشري نحو تحقيق هذه الاهداف وهو المرتكز المضاف للدور التنموي السياسي للنخبية السياسية.

فإذا ما أردنا تنمية سياسية فاعلة في الأردن لا تحكمها الأزمات لابد من تفعيل المشاركة السياسية والتي تعني حق الإنسان في ان يؤدي دورا معنيا في صنع القرارات السياسية والتي تعني حق الإنسان في ان يؤدي دورا معنيا في صنع القرارات السياسية، والمشاركة السياسية تعتبر معيارا ملموسا للحكم على مستوى الوعي والنضج السياسي الذي وصل إليه المجتمع، ولابد من تداول السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الحياة السياسية والتي تطور المجتمع وتنميه وتعمل على تقدمه، ولا بد من تفعيل حقوق الإنسان لبناء حياة سياسية سلمية، والحرية يجب ان تكون الهدف في كل مراحل البناء الاجتماعي والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي الضمان الحقيقي للحياة السياسية المستقرة. (المعاضيدي، 2005: 2-3)

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وجود أزمات في التنمية السياسية في الأردن، يمكن حصرها فيما يلي:

1) **التخلف السياسي**: يعد التخلف السياسي المرحلة الثانية الذي يلي مرحلة الفساد بأنواعه سواء كان الفساد الاقتصادي أم الفساد الاجتماعي والمتمثل بفساد القيم والفكر والاستبداد في مصدرية البنيوي والتاريخي معا، مما يؤدي إلى انحرافات الدولة في وظائفها والانخراط في هياكلها والقطيعة التي شهدتها بعض البلدان العربية بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع وأفراده، وإذا كانت أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، إلا أن الجانب السياسي في هذه الأزمة يبدو هو الأكثر حدة وقسوة، فمعظم الأنظمة تفتقر إلى الشرعية بنظر مواطنيها الذين فقدوا من جانبهم حقوقهم الأساسية السياسية والمدنية، وهذا الخلل يؤدي إلى تعطيل القدرة الإنتاجية الاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولهذا نجد أن المشاركة السياسية في الدول العربية تتأرجح بين السيئ والأسوأ، ولهذا فإن التخلف السياسي بتسبب في تهديم القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات.(خليفة، 1986: 22-23).

ويعد فكر كل من (صاموئيل هنتنجتون، ولوسيان بأي) الأكثر قبولا لدى المنشغلين بظاهرة التخلف السياسي، والأوسع انتشارا بين صفوفهم بحيث يعد كليهما علما بارزا في مجال دراسة تلك الظاهرة، ومرجعا أصيلا يرجع إليه في هذا المجال، وتأسيسا على ذلك، فإن المفكرين يرون رؤيتهم لهذه الظاهرة كما يرى (وهيان، 2000، 14-15)

ويرى (هنتنجتون) أن ثمة مقومات ثلاثة للحداثة السياسية وهي:

1- ترشيد السلطة (Rationalization of Authority) والتي تعني استنادها إلى أساس قانوني ينظم اعتلائها وممارستها وتداولها.
2- التمايز (Differentiation) تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة (الفصل بين السلطات).
3- المشاركة السياسية (political participation) أي ممارسة الجماهير للدول المنوط بها في الحياة السياسية.

وبناء على ذلك وبمفهوم المخالفة فإن " هنتنجتون" يرى أن سمات التخلف السياسي تتمثل فيما يلي الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل تنمية السياسة وهي: (وهيان، 2000: 15)

أ. استناد السلطة إلى اعتبارات غير رشيدة كالانتماء الطبقي أو العرقي.
ب. تركز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة.
ج. تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ويلاحظ أن " هنتنجتون" قد ركز على سمات تخلف النظام مهملا سمات التخلف لبيئة المجتمع لسياسي. أما (لوسيان بأي) فقد قدم أعمق الرؤى الفكرية المتعلقة بتلك الظاهرة وأكثرها الماما بواقعها، حيث يرى أن هناك أزمات خمس تعاني منها البلدان المختلفة شكلت سمات تخلف التنمية السياسية، وهذه الأزمات هي (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع).

2) **وجود أنظمة ديكتاتورية:** إن احد أسباب فشل التنمية السياسية ووجود الأزمات في التنمية السياسية وتكونها هو وجود نظام ديكتاتوري يكون حائلا دون تحقيق تنمية سياسية فعلية، إذ انه لا يسمح لأي وجود أو معارضة للحكم، فالنظام الديكتاتوري هو النظام الذي يسمح بتركيز السلطة وربط المؤسسات وكافة القوى بشخص واحد، وقد يحدث أن يصل الديكتاتور إلى السلطة عن طريق دستوري ثم لا يلبث أن يجمع مختلف الاختصاصات بيده، أو قد يصلها بواسطة العنف، وهذا أكثر شيوعا فيغير النظام السياسي القديم ليقيم نظام سياسي آخر مكانه.(سرحال، 1980، 31).

إن الأنظمة الديكتاتورية، لا تلغي دور المعارضة فحسب، بل تقيد منظومة الحقوق والحريات العامة، وتحجم دور الأحزاب السياسية كما أنها لا تعتبر التنمية السياسية أي انتباه، ونمط هذا الحكم لا يستطيع أن ينقذ البلاد التي يحكها من مشكلاته وأزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذا لم يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3) **انتهاك حقوق الإنسان وإهدار حرياته الأساسية**: إذ أن إهدار حقوق الإنسان وحرياته عائق أمام وجود تنمية سياسية فاعلة، ذلك لان محور التنمية بأشكالها هو الإنسان، وعلى هذا فإن الاعتقاد بوجود الحقوق والحريات غير كاف، إذ لم يتسنى وضع هذه المنظومة القانونية ضمن تشريع قانوني ملزم من قبل الدولة أو السلطة، وإلا فإن هذه الحقوق والحريات تبقى غير محددة وغير ملزمة للسلطة في تعاملها مع الأفراد في مجتمع يضم السلطة والأفراد، ذلك لان إهدار الحقوق والحريات العامة والاعتداء الرمزي والمادي على القوى السياسية والاجتماعية المعارضة هو السمة الغالبة في ممارسات النخب الحاكمة، لكن عند قيام حالة التوازن السياسي بين القوى والتيارات السياسية المختلفة يعد ضمانا للاستقرار السياسي الأمر الذي يؤدي إلى تنمية سياسية فاعلة.(العاني، 2004: 19).

4) **تقييد المشاركة السياسية الفاعلة:** فالمشاركة السياسية هي الناشط الذي يقوم به المواطنون للتأثير في عملية اتخاذ القرار مهما كانت أنماط تلك المشاركة، أي أنها مساهمة من قبل المواطنين للتأثير في العملية السياسية في إطار النظام السياسي، وفي الوقت نفسه هي حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية، والمشاركة في وضع الأهداف العامة المجتمعية ومنها التنمية السياسية وصنع القرار السياسي، وتحديدا أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف. (الأسود، 1999: 176).

أما الأزمات التي تعترض التنمية السياسية فهي على النحو التالي:

1- أزمة الهوية: Indemnity crises تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتها التقليدية، والضيقة، فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسالة الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة انه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبلية إلى الجماعات اللغوية والعرفية والتي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة فالمجتمعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة إذ أن الولاء للوطن يجب أن يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة،....الخ، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لأزمة الهوية وهي التباين العرقي، التخلف الاقتصادي والحضاري، والتفاوت الطبقي (مرويان، 2013: 2).

2- **أزمة الشرعية: Hgitimacy crises:** تبدو فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم داخل المنظومة الفكرية ذات التأثير في الحياة الثقافية والفكرية وكذلك السياسية، خاصة أن مفهوم الشرعية برز كترجمة لكلمة legitimacy وبرز في الاستخدام كصفة للأفعال والأمور مثل السياسة الشرعية، والمقاصد الشرعية وغيرها، وتعرف الشرعية بأنها: الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق، ولمفهوم الشرعية ثلاثة اتجاهات: (إسماعيل 2013: 1-3)

أ- اتجاه قانوني: يعرق الشرعية بأنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون وقواعدها.

ب- اتجاه ديني: ويعرفها، تنفيذ أحكام الدين أي القانون الإلهي.

ج- اتجاه اجتماعي سياسي: حيث تعرف الشرعية بأنها (تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها.

وأزمة الشرعية تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم، وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام القبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر إقناع المحكومين بالسند المبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة تفي تفسير احتكارها إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاتها الخارجية وتستفحل أزمة الشرعية عندما تخرج عن أطرها الدستورية ويظهر ما يسمى بالشرعية (الثورية) التي تجعل السلطة حكرا عن فئة سياسية معينة وهو ما يعيق عملية التنمية السياسية، ويمكن للنخبة السياسية تقليل الأثر السلبي لهذه الأزمة عن طريق تسويقها للمجتمع.(المجمعي، 2013: 4-5).

3- **أزمة التغلغل: penetration crises** وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف إرجاء الإقليم. (غانم، 1981: 57-58).

وتسمى أزمة التغلغل (أزمة الإدارة) وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في جميع أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وما يعني ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها، وجدية

جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته، ويرتبط ذلك بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في أداء وظائفه المختلفة، والمتمثلة، بعمليات استخلاص المصادر والتوزيع للأدوار والعوائد بين فئات المجتمع وممارسة النظم والرقابة الضبط لسلوك الأفراد والجماعات، ويمثل إخفاق الدولة ممثلة بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية، وهو الأمر الذي تحتمل النخبة السياسية الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساسي للقيادة في هذا النظام، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا (التكنوقراط)، وهو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمه، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة والقيادة السياسية، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير ومحافظتها على الوضع القائم وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملا معطلا لعجلة التنمية السياسية. (المجمعي، 2013: 4-2)

4- **أزمة المشاركة participation crises** وتتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم لان المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية، فتعييب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد والانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية، وبالتالي فهو ب عيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية، إضافة إلى وضع العراقيل بشتى أنواعها أمام الراغبين في المشاركة السياسية وتركيز السلطة في بفئة معينة، بحيث يتم تحريم قيام الأحزاب بتبني نظام الحزب الواحد أو بأخذ نظام التعددية الحزبية لكنها في الواقع مزيفة، وتزوير الانتخابات لصالح فئة معينة وقمع الحريات العامة والتنكيل بالمعارضين، وعدم احترام الدستور والقوانين، كلها عوامل تؤدي إلى ابتعاد الجماهير عن ممارسة السياسية وتفشي القيم السلبية والاغتراب واللامبالاة وبالتالي تكون أمام أزمة مشاركة سياسية.(مزيان، 2013: 3-4).

وعملية المشاركة السياسية ناتجة عن وجود ثقافة سياسية عند المواطن، ذلك لان الثقافة السياسية تمثل مستوى رقابي وإشرافي على النظام السياسي، ويمكن أن تفسر الظواهر السياسية المختلفة من خلال فهو سلوك النظام السياسي وسلوك أفراد المجتمع نفسهم ليتسنى عوامل استقرار الحياة السياسية من عدمها، طالما أن الثقافة السياسية تنظم التبادل والمشاركة السياسية

من خلال (تفاعل الأدوار) عندما يكون المواطن على درجة من الوعي المعرفة السياسية بنظامهم. (فيصل، 1993: 152).

5- **أزمة الاندماج: Integration crises:** وهي الأزمة التي تعد المفتاح الرئيس على كل من أزمتي التغلغل والمشاركة، إذ أنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والعرفية والدينية والطائفية، وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وتحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الاختلال في الفعاليات الرامية كلى أزمتي التغلغل والمشاركة، وتتطلب مواجهة هذه الأزمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة، إضافة إلى تجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة، مما يجعل النخبة أمام تحدي الاندماج الأيديولوجي والثقافي ويجعل نجاحها في القيام بلك نجاحا لعملية التنمية السياسية وفشلها انتكاسة كبرى لها.(المجمعي، 2013: 5).

6- **أزمة التوزيع: Distribution crises:** تتعلق أزمة التوزيع أساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع، وهذه المنافع تشمل الثورة، والدخل، والأمن، والتعليم، والثقافة، والخدمات الصحية، والتشغيل، وهذه الأزمة ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع، فأحيانا كثيرة تلجا الحكومة لمواجهة هذه المشكلة بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الضعيفة، ويتضح جليا أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان، وكذلك أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل بها، والصراع السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي، تعتبرمن أهم العوامل المسببة لأزمة التوزيع إضافة إلى الأسباب الأخرى ذات الطبيعة السياسة منها: الفساد السياسي واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة كأنها ممتلكات شخصية، وهنا يظهر واضحا في كثير من دول العالم الثالث حيث مؤشرات الشفافية منخفضة جدا لديها(فريان، 2013: 5-6).

7- **أزمة الاستقرار السياسي(Political Stability Crises):** الاستقرار هو " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجه بنجاح وإدارة الصراعات

القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف وهو التغير السريع وغير المنضبط، ويتسم أيضا بزيادة العنف وتردي وتراجع قدرة النظام السياسي. (هنتنجتون، 2001: 223-225)

أما مؤشرات الاستقرار السياسي فيها فهي: (البدارين، 2009: 6)

1. التكامل السياسي.
2. الاستقرار الحكومي (الوزارة والبرلمان).
3. لجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع.
4. عدم اللجوء إلى العنف.
5. قدرة النظام على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام وقدرته على التكيف مع متغيرات هاتين البيئتين.

أما مؤشرات عدم الاستقرار السياسي فتتمثل مؤشراته في (البدارين، 2009: 6)

1. عدم اللجوء إلى الأساليب الدستورية في حل الصراعات.
2. عدم الاستقرار الحكومي.
3. الحروب والأزمات الداخلية والأهلية.
4. عجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة إليه من البيئتين الداخلية والخارجية.
5. اللجوء إلى العنف في حل المعضلات والمشكلات الداخلية والخارجية.

ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى فرعين: (فريان، 2013: 7)

أ- **أزمة استقرار الدولة ذاتها:** تعد الدولة احدث صور المجتمع السياسي المتحضر، حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا، ينتج عنه استقرار للدولة وعلى العكس من ذلك يتزعزع كيان الدولة واستقرارها حين ينعدم هذا التجانس نتيجة للتجميع الإجباري للأفراد وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الشأن في العراق، روسيا، الهند وبعض البلدان الإفريقية حيث ينعدم فيها المساواة، بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري، وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الأهلية، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك وكل هذه العوامل وأخرى

خارجيـة، تـؤثر سـلبيا علـى اسـتقرار الدولـة وبالتـالي علـى التنميـة لسياسـية المنتظرة.

ب- **أزمة استقرار النظام السياسي:** تنشا هذه الأزمـة حين يضـعف النظـام الحـاكم بضعف المؤسسات الدستورية فـي الدولـة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات غير نزيهـة أو عـن طريـق القمـع والعنـف أو الانقلابـات وفـي بعض الأحيـان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولية ويفرض العسكر سيطرتهم وهيبتهم على إرجائها، مما يزعزع استقرار النظام السياسي للدولـة، كما هي الشأن في بعض الدول العربية بعد الربيع العربي، وبعض دول إفريقيا، حيث كثرة الانقلابات والصراع على السلطة الرئاسية، إضافة إلى ذلك هناك عامل آخر مرتبط بعدم وضوح الأيديولوجيات يقوم عليها النظام السياسي، وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي: كالتدخل الخارجي للدول الكبرى في شؤون بعض الدول النامية مثلا، أو فرض برامج تنموية على الحكومات نتيجة الديون المستحقة للمؤسسات البنكية الدولية.

ثانياً: إنـهاء أزمات التنمية السياسية:

تباينت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلص من أزمات التنمية السياسية، فكانت هناك عدة أساليب للتخلص من هذه الأزمات عبر ما يلي:

1) **التخلص من التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي وأنواع التخلف الأخرى،** وذلك للوصول إلى التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص، وذلك تبعا للنظريات والمدارس الفكرية التي عالجت قضايا التنمية ومتطلباتها وشروطها، حيث أن هناك نوع من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف ونشأته وأسباب استمراره وطرق الخلاص منه. (هنتنجتون، 2001: 16).
2) **التحديث،** إذ أن أصحاب نظرية التحديث في التنمية يقولون أن الإخلاص من أزمات التنمية إلا بالتحديث، والتحديث يعني تحديث الصناعات والاقتصاد بشكل عام، واعتبار الديمقراطية، بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي (غربي، 2003: 73-77).

ومن ناحية أخرى فإن بنية النظام الديمقراطي بمؤسساته تفسح المجال أمام المحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، ولتوازن، ورقابة متبادلة بين المؤسسات السلطات

من ناحية أخرى، فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية المغيرة للحكام، وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام، يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبية ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية، والسعي من اجل الأداء والفاعلية، وفيما يخص مؤسسات الدولة، فإن الديمقراطية عدو التركيز في السلطات واحتكارها، وأنها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها خاصة منها السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيصبح الصحيح، والتعديل والتحسين ممكنا وضرورة دائمة لتسيير الشؤون العامة ثم أن الديمقراطية في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ تقتضيه، في جملة أمور أخرى، إعلام واسع واطلاع على الخيارات المطروحة تجعل التصحيح ممكنا وتحول دون وقوع أخطاء كبيرة ربما أدت إلى أضرار وازمات اقتصادية أو سياسية، وبالتالي تستطيع من خلال الديمقراطية التي هي احد أوجه التحديث من معالجة أزمات التنمية السياسية.(Almond, 1960,64)

وهناك تيار آخر من خلال نظرية التحديث يرى أن لا سبيل إلى التنمية إلا بإجراء التحولات والتغيرات السياسية والتي تشمل مزيد من المساواة، وإعطاء فرص للمشاركة في صنع السياسة، وقدرة النظام السياسي على صياغة وتنيفذ السياسات والتنوع والتخصص في الوظائف السياسية وعلمانية العملية السياسية وفصلها عن التأثيرات الدينية.(دور ؟؟؟، 1984: 18)

وبناء المؤسسات والأبنية السياسية، والتخلص من الأبنية التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكل عام.

3) **لمعالجة أزمات التنمية السياسية،** يجب أن تقوم عملية التنمية على جوانب ثلاث: (الموند، 1980: 107)

- الجانب الأول: المساواة مساواة أمام القوانين، ومساواة في الفرص وإمكانيات المشاركة في صنع القرار.
- الجانب الثاني: القدرة: وهي قدرة النظام وأبنيته المختلفة بالقيام بمهامها، وقدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات تلبي حاجات المجتمع.
- الجانب الثالث: التمييز والتخصص قيام كل بنية في النظام السياسي بوظائف محددة ومتخصصة مع تفاعلها وتعاونها مع بعضها البعض.

4) **يرى صامويل هنتنجتون** أن لا سبيل للخلاص من أزمات التنمية إلا عندما تحقق التنمية عن طريق ثلاثة عوامل: (وهيان، 2000، 14).

الأول: ترشيد السلطة، أي أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور مجدد.

الثاني: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

الثالث: زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين ومن خلال قنوات واليات للمشاركة.

5) **ايزنستادت يرى أن مشاكل وأزمات** التنمية السياسية تحل عن طريق ما يلي (غانم، 1981: 76-77).

1. تنمية أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع.
2. التوسع المستمر في أنشطة الحكومة المركزية.
3. إضعاف الصفوات التقليدية.

6) **يرى الموند أن مشاكل وأزمات** التنمية تتمثل في أربعة هي (الموند، 1980: 298-299)

1. مشكلة بناء الدولة: وتحل هذه المشكلة عن طريق قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة الفئات في المجتمع لسلطتها.
2. مشكلة المشاركة السياسية: وتحل عن طريق إيجاد فرص للمشاركة وغياب آليات المشاركة للمواطنين في عمليات صنع القرار في النظام السياسي.
3. مشكلة التوزيع: وتحل عن طريق توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وديمقراطية وكافية من قبل النظام السياسي إلى المواطنين.

7) لوسيان بأي يرى أن أزمات التنمية يمكن حلها كما يلي: (وهبان،2000: 86-87)

أ. أزمة الهوية تحل عن طريق تعزيز قيم الولاء والانتماء للمجتمع والدولة القومية.

ب. أزمة الشرعية تحل بزيادة درجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياستها، عن طريق المشاركة السياسية والديمقراطية.

ج. أزمة التغلغل تحل بإيجاد وسائل من قبل الدولة بالتأثير الفعال في مختلف إرجاء الإقليم.

د. أزمة المشاركة: تحل بزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وصنع القرارات السياسية.

ه. أزمة الاندماج: تحل عن طريق تنظيم النظام السياسي ككل، وإيجاد علاقات متفاعلة، وزيادة الأدوار السياسية، وتحسين علاقات الجماعات المجتمعية ببعضها البعض، وتنشيط أداء الوظائف للدولة.

و. أزمة التوزيع تحل بتوزيع الموارد والقيم المادية والمنافع واحتياجات المواطنين ومطالبهم بشكل عادل.

واعتقد جازما، انه لا سبيل إلى حل مشكلات وازمات التنمية إلا عن طريق ترسيخ فكرة المواطنة التي تعني وجود إطار تشريعي يؤطر العلاقة بين المواطن والدولة بحيث يؤسس حقوقا ويرتب عليه واجبات استنادا إلى المساواة والعدل والحرية اي مايمكن من تحقيق مؤشرات التنمية السياسية والديمقراطية، ويرسخ القانون والتعددية السياسية والديمقراطية. وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم فكرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إخفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها على هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.

أما هنتنجتون فيرى أن القدرة على عملية الحل تتعلق بالنخب الحاكمة وليس بالتنمية وتحديث المجتمع، حيث أن دراسة ومعالجة هذه الأزمات يتم من خلال زاوية مدى تهديدها لوضع هذه النخب، ودورها في الحفاظ على النظام القائم.

7) **إن حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات** هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية كما ترى نظرية التبعية وترى هذه النظرية أن لا مجال لحل مشاكل التنمية السياسية إلا بالتخلص من التبعية للأنظمة الكبرى، والعدالة في توزيع الثروة، وحسن الإدارة والتخطيط، إذ أن التبعية وسوء التخطيط يؤديان إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وبالتالي لا تستطيع الدولة أن تحقق الأهداف المرسومة في مشاريعها التنموية.(العكيلي، 1992: 184).

المبحث الثالث

العلاقة بين التعددية الحزبية والتنمية السياسية

إن التعددية السياسية تعني في الفكر السياسي توزيع السلطة عن طريق ترتيبات أو مجموعة من الإجراءات أو أشكال مؤسساتية، وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيئة حكرا على جماعة سياسية أو أيديولوجية أو فكرية أو اثنية واحدة، وينطوي عادة على مثل هذا الوضع تنافس بين كيانات أو بين صفوات أو جماعات مصالح، وغالبا ما يقابل المجتمع التعددي المجتمع الذي تسوده صفوة واحدة، ولا يكون فيه هذا التنافس حرا، وقد كان الأساس النظري للتعددية الاعتقاد بان السلطة هي بطبيعتها موزعة أو يجب تكون كذلك بين عدة جماعات مصالح في المجتمع وعلى رأسها الأحزاب السياسية، وبذلك تعارض التعددية ما يسمى (الواحدية) التي تذهب إلى وجوب أن يكون في كل دولة مصدر لسلطة أعلى أو مرجع لا ينافسه احد.(المحنة، 2009: 1).

وتتفاوت فاعلية التعددية الحزبية بالنسبة للتنمية السياسية، من حزب لآخر، وذلك تبعا لأدوارها، ومن دولة إلى أخرى. ففي الأنظمة الديمقراطية الحديثة، تقوم التعددية الحزبية بأدوار عالية من المشاركة السياسية، وتحقق شرعية النظام، وفي البلدان التي تسعى إلى تنمية التحديث والتنمية السياسية (كالأردن)؛ حيث تناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهمات تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية والتكامل الوطني والقومي.(الغزالي، 1987: 176).

وتتمثل فكرة التعددية الحزبية وأثرها على التنمية السياسية من خلال وجود عدد من الأحزاب في الدولة لا يقل عن حزبين اثنين، احدهما يتولى الحكم، والآخر يقود المعارضة، ويقوم هذا التعدد على أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب، وتقوم جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها تطبيقا للنظام الديمقراطي، وتمسكا بمبدأ حرية الرأي والفكر، لان الحفاظ على الديمقراطية، وتامين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة ديكتاتورية أو استبدادية (2009: 2).

إن التعددية الحزبية لها ادوار ووظائف فاعلة، إذ أن التعددية الحزبية لها ادوار ووظائف تعليمية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، واهم هذه الوظائف هي الوظيفة السياسية التي تتوقف على مدى قدرة الحزب على تأديتها، وثبات فاعليتها يتوقف على قدرتها الفنية في التأثير على جماهير الشعب والتأثر به، ومدى علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام، وتعمل التعددية الحزبية من خلال عملية المشاركة السياسية على تنظيم الرأي العام، وبذل الجهد في عملية الإمداد السياسي، واختيار القيادات السياسية (المناعسة، 2007: 25).
ومن أجل ذلك سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: التعددية الحزبية وتطور النظام السياسي (الوعي والثقافة السياسية).
المطلب الثاني: التعددية الحزبية والتنمية السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول

التعددية الحزبية وتطور النظام السياسي

لا يمكن الحديث عن نمو وتطور النظام السياسي في أي مجتمع دون الحديث عن تعددية حزبية لأنها تعتبر الآلية في تحقيق التعددية السياسية التي تعني أن الناس شركاء في السلطة، وفي صنع القرار والملكية والعمل، والتعددية الحزبية مسالة حيوية وحياتية لأي مجتمع يسعى نحو الرقي والازدهار في ظل الاهتمام الديمقراطي.(عساف، 1998: 15).

والتعددية الحزبية ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية وحلقة الوصل ما بين المواطن والسلطة التنفيذية ويقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة جدا ابتداء من التنشئة الاجتماعية ومرورا بنشر الثقافة السياسية لدى كوادرها والمواطنين، من خلال برامج تضعها القيادات الحزبية مبينة على أسس وقواعد متينة تخلق المعرفة لدى المواطن العادي وكافة شرائح المجتمع عن واقع ومجريات الحياة السياسية، لأي نظام، وفي أي دولة من اجل أن يكون هذا المواطن أيا كان موقعه يتمتع بحقوق المواطنة، يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ويكون عنصرا فاعلا ومشاركا في الحياة السياسية، من خلال قنوات رسمية وغير رسمية. وتتفاوت المشاركة السياسية ابتداء في حق المواطن في إدلاء صوته الاختبار من يمثله في البرلمان، أو غيره من المؤسسات الديمقراطية، إلى وصوله في المشاركة في عملية صنع القرار وتداول السلطة.(رشوان، 1993: 6).

إن تطور النظام السياسي وفي إطار التعددية الحزبية يعني طرح المشاريع المختلفة أمام المواطنين لاختيار أفضلها وأكثرها توافقا مع مصلحتهم في مجتمعهم، والصراع هو ليس بين الأشخاص القائمين على الأحزاب والسلطة، ولكن الصراع أو على الاصح الاختلاف وليس الخلاف بين الأفكار والحلول. وعلى هذه الأساس فإن الأحزاب والسلطة التي تدعي بأحزاب المعارضة تقوم بالنقد من اجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور السياسي، وفي ظل هذا المناخ أصبحت بعض النظم السياسية تنظر إلى مفهوم التعددية الحزبية تشكل مستورد من الخارج، وكرديف لتقسيم المجتمع، وتهديد للوحدة العقائدية السياسية، وللوحدة الوطنية ونتيجة لذلك منعت الأحزاب من التشكل في بعض البلاد العربية، وبسبب ذلك بقيت التعددية الحزبية في حالة إقصاء في بعض البلاد العربية، وبسبب المشاركة في الحكم وممارسة السلطة في إطار الجماعية من اجل تفعيل فكرة الديمقراطية أو على الأقل من الناحية الفكرية، فقد اعتبرت النخب التي كانت في الحكم في هذه المراحل الأولى من الاستقلال التعددية الحزبية شكلا من أشكال عدم فك الارتباط مع الليبرالية السياسية الغربية، ذلك لأنه يتيح النزعة الانفصالية، ويتيح للقوى

الأجنبية أن تتدخل لتحقيق أغراض لا علاقة لها أصلا بالديمقراطية وبالحريات السياسية حسب زعمهم.(عمر، 2013: 1-2).

ينقسم هذا المطلب إلى قسمين هامين وهما:

أولا: التعددية الحزبية والوعي السياسي.

ثانيا: التعددية الحزبية والعملية السياسية.

أولاً: التعددية الحزبية والوعي السياسي:

إن الهدف من قيام التعددية الحزبية قيام نظام سياسي ديمقراطي يعتمد التعددية الحزبية والتداول السياسي السلمي للسلطة ومنع احتكارها على حزب أو هيئة أو جماعة أو الاستيلاء عليها بخلاف الثوابت الدستورية النافذة، وهذا يتطلب وعي سياسي.(ردمان، 2011: 1).

والتعددية الحزبية تعتبر من أهم وسائل التنشئة السياسية الهامة في أثناء المراحل الأولى للتنمية السياسية، تلك التنشئة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الوعي السياسي، ذلك لان الأحزاب من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وفي البلاد النامية تسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالبا ما تكون مختلفة عن التي يتلقاها الأفراد في طفولتهم، ومن خلال عملية التنشئة السياسية تمارس الأحزاب تأثيراتها على القضايا بعيدة المدى للتنمية السياسية بشكل عام ومن ضمن تلك القضايا عملية الوعي السياسي.(مصطفى، 2001: 5-10).

إن الأحزاب السياسية تعي جيدا أهمية الوعي السياسية في الحفاظ على تواجدها واستمرارها ومن ثم فإن التعددية الحزبية تسعى لتنمية الوعي السياسي لدى أعضائها بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. ومن تلك النقطة تحديدا تظهر أهمية الوعي السياسي في ظل التعددية الحزبية، وفي محاولة معرفة دور الأحزاب في تنمية الوعي السياسي من خلال شرائح المجتمع الحيوية وذات الحركة والقدرة على تقبل التغيير وهي فئة الشباب.(حسين، 2008: 1-3).

ان الوعي السياسي في ظل التعددية الحزبية يعني الفهم العام للمناخ السياسي وما يحركه من تجاذبات ومخططات بين الفاعلين السياسيين ومنها الأحزاب داخل المجتمع أو خارجه نظرا للترابط العالمي للأحداث، ويتعلق مفهوم الوعي السياسي بالأفراد والمنظمات والأحزاب والمجتمعات على حد سواء، وإنشاء الوعي السياسي يعني تكوين ضروب التفكير الفاعل الواعي بالراهن السياسي، والحراك ألمطلبي في النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي وجميع التصرفات السياسية الشعبية مثل الانتخاب والترشح للانتخابات والقيام بالمظاهرات

والاحتجاجات تتزايد طريدا مع تزايد الوعي السياسي، وذلك لان الوعي السياسي هو القلب النابض للكيانات السياسية بشكل عام، والكيانات السياسية الحزبية بشكل خاص.(sulivan ,2012: 1).

إن الوعي السياسي في ظل التعددية الحزبية إنما يعني إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنيا وإقليميا وعالميا، بالاعتماد على رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع، ليكون مدركا لمسؤوليته وخاصة للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية، والمجتمع العربي، وخاصة بعد الاحتجاجات الشعبية العربية(ثورات الربيع العربي) 2010-2015 التي شهدت تطورات وتغيرات سياسية واقتصادية وحزبية متسارعة في منظومة القيم، بعد سقوط بعض الأنظمة الديكتاتورية، وطالت التطورات جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتغيرات الحياة اليومية، ومدى تأثيرها على المشهد السياسي بشكل خاص، وما يتطلبه ذلك مزيد من التعديل والتطوير من منظومة الفكر البشري، وإعادة إنتاج للوعي السياسي ومفهوم الديمقراطية ومستلزماتها، ذلك لان الوعي السياسي للمجتمعات هو الأساس في التطبيق الفعلي للتعددية الحزبية والديمقراطية، وأي انخفاض في نسبة الوعي يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك، وتقع مسؤولية الوعي السياسي على عاتق منظمات الوعي السياسي وبالذات الأحزاب السياسية التي تساهم في بلورة الفكر السياسي لدى المجتمع، إذ كانت الأحزاب تساهم في بلورة الفكر السياسي لدى الشعوب، وان كانت تلك الأحزاب من خلال التعددية تحمل نضوج سياسي متكامل ومؤهلة لمسؤولية تقدير الوعي السياسي للمجتمع.(عبد الفتاح، 2006، 7-25).

إن الوعي السياسي يؤدي إلى الإصلاح السياسي (الانفتاح الديمقراطي) والإصلاح السياسي هو احد أوجه الثقافة السياسية، وتعني عملية الإصلاح السياسي إجراء تعديلات غير جذرية في شكل الحكم من دون المساس بأسسها، وهي مجمل الإجراءات المطبقة التي ترمي إلى معالجة الاختلال في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الاجتماعي في إطار نفس البنية السياسية والدستورية للنظام بمعنى أن الإصلاح يشمل الاحتفاظ بالمكونات الأساسية لعناصر الحاضر والاتجاه نحو تفعيل المؤسسات والهيئات، وهي العملية التي تسعى إلى إزالة الجوانب غير المرغوب فيها في الداخل ككل، دون تغيير في مادته ومضمونة بمعنى (تغيير النظام)، لذلك فإن الإصلاح السياسي هو احد أوجه الوعي السياسي، وهو ضروري لطالما أن الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية يعزز جملة من التفاعلات السياسية عموديا بين قمة هرم السلطة

السياسية والقوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع من جانب، وأفقيا بين قوى المجتمع نفسها من جانب آخر.(عبد الرحمن، 2006: 8-25).

إن احد أوجه الإصلاح السياسي التي تنتج عن الوعي السياسي هو إقرار التعددية الحزبية والسياسية، دلالة على الانتقال من النمط الأحادي في إدارة الدولة (الحزب الواحد) أو حتى النمط المهيمن الذي يفرض سيطرته على بقية الأحزاب السياسية المعدودة بحيث يجعلها مقيدة للحركة طالما أن السلطة مقرونة به لوحده، ثم إلى الشروع بمرحلة جديدة في ظل الديمقراطية الليبرالية" والتعددية السياسية والحزبية"، ولاسيما أن التعددية السياسية مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على انه مكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، وذات مصالح مشروعة ومتنوعة، إذ أن التعدد والاختلاف قد يمنع تمركز الحكم ويسمح بمشاركة القوى السياسية والاجتماعية في الحياة السياسية.(البدري، 2004: 9).

إضافة إلى إجراء التطبيق العملي لحرية النشاط السياسي، ولكن تبقى التعددية الحزبية إحدى مكونات الإصلاح السياسية والتنمية السياسية من دون أن تقتصر عليها ولا تتحد بها، لان وجود التعددية الحزبية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود التعددية السياسية، ذلك انه من الممكن وجود أحزاب سياسية عديدة مع وجود نخبة واحدة تسيطر على الحياة السياسية وتقيد العمل الحزبي، بما لا يضر بمصالحها ولا يشكل خطرا على بقاءها في السلطة. (البدري، 2004: 17).

ونتيجة لازدياد الوعي السياسي وارتفاع مستوى الثقافة السياسية وانتشار الأفكار الديمقراطية أصبح المجتمع الواعي سياسيا لا يرضى بهذا القدر من الحقوق السياسية، وأخذت الشعوب تطالب بالمزيد من التمتع بهذه الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فيما يتعلق بالحكم، بصورة أكثر جدية لا ممارسة الانتخابات فقط، وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية إلى إجراء تعديلات كان من شانها ازدياد رقابة الشعب على المجلس النيابي، كالأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي، كذلك أصبح للشعب حق حل البرلمان إذا ما فشل في حل مشاكله وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها وإصدار قرارات تساعد في حلها أو التخفيف منها.(الخلايلة، 2012: 138).

ثانياً: التعددية الحزبية والعملية السياسية:

يعنى بالعملية السياسية حالة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية بما يؤدي إلى اتخاذ قرار سياسي، أي أنها جملة من الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من اجل اكتساب القوة أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية

بغية تحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح جماعاتهم، لذا فهي محصلة التفاعلات السياسية السائدة الرسمية وغير الرسمية، التي تجري بين فاعلين سياسيين في إطار الثقافة السياسية السائدة من خلال مجموعة من الأبنية والمؤسسات، المعارضة في ظل التعددية السياسية لاتتأثر بالنظام الحزبي القائم فحسب، ولكن في ظل التعدد الحزبي تبدو المعارضة غامضة وغير واضحة بسبب تعداد أطرافها وضعف الخط الفاصل بينها وبين الحكومة، لذا تكون أمام نمطين من المعارضة في هذه الحالة، فإما أن تكون المعارضة داخلة ضمن الائتلاف الحزبي المرتبط مع الحزب الحاكم، أو معارضة تقع خارج إطار الائتلاف الحزبي، أي أن عدد الأحزاب يؤدي دورا مهما في تحديد دور طبيعة المعارضة السياسية. إذ تشكل الجماعات السياسية والقوى المعارضة المختلفة علاقات إسناد متبادلة ومتفاعلة، للاستجابة إلى سياسات الحكومة، والعمل على مراقبة الأخيرة في تنفيذ برامجها السياسية، أي تضافر جهود المعارضة في متابعة ومراقبة عمل الحكومة.(الخطيب، 1999: 407-409).

إن الاتفاق بين القوى السياسية والمجتمعية المختلفة على قواعد العمل السياسي يجعل كل من الحكومة والمعارضة قادرة على أداء المهام السياسية الموكلة إليها ضمن إطار تضامني بعيدا عن التوتر السياسي طالما أن طرفي المعادلة السياسية ملتزم بالقواعد المحددة بحيث تزداد درجات التنسيق بين التكوينات السياسية المختلفة على وفق ما اتفق عليه مسبقا ولكن طبيعة العمل السياسي لا يأتي بالفطرة وحدها، وإنما يحتاج للخبرة والتدريب، بحيث لا تتصور أن نجد رجل السياسة قد جاء إلينا من مدرسة الحياة وحدها، لأنها مهما كانت صفاته الشخصية، فإنه سيواجه بفئة سياسية أخرى تمرست على العمل السياسي في المدارس الحزبية.(توفيق، 1989: 38).

من جانب آخر تعرضت السياسة في ظل التعددية الحزبية السياسية لجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والأمنية في الدول العربية، بحيث جعلتها تحت سيطرة الحكومات؛ لذا وجدت نفسها في حالة اللاتوازن بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ليكون النظام الحزبي اقرب إلى نظام الحزب المهيمن بسبب عدم قدرة الأحزاب الأخرى في إيصال ممثليها إلى المجالس النيابية من جانب، واتصافها بصفة الهامشية كونها تجد نفسها في هامش الساحة من جانب آخر لذا يفترض تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة والمعارضة، ليتسنى لنا معرفة دور المعارضة في العملية السياسية؛ والاطلاع على واقع الحراك السياسي من اجل التغيير المحتمل في ظل التعددية السياسية. (منصور، 2004: 56).

تمثل الثقافة السياسية مستوى رقابي وإشراف على النظام السياسي، ويمكن أن تفسر الظواهر السياسية المختلفة من خلال فهم سلوك النظام السياسي وسلوك أفراد المجتمع نفسه؛

ليتسنى معرفة عوامل استقرار الحياة السياسية من عدمها، طالما أن الثقافة السياسية تنظم التبادل السياسـي " تفاعـل الأدوار" عنـدما يكونـوا علـى درجـة مـن الـوعي والمعرفـة السياسـية بـالعمليـة السياسية.(فيصل، 1993: 152).

ولذا فإن المهام الرئيسة التي تقوم بها الثقافة السياسية في العملية السياسية تتحدد في ما يلي:

1) التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية.
2) تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية.
3) دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تطويرها.
4) المواطنة.
5) التنمية والتحديث.

فبحسب إدراك الفرد لنظامه السياسي وتوجهاته نحوه على وفق ما يحمله من ميول واتجاهات فكرية من جانب، وطبيعة رؤية النظام السياسي نفسه للفرد في إعطائه أهليه العمل السياسي من جانب آخر، ستتباين الثقافات السياسية داخل المجتمع وتتدرج في أهميتها بحسب العلاقة بين النظام السياسي والفرد والمجتمع والدولة.(الخفاجي، 2004: 36).

وتبدو أهمية التعددية الحزبية من الناحية العملية ليس فقط باعتبارها من أهم الخطوات التي يجب على دولة ما اتخاذها على صعيد التحول الديمقراطي، وإنما تبدو أهميتها كذلك كونها الركيزة الأساسية التي تتمحور حولها العملية السياسية، وعمليات الإصلاح السياسي في الدولة، فهي بمثابة الآلية المحركة لعجلة التقدم الديمقراطي الليبرالي والتي تعتمد بصفة أساسية على ضرورة وجود تنظيمات شعبية تعبر عن الاتجاهات السياسية المتباينة في المجتمع، ويقول مونتسكيو أنها ضرورة للنهوض بالنظم السياسية، لان التنافس الحزبي يؤدي إلى حيوية الدولة سياسيا إذا كانت تستهدف صالح المجتمع، ولذا تعمدت كافة دساتير الدول الديمقراطية إلى الحرص على التأكيد على أهمية التعددية الحزبية والسياسية في المجتمع وضمان قيامها كركيزة يستند إليها النظام الديمقراطي الليبرالي.(ثامر، 2013: 1-2).

إن الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما وقياديا في كافة الأنشطة الحزبية والسياسية في الدولة، حيث يمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في توجيه سلوك الأفراد بصورة ايجابية نحو

المشاركة الفعالة في العملية السياسية في الدولة وإبرازها التمثيل النيابي والرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية، ومن ثم فلا شك بان يعبروا عما يعني لهم من آراء بطرق ووسائل سلمية وفي إطار من الشرعية ومن شان وجودها على الساحة خلق آليه رقابة وفاعلية يمكنها بما تملكه من وسائل أن تضمن إلى حد بعيد نزاهة وسلامة وجدية العملية السياسية، (الانتخابية). (ثأمر، 2013: 2-3).

وقد أثبتت الأحداث أن التعددية الحزبية والديمقراطية هي الطريق الأسلم للتداول السلمي للسلطة، وهنا اعني الديمقراطية الحقيقية، والبديل عن التعددية الحزبية هو الاستبداد والاستئثار بالسلطة والقرار السياسي والتهميش والاستبعاد والاقصاء.(مصطفى: 1997: 19).

المطلب الثاني

التعددية الحزبية والتنمية السياسية والاقتصادية

إن التعددية الحزبية تقوم بتحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة ما إذ أنها تؤدي عدة وظائف منها: تنشيط الحياة السياسية من خلال طرحها لبرامجها وأفكارها، ومحاولاتها كسب تأييد الرأي العام، للفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة، وتقوم التعددية الحزبية بتكوين رأي عام من خلال توجيه الحزب لمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها، وتشجيعهم في الشؤون العامة لبلورة آرائهم في اتجاه معين، ومن مهمات التعددية الحزبية تكوين القيادات السياسية، حيث يقوم الحزب بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي وممارسة السلطة وترشحيهم إلى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة، ومن واجبات التعددية الحزبية أيضا تحقيق الاستقرار السياسي من خلال قياداتها لاتجاهات الرأي العام في ضبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتها (الشكراوي، 2012: 1).

إن الإقرار بمبدأ التعددية الحزبية لا يعني وحده بان الديمقراطية قد تحقق وان التنمية السياسية والاقتصادية قد حصلت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة، وبناء عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها من خلال التعددية الحزبية والمشاركة السياسية، وهدفها المتعلق بتعزيز الوحدة السياسية والوطنية وتعزيز

الفرص بين أعضاء الجماعة الوطنية بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فإن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وأبعادها وأهدافها (الجابري، 1979: 107).

إن التعددية الحزبية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة في البرامج والأيديولوجيات وهذه الأحزاب وتتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم اقرب إلى نظام الحزب الواحد، وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية الحزبية السياسية تعني المشاركة والاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج، ولها دور في عملية التنمية السياسية من خلال إقرار نظام الديمقراطية والمشاركة السياسية والوصول إلى السلطة، وتنظيم المعارضة، وتكوين الرأي العام وتوجيهه، والتعبير عن رغبات المواطنين، والتجنيد السياسي واختيار الكوادر السياسية، والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديمغرافية والتنمية الاقتصادية، ومن هذا فإن التعددية الحزبية مكملة للتنمية السياسية.(إسماعيل، 2010: 2).

وعلى هذا فإننا سنتناول هذا المطلب من خلال المحورين التاليين وهما:

أولا: التعددية الحزبية والتنمية السياسية.

ثانيا: التعددية الحزبية والتنمية الاقتصادية.

أولاً: التعددية الحزبية والتنمية السياسية:

لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها، لذا يجب التعرف عليها بشكل حقيقي للتعامل مع تلك الظروف من خلال الأحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية والتحديث، وضعف الأحزاب في أي بلد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس التخلف والمعاناة، وحسب الدراسات فإن الأحزاب في العالم النامي رغم تعدداتها أخفقت في تحقيق التنمية في العالم سواء كانت تنمية سياسية أم تنمية اقتصادية، وفشلت أيضا في بناء تنظيمات حزبية قادرة على قيادة عملية التنمية بكافة والمشاركة الفاعلة لمصلحة الوطن والمواطن لأنها على الأغلب كانت شكلا ومظهرا لا مضمونا وجوهرا.(المومني، 2015: 1).

إن الأحزاب السياسة هي السمة الأبرز للتحديث والتنمية السياسية والاقتصادية؛ إذ يقوم الحزب بادوار هامة في المجتمع، كإيجاد الوعي السياسي لدى الأفراد، وإيجاد الحراك السياسي، والقيام بعمليات التنظيم المجتمعين والقيام بالتعبئة، والتجنيد السياسي، والمشاركة السياسية، وتجميع المصالح، وصنع السياسة العامة، كما تساهم التعددية الحزبية السياسية في تحقيق التكافل الاجتماعي، وربط المواطن بالدولة وإعطاء الشرعية للنظام السياسي المساهمة في تحقيق الحراك والتغير الاجتماعي.(المقبالي، 2013: 75).

والتعددية الحزبية لها دور في التنمية السياسية من خلال:

1) **تفعيل المشاركة السياسية:** تشير المشاركة السياسية إلى مجموعة الأنشطة السياسية المتنوعة كالتصويت الانتخابي، والترشيح وتولي المناصب القيادية والمشاركة في الحملات الانتخابية وغيرها، كما تعتبر المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية المجتمعية، وتكون لدى الفرد الفرصة لان يسهم في مناقشة الأهداف والسياسة العامة وتحديد الوسائل لتحقيقها.(المقالبي، 2013: 75).

ومن المتفق عليه أن المشاركة السياسية والفاعلة احد أهم الوظائف والمهام الأساسية التي تضطلع الأحزاب السياسية في جميع الدول النامية والمتقدمة ولا يمكن تحقيق تنمية سياسية حقيقية لمجتمع ما دون مشاركة سياسية ايجابية من المواطنين في كافة المجالات وبكل الصور المتعددة للمشاركة. كما تعتبر المشاركة السياسية إحدى الدعامات المهمة لإحداث الاستقرار السياسي ذلك الاستقرار الذي يعد العامل الأساسي والمحوري الذي تسعى كافة المجتمعات لتحقيقه ويتمثل ذلك في تدعيم شرعية نظام الحكم القائم وعدم حدوث قلاقل أو اضطرابات تهز هذا الاستقرار. وتعد الأحزاب السياسية أهم مؤسسات المجتمع المدني التي من المفترض أن توفر للمواطن فرصة المشاركة والتعبير عن قضايا المجتمع المختلفة، وأداء هذه الوظيفة يرتبط بعدد كبير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل مستوى الدخل والتعليم ونوع المهمة بالإضافة إلى رد فعل النظام الحاكم على مطالب المشاركة من حيث قبولها أو رفضها.(إسماعيل، 2010: 1-2).

مشاركة المواطن تتأثر من حيث قبولها أو رفضها بالجماعات المرجعية التي تنتمي إليها بتشكيلها واتجاهاته وتصرفاته في المواقف المختلفة، وينظر إلى التعددية الحزبية، والأحزاب السياسية باعتبارها أهم هذه الجماعات المرجعية لأعضائها من حيث الأفكار والتوجهات السياسية والأهداف التي تسعى إليها ومدى تنظيمها وانتشارها وتسعى الأحزاب إلى

التأثير في وضع القرار السياسي في المجتمع، وبقدر نجاح الأحزاب السياسية في تحقيق اكبر درجة من المشاركة السياسية لأعضائها بقدر تحقيقها لأهدافها، باعتبار ذلك أهم الوظائف التي تسعى الأحزاب لتحقيقها، واحد المقاييس الأساسية لنجاح الحزب السياسي في المجتمع بما يحققه من مشاركة سياسية ايجابية داخل المجتمع في مختلف القضايا المجتمعية. (إسماعيل، 2010: 2).

ويمكن بلورة الأسباب التي تفرض على الأحزاب السياسية المتعددة ممارسة دورها في تفعيل عملية المشاركة السياسية على النحو التالي: (سعيد: 2010: 1-3).

أ. تعتبر الأحزاب السياسية أهم المؤسسات والقنوات الشرعية المطالبة بتحقيق المشاركة السياسية بالمجتمع بما تتيحه لمختلف الآراء والاتجاهات السياسية من التعبير بحرية.

ب. تعتبر المشاركة السياسية جوهر الحياة الديمقراطية في أي مجتمع والطريق إلى تحقيق التنمية السياسية والإنسانية، ولم يعد العمل السياسي مجرد المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية، إنما هو المشاركة في كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها المختلفة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية.

ج. إثبات فاعلية التعددية الحزبية واختبار قدرتها على العمل الجماهيري المتواصل والمساهمة بجدية في زيادة نسبة التصويت في الانتخابات والقضاء على عزوف الناخبين من الذهاب إلى صناديق الاقتراع، ويتحقق بذل أهم ضمان.

د. التعددية الحزبية السياسية هي أهم مؤشرات الديمقراطية في كل المجتمعات وبقدر مشاركتها ووجودها الفعلي بين الجماهير بقدر زيادة وزنها النسبي.

2) **إيجاد الوعي السياسي**: إن غياب المؤسسات السياسية وهامشية الأحزاب السياسية في بعض الدول لا يرجع بالأساس إلى غياب الوعي السياسي عند الجماهير، فالولاء في بعض الدول لا يكون لمؤسسات الدولة أو قضاياها أو مبادئها، بل الولاء يكون لطائفة أو عشيرة، أو فصيلة ما، والاهم أن كثيرا من الدول التي تعاني من التخلف السياسي تعتبر المبادئ الوطنية والحس الوطني والمدني والهوية غير موجودة.(الجوهري، 2001: 40-41).

إن التعددية الحزبية تعمل على أن توفر فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة والمشاركة ورفع مستوى الوعي السياسي؛ إذ أن قيام الأحزاب بالتعبئة والتجنيد والتثقيف السياسي لأعضائها تساهم في رفع مستوى لدى أفراد المجتمع بشكل عام، ومن خلال تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها: حيث تقوم الأحزاب المتعددة ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، والتعبير عنها أمام الهيئات السياسية.(الغزالي، 1987: 175-177).

إن الوعي السياسي يعني إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به، ومشكلات العصر، والقوى الفاعلة لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية، والمجتمعات التي تتحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيم واتجاهات سياسية مختلفة، من خلال الحزب والتعددية الحزبية التي تقود الفرد إلى التعرف على الظروف المجتمعية والإقليمية والعالمية، والرؤية السياسية الواعية تأتي من خلال المشاركة السياسية ومن خلال التعددية الحزبية والسياسية، والتي تؤدي بالفرد في نهاية الأمر إلى إدراك مسؤوليته بحيث يصبح ناقدا للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية.(أمام، 2014: 2).

3) **إيجاد الحراك السياسي**: إن الحراك السياسي في مفهومه العام هو ملء النشاطات السياسية داخل الوطن وخارجه والحقيقة أن لكل حراك سياسي طبيعة معينة يمكن فهمه، ومعرفة مكوناته من خلالها، فقد يكون الحراك رسمي، إلي موالي للنظام السياسي وغير رسمي (غير مرتبط بالحكومة بل رقيب عليها)، وهو مفهوم نسبي في العادة يتلون بألوان القائمين عليه له صفات وأنواع متعددة، وهناك نوعين رئيسيين من الحراك: الحراك السلبي، والحراك الايجابي.

أما هدف الحراك السياسي السلبي في العادة هو الاحتواء واستمرارية الحكم الفاشل ومحاولة إخراجه من الأزمات التي تواجهه، وليس الهدف النهائي كما يعتقد البعض هو إصلاح الأوضاع وسعادة المواطن، أما الحراك السياسي الايجابي فهو: الحراك الهادف والذي يقود في العادة إلى تحقيق أهداف متفق عليها مسبقا، وان الهدف النهائي منه هو إصلاح أحوال الناس وإسعادهم، وإصلاح حال المجتمع ومؤسساته من خلال التعدية الحزبية والسياسية.(بالروين، 2008: 1-3).

4) **التعددية السياسية تؤدي الوصول إلى السلطة**: أن وظيفة الوصول إلى السلطة تعد من أهم وظائف الأحزاب، فالحزب السياسي الذي يصل إلى السلطة يستطيع تنفيذ برامجه التي طرحها في أثناء الحملات الانتخابية مما يؤدي إلى مزيد من القبول من قبل المواطنين إذا كانت هذه البرامج تمس حاجاتهم، وطبقت فعلا على ارض الواقع، أما إذا كانت بعيدة عن تلمس حاجات المواطنين فإن ذلك سيؤدي إلى رفض هذا الحزب، وبالتالي، عدم التجديد في اقرب انتخابات سيؤدي حتما إلى تداول السلطة وفي احوال اقل يمكن ان تسهم الاحزاب في اقتسام السلطة او التأثير فيها حسب طبيعة النظام السائد ونوعه برلمانيا كان ام رئاسيا.(الحسامي، 2010: 103).

5) **تنظيم المعارضة**: إن التعددية السياسية تعني وجود أحزاب معارضة على الساحة السياسية، ووجود المعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى، فهي متفقة مع المنطق وطبيعة الواضع السياسي القائم، من حيث وجود الرأي والرأي الآخر، إن ممارسة الديمقراطية تقضي بطبيعة الحال تمثيل جميع الفئات الحزبية في المؤسسات الدستورية وتمكينها من إبداء وجهة نظرها بالطرق المشروعة، فوجود حكومة أغلبية لا يعني أنها تتمتع بحرية التعبير عن وجهة نظرها فقط، فمن حق المعارضة التعبير عن وجهة نظرها بالطرق الخاصة والشرعية، إن التعددية الحزبية المعارضة لها دور في المحاسبة والرقابة، وليس بالانتقاد للممارسات السياسية فقط، بشرط عدم الإخلال بالقواعد الدستورية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتوعية الرأي العام والحيلولة دون استبداد الأحزاب الحاكمة.(كامل، 1977: 85).

6) **التجنيد السياسي**: والمقصود بالتجنيد السياسي العملية التي يتم بموجبها اختيار وإعداد الكوادر، وتأهيلها لشغل المناصب السياسية أو تصعيدها إلى مناصب سياسية أعلى وهي اختيار أفراد لشغل ادوار من نسق اجتماعية مختلفة، وهي عملية إسناد ادوار سياسية لأفراد جدد.(الموسوعة الحرة، 2014: 1).

إن عملية اختيار الكوادر السياسية من الوظائف المهمة للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، ذلك لان الأحزاب السياسية هي مدارس تلقن مبادئ ممارسة السلطة، فهي تقوم بإعداد القادة السياسيين من خلال الممارسة والتدريب. ومن خلال برامج تثقيفية موجبة تعقد في مقراتها وفي الأنظمة الديمقراطية غالبا ما تقدم الأحزاب السياسية للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية بل إن الأحزاب السياسية تتولى إسناد المراكز التي تنجح في

الوصول إليها، كاختيار رئيس الوزراء، والوزراء وغيرهم من القادة السياسيين والنظم غير الديمقراطية تتسم بانغلاق النخب السياسية ومحدودية قنوات التجنيد السياسي، وقدرة فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد على التحكم في هذه القنوات و تغيير قواعد التجنيد السياسي، دون الخضوع لمساءلة أو رقابة شعبية، وعلى العكس من ذلك تشهد النظم الديمقراطية تنوعات في قنوات التجنيد السياسي، ما بين الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والبرلمانات ومؤسسات الحكم على مختلف المستويات.(كامل، 1977: 99-101).

ثانياً: التعددية الحزبية والتنمية الاقتصادية:

ترجع عملية دور التعددية الحزبية في التنمية الاقتصادية إلى نظريات التنمية الاقتصادية، إذ أن هذه النظريات هي تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية في علم السياسات عامة، والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة، يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمرين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع، وتساعد في نمو الطبقة الوسطى، وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعينه من مستويات عالية في التعليم والتمرين، وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والنقابية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية مهمته تسيير الشأن السياسي وأحواله راغبة في أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم.(البدارين، 2009: 20).

إن التعددية السياسية تعمل من خلال عملية التنمية السياسية بوصفها مطلبا أوليا للتنمية الاقتصادية، إلى حل محاولة المشاركة في حل مشكلات النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي والحاجة إلى تحول الركود الاقتصادي في المجتمع إلى حالة اقتصادية دينامية، والاقتصاديون سرعان ما يشيرون إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية، ودورها الحاسم في تعويض عملية نمو الدخل القومي، ومن ثم فإن الحزب يعتمد على نظريات التنمية السياسية في تطوير الوضع الاقتصادي مع الاشارة هنا الى وجود جدل فقهي حول ايها احق بالتطبيق اولا التنمية السياسية ام الاقتصادية ودون الخوض في تفاصيل ذلك فان الدراسة هنا تقف الى جانب الرأي القائل أن التنمية السياسية والاقتصادية يجب ان تسير بخطين متوازيين وانهما مكملتان لبعضهما البعض.(محمد، 1986،: 25-26).

إن الأحزاب السياسية تعمل على تعريف الطبقات في المجتمع وخاصة الطبقة الوسطى بدورها في تحقيق التحول الديمقراطي، والتنمية السياسية والاقتصادية، ونوع العلاقة بين التنمية السياسية والاقتصادية؛ إذ أن هناك علاقة ايجابية طردية ومباشرة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، إذ أن العامل الاقتصادي دور في استقرار الدولة ونظامها الديمقراطي والسياسي فاللعامل السياسي دور في انعاش الاقتصاد والنمو.(البدراين، 2009: 21).

إن التعددية الحزبية تؤمن بنظرية التحديث وأصحابها أمثال (والت رستو) و(ميشل نوكو)، الذين يعتبرون أن كل دولة نامية هي حالة تخلف سياسي واقتصادي، وفي مرحلة تخلف عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويأخذون بفكرة النمو التدريجي، والمستمر، فيسود الاعتقاد بان الدول المتقدمة الغربية هي التي تقوم بنشر التنمية، وهي التي تسير على خطاها الدول النامية، إن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي موجه بهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلدان المختلفة، لا بد من شروط لإحداث التنمية والقضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية منها: الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي، والتحول الاجتماعي الذي يؤدي إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار، بل إن بعض الأحزاب تؤمن بالثورة من اجل التنمية، فالتنمية لا تتم بالنمو التدريجي بل لا بد من ثورة للقضاء على البناء الاجتماعي القديم وعلى التخلف، ولا بد من وعي أفراد المجتمع النامي بدورهم في القيام بعملية إنماء وتنمية مجتمعاتهم كما يرى (سمير أمين) و(رؤول بيرش).(رمضان، 2002: 21).

وقد أظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد استخدام دلالات في عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، لاكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع، بمعنى أن للتعددية الحزبية دور رئيس وواضح على توجيه الأفراد في المجتمع على زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق التشجيع المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.(رمضان، 2002: 21).

وترى بعض الأحزاب السياسية أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق الأشكال الأخرى من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، لان الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية، والسياسية والاقتصادية، من خلال مشاركة فعالة في الحياة السياسية، والتنمية السياسية التي هي أساس التنمية الاقتصادية هي ضرورة وطنية وحتمية، وبوصفها إليه

للتفاعل بين المشاركة السياسية والاقتصادية والقرارات السياسية والاقتصادية.(الخلايلة، 2012: 25).

إن التعددية الحزبية لها دورها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال العمليات المتصلة التي تقوم بها داخل المجتمع والتي تتكون من التبادلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد الوطني والمجتمع، وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية، لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق للحياة وللمواطن والعيش الكريم في إطار من الأمن والاستقرار بشكل مطرد أو متصل.(الشمري، : 1-2)

أيا كان نمط التنمية المتبع شريطة تطبيق مؤشراته بشكل جدي، وان كان الأمل المنشود لكل مواطن في العالم النامي، وفي الأردن موضوع الدراسة ان تتوافر الإرادة السياسية لتحقيق تنمية مستقلة على غرار محاكاة واستلهام تجارب دول نجحت في ذلك وحققت نجاحات مثل ماليزيا وتركيا وقبلها سنغافورة التي أصبحت مثالا لإمكانية التطور والتحديث والتنمية والديمقراطية اذا ما توفرت الإرادة السياسية وسارت باتجاه التشريعات الناظمة لذلك بموازاة عملية التنشئة. ولعل وفاة الرئيس السنغافوري قبل أشهر عن 91 عاما تؤكد مكانية النجاح لدى المجتمعات الاخرى، حيث بدأ هذا الرجل عملية التنمية في بلاده عام 1961م وخلال تلك الفترة القصيرة في عمل الدول حقق معجزات اقتصادي وسياسية وتمكن من إشراك كل فعاليات المجتمع في تحقيق تلك النهضة.

الفصل الثالث

التعددية الحزبية والتنمية السياسية في الأردن (1999-2014)

إن أكثر من نصف الأقطار العربية يشهد نوعا من التعددية الحزبية المقيدة ومنها الأردن، ورغم التعددية الحزبية في الأردن إلا أنها لم تحقق نتائج على طريق التطوير الديمقراطي، ففي عام 1992 عادت التعددية الحزبية إلى الأردن ومع ذلك ما يزال الصراع محتدما حول التنمية السياسية والديمقراطية في الأردن، وهناك طرح متزايد لتحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي، وكان بعض المبادرات صادرة عن الأحزاب الأردنية، وبعضها الآخر صادر عن قوى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثمانية الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي (مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير)، وقد اعترفت الأردن بضرورة الإصلاح السياسي والتطوير.

سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية وهي:

المبحث الأول: التعددية الحزبية في الأردن من 1999-2014.

المبحث الثاني: التنمية السياسية في الأردن من 1999-2014.

المبحث الثالث: العلاقة ما بين التعددية الحزبية والتنمية السياسية في الأردن.

المبحث الأول

التعددية الحزبية في الأردن 1999-2014

إن قوانين الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية راسخة في الفقه الدستوري والسياسي ومبادئ النظم السياسية المعاصرة، وتأتي الأحزاب السياسية وقوانينها في سياق ومفهوم القانون الدستوري بأنه(قانون الحريات).

أباح الدستور الأردني للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب، حيث جاء في الفصل الثاني من الدستور ضمن حقوق الأردنيين، في المادة (16)، فقرة (2) و(3)، تعتبر تلك النصوص الدستورية هي المرجعية التي تحكم التشريع بقانون الأحزاب السياسية، فالمشرع الأردني محكوم بهذا النص الدستوري حال صياغة قانون الأحزاب السياسية أو في حالة إجراء تعديلات على القانون النافذ.(الدستور، الأردني، فقرة (2)و(3).

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: الأحزاب السياسية الأردنية وفاعليتها في أداء وظائفها.

المطلب الثاني: محددات ومعوقات الحياة الحزبية في الأردن.

المطلب الأول

الأحزاب السياسية الأردنية وفاعليتها في أداء وظائفها

تتصف الأحزاب السياسية الأردنية بضعف فاعليتها الوظائفية في بعض الأحيان، وهي أحزاب شعارات، فمنذ العام 1989 ولغاية الآن 2015، ما زالت هنالك محاولات للتفاهم على بعض الإصلاحات السياسية، مثل إعادة النظر في قانون الانتخاب وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقد تم إعادة النظر بهما، ويجري العمل على إصدار قانونين للانتخاب والأحزاب، وذلك من اجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، ومن اجل التنمية السياسية وتطوير الديمقراطية؛ إلا أن الأحزاب لم تستطيع التوصل فيما بينها إلى قواسم مشتركة.

سنتناول في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: الأحزاب السياسية الأردنية من 1999-2014.

ثانياً: فاعلية الأحزاب السياسية الأردنية في أداء وظائفها.

أولاً: الأحزاب السياسية الأردنية من 1999-2014:

إن الواقع الحزبي في الأردن قد مر بمراحل من التباين والتردد حيث سادت فترة من النشاط الحزبي في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، جاءت انعكاسا لطفرة العمل الحزبي بصورته القومية واليسارية، والتي سادت العالم عموما، والعالم العربي خصوصا، في تلك الفترة، ليقود ذلك إلى حكومة حزبية برلمانية في عام 1956، لتحدث مجموعة من الإشكاليات الناجمة عن هذه التجربة، والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة (جرعة زائدة من الديمقراطية) لم تستطيع الدولة الأردنية في تلك الفترة استيعابها، أو هضمها، فكان البرلمان، وإعلان الأحكام العرفية، وإلغاء الحياة الحزبية العلنية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، حتى عام 1992، وبصدور القانون رقم (32) للأحزاب السياسية الذي أفسح المجال إلى قيام الأحزاب السياسية.(المناعسة، 2007: 15).

وقد تم تشكيل الأحزاب الأردنية التالي بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لعام 1992 وهي كما هو مبين في الجدول التالية (المعرفة، 2010:1).

الحزب	نوعه	سنة التأسيس	الحزب	نوعه	سنة التأسيس
حزب جبهة العمل الإسلامي	إسلامي	1992/12/-1	حزب الأحرار	وسطي	1994/10/20
حزب الحركة العربية الإسلامية (دعاء)	إسلامي	1993/4/2	حزب الأمة	وسطي	غير مبين
حزب الوسط الإسلامي	إسلامي	2001/10/1	حزب السلام	وسطي	1993/6/17
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	يساري	1993/2/9	حزب البعث الاشتراكي	قومي	1993/1/18
حزب الشيوعي الأردني	يساري	1993/1/17	حزب الرفاه الأردني	وسطي	2001/11/1
حزب اليسار الديمقراطي	يساري	1994/7/2	حزب الرسالة	وسطي	2003/1/11
حزب الأرض العربية	قومي	1996/12/15	حزب الشغيلة	يساري	2002/1/1
حزب الأنصار العربي الأردني	قومي	1995/12/11	حزب البعث العربي (التقدمي)	يساري	1993/4/13
حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	قومي	غير مبين	حزب العهد	وسطي	2003/11/8
حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	قومي	1997/7/10	الحزب العربي الأردني	قومي	2013

الحزب	نوعه	سنة التأسيس	الحزب	نوعه	سنة التأسيس
حزب العمل القومي	قومي	1994/1/10	حزب حركة لجان الشعب الأردني	وسطي	2001
الحزب الوطني الدستوري	وسطي	1992	حزب حركة حقوق المواطنة الأردنية (حماة)	وسطي	2000
حزب المستقبل	وسطي	1992/12/8	حزب الخضر الأردني	وسطي	2013
حزب النهضة الأردني	وسطي	1999/12/15	حزب الفجر الجديد العربي الأردني	وسطي	2008
حزب العمل الأردني	وسطي	1998/1/25	حزب الأجيال الأردني	وسطي	1999

المصدر: موقع رئاسة الوزراء الأردني: www.pm.gov.jo

الحزب	التأسيس	الحزب	التأسيس
جبهة العمل الإسلامي	1993/12/1	الحزب الوطني الدستوري	1992
حزب الحركة العربية الإسلامية (دعاء)	1993/4/2	الحزب المستقل	1992/12/1
حزب الوسط الإسلامي	2001/10/1	حزب النهضة الأردني	1999/12/15
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	1993/1/24	حزب العمل الأردني	1998/1/25
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني	1993/2/9	حزب الأحرار	1994/10/20
الحزب الشيوعي الأردني	1993/1/17	حزب الأمة	غير مبين
حزب اليسار الديمقراطي	1994/7/20	حزب السلام	1993/6/17
حزب الحزب التقدمي	1993/2/10	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993/1/18
حزب الأرض العربية	1996/12/15	حزب الرفاه الأردني	2001/11/1
حزب الأنصار العربي الأردني	1995/12/11	حزب الرسالة	2003/1/11

حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	غير مبين	حزب الشغيلة	2002/1/1
حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	1997/7/10	حزب العهد	
حزب العمل القومي	1994/1/10		

أما الشروط الواجب توفرها بطالبي التأسيس حسب قانون الأحزاب السياسية لسنة 2014:(قانون الأحزاب الأردنية، 2014، 1-3)

1- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.
2- أن يكون قد أكمل الثامنة عشر من عمره.
3- أن لا يكون محكوما بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق والآداب العامة أو يأتي جناية باستثناء الجنايات ذات الصفة السياسية ما لم تكن قد أعيد إليه اعتباره.
4- أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.
5- أن لا يكون قاضيا.
6- أن لا يكون عضوا في أي حزب أو أي تنظيم سياسي غير أردني.
7- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية أو من الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.

ان قانون الأحزاب الأردنية لسنة 2014، فقد أقر شروط يجب توفرها في النظام الأساسي على النحو التالي (قانون الأحزاب الأردنية، 2014، 2-3).

أ. اسم الحزب وشعاره على أن لا يكون منهما متشابها لاسم أو شعار أي حزب أردني آخر.
ب. عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية إن وجدت مع بيان العنوان المعتمد لإرسال أي تبليغ وفق أحكام القانون.
ج. المبادئ التي يقوم عليها الحزب والأهداف التي سعى إليها ووسائل تحقيقها.
د. شروط العضوية في الحزب وإجراءات الانتساب إليه بما يتفق مع الدستور وهذا القانون.
ه. إجراءات تأليف هيئات الحزب واختيار قيادته بما في ذلك الأمين العام، وتنظيم علاقة الحزب بأعضائه وإجراءات مباشرته لأنشطته وتحديد الاختصاصات السياسية

والتنظيمية والمالية والإدارية لكل من هيئاته على أن يكون ذلك أساس إجراء الحزب لانتخابات دورية بصورة ديمقراطية لقيادته ولجميع المستويات.

و. الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في الدستور وهذا القانون

ز. تحديد الموارد المالية للحزب وأحكام تنظيم شؤونه المالية وإعداد موازنته السنوية وإجراءات مسك حساباته بما في ذلك أوجه إنفاق أمواله وإجراءات صرفها وإعداد بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة.

ح. إجراءات إقرار الموازنة السنوية للحزب والمصادقة على بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة من قبل أوسع هيئة حزبية منتخبة لديه.

ط. الالتزام بعقد مؤتمر عام دوري أو ما يوازيه حسب النظام الأساسي للحزب سنويا.

إن الأحزاب السياسية الأردنية القائمة على برامج تخدم مصالح المجتمع من أهم ركائز الديمقراطية؛ إذ انه لا ديمقراطية من دون تمثيل قائم على أحزاب تفوز بثقة الناخبين على ضوء برامجها المحددة والقابلة للتنفيذ، كما تعمل الأحزاب الأردنية على تعميق الثقافة الوطنية وبناء المجتمع الأردني بشكل عام، ويزداد هذا التأثير مع زيادة الوعي الثقافي والعملي في المجتمع، كما هو حاصل في المجتمع الأردني، إلا أن الأحزاب في الأردن لم تصل إلى أن تكون حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن في ابرز القضايا، ولعل ذلك راجع إلى ضعفها العام، والى كونها أحزابا ذات طابع شخصي تتمحور حول أشخاص أكثر من تمحورها حول برامج وأيديولوجيات أو برامج إصلاحية واضحة، إضافة إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في جذب المواطنين إليها، وما يرافق ذلك من النظرة المجتمعية السلبية بشكل عام تجاه الانضمام للأحزاب السياسية.(تقرير العرب اليوم، 2013: 1).

إن التعددية الحزبية التي تمثل الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية والوسطية أتاحت للملك سلطة اختيار رئيس الوزراء دون قيود بسبب عدم قدرة احد الأحزاب أو الائتلافات الحزبية على الحصول على أغلبية في مجلس النواب تجعل الملك مضطرا لتكليف رئيس الوزراء من هذا الحزب أو الائتلاف، وعادة ما تفوز الأحزاب الوسطية والمستقلون بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وعادة ما تعترض الأحزاب الإسلامية واليسارية على نظام الانتخابات الذي يتيح لها تمثيلا جيدا، دون أن يعني هذا بالضرورة أن النظام الذي تتبناه المعارضة أكثر ديمقراطية وعدالة من نظام الانتخاب المعمول به الآن، والمعروف بنظام الصوت الواحد والذي يعني أن لكل مواطن أردني صوتا واحدا أي يقوم بانتخاب نائب واحد في دائرته الانتخابية، بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة علاوة على ذلك وهو الاهم ان الدستور الأردني ينص على ان الملك يعين رئيس الوزراء ويقبل استقالته.(خربوش، 2014: 1-2).

إن قانون الأحزاب الأردني ينظم العلاقة بين الأحزاب والدولة ويضع الإطار العام لممارسة الأحزاب، ولكن القانون الحزبي يفتقر إلى الاستقرار والاعتدال والقبول والواقعية، ولا يحمل صفة الاستمرارية، ويعالج المستجدات عن طريق طرح قوانين كما في الأعوام 1989-1993-2002-2012-2014، ويفتقر العمل الحزبي إلى خلق (بيئة ناجحة) لعمل الأحزاب، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون أن توجد هذه البيئة، وهناك أسبابا تتحملها كل من الدولة وتجربة الأحزاب التاريخية ممثلة بالمرجعية الفكرية، ومعظم الأفكار المطروحة على الساحة الحزبية الأردنية من 1999-2014 مستوردة سواء كانت علمانية أو تنمي إلى الإسلام السياسي أو الأحزاب القومية أو اليسارية، ومن جهة أخرى ليست لدى الأحزاب الوسطية أي فكر يعتد به، رغم ادعائها أنها أحزاب برامجية، ومن جهة أخرى أن الحكومات الأردنية منذ عام 1999 ولغاية 2014 لم تكن جادة في خلق بيئة لنشاط حزبي بكل حرية؛ إذ أن تجربة الأحزاب الأردنية وعدم ديمقراطية القرار داخل الأحزاب اوجد نظرة سلبية، ذلك راجع الاعتماد تلك معظم الأحزاب على التمويل الخارجي حسب ادعاء الحكومة؛ إذ لا بد من تغيير النظام الداخلي للأحزاب بما يلبي متطلباته ومتطلبات المجتمع.(الفواز، 2014: 1-2).

إن الحياة السياسية في الأردن بحاجة إلى حركة تكون فيها الأحزاب ذات دور واضح وتعمل ضمن العمل الحزبي الوطني بالمشاركة والانخراط في المجتمع لتكوين لبنة أساسية في بناءة وإخراج نفسها من الطوق الذي أحاطت نفسها به، وعليها أن تثبت قدرتها على حضورها في المجتمع والابتعاد عن الشعارات التي تطلقها بين الفينة والأخرى لتخاطب بها المواطن الأردني الذي أصبح لديه وعي وإدراك يستطيع به التمييز بين الخطأ والصواب ولم يعد ينساق خلف هذه الشعارات دون اقتناع.(حجرات، 2014، 3-4).

ثانياً: فاعلية الأحزاب الأردنية في أداء وظائفها:

تؤدي الأحزاب السياسية الأردنية عدة وظائف تؤثر في فاعلية الأحزاب ومستوى أدائها؛ إذ أنها تعمل على تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة وتبرز أهمية الأحزاب الأردنية من خلال أهميتها في العملية الديمقراطية ومن خلال تحليلها للظروف الدولية والاقليمية التي تعصف بالاردن والمنطقة، والتي من خلالها نستطيع قياس أدائها

1- **تأكيد الحوار الديمقراطي الأردني**، يؤدي وجود الأحزاب السياسية يؤدي إلى تنوع الحوار الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة مما يؤدي إلى إيجاد أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، حيث أن تبادل وجهات النظر بين الأحزاب يؤدي إلى الإيضاح وإلقاء

المزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة، كما أن التباين في الآراء يؤدي في النهاية إلى بيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث.

2- **تأكيد حرية الفكر والرأي**: مما لا شك فيه أن تعدد الأحزاب ووجودها في المجتمع يؤدي تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات مما يؤكد في النهاية حرية الفكر والرأي التي عنى بها المشرع الدستوري في جميع الدول المتمدنة واخذ به الدستور الأردني.

3- **تداول السلطة:** إن أهم ما يميز الأحزاب السياسية هو أنها تؤدي إلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ولا يجعل البلاد تسير في خط واحد لا تحيد عنه؛ حيث أن لكل حزب فكر وأيديولوجية التي ينطلق منها والتي من خلالها تظهر شخصية الحزب السياسي في الحياة العلمية.

4- **تكوين القادة المؤهلين:** إن تعدد الأحزاب الأردنية يسمح بإعداد القادة السياسيين على اختلاف توجهاتهم ولا سيما في تعدد الأحزاب حيث تكون المنافسة على أشدها.

أما وظائف الأحزاب السياسية الأردنية فهي على النحو التالي:

1- **تنشيط الحياة السياسية في الأردن**:حيث أن الأحزاب السياسية الأردنية من خلال تنافسها، وطرحها لبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأفكارها، ومحاولاتها كسب الرأي العام، للفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة.(الشكراوي، 2012)

إذ أن الأحزاب السياسية الأردنية بكافة أصنافها الإسلامية، والقومية، واليسارية، والوسطية، كان لها آراءها حول قضايا الانتخابات منذ عام 1989، ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1994، وقانون الصوت الواحد. الذي دفع تلك الأحزاب في نهاية الأمر إلى اللجوء إلى العشيرة لتحقيق نجاحات نيابية، مما ساهم في ضعف الأحزاب السياسية، وقلل من فرص نضجها وقلل أيضا من فاعلية النائب واقتصار دوره على دائرته الانتخابية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى التأثير سلبا في دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية.(العزام، 2006: 369-370).

إن تنشيط الحياة السياسية الأردنية بحاجة إلى أحزاب فاعلة وإرادة مشتركة من كافة الأطراف مستمدة من القوانين التي تلبي حياة حزبية فاعلة ما يؤدي إلى بروز ثلاثة تيارات رئيسية تغطي الطيف الحزبي بالوانه الوسطية والحزبية والقومية واليسارية والإسلامية، والعمل الحزبي يبدأ بقرار سياسي استراتيجي للدولة الأردنية باعتماد الحزبية نمط في إدارة شؤون الدولة، فالأصل بالأحزاب على مختلف أطيافها أن تكون أحزاب دولة أي أن تولد وتعمل وفق منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتكون الأحزاب آليات وطنية في هيكل الدولة

السياسي، وهذا من شانه أن ينهي حالة الجمود السياسي الذي شكل على الدوام اكبر المخاطر على بقاء الدولة واستمراريتها، وبذلك يصبح الناس شركاء في صناعة القرار وتكون الأحزاب حزاما واقيا للرأي العام، وتعمل بالتالي على تنشيط الأحزاب السياسية.(السيد، 2013: 2-3).

2- **تكوين الرأي العام:** من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة، وبلورة آرائهم في اتجاه معين.

للأحزاب الأردنية الحق في التعبير عن سياساتها ومواقفها عبر مختلف وسائل إعلام الدولة، ولها الحق أيضا في ممارسة أنشطتها العامة، دون تضييق من جهة ومن دون تجاوز على القوانين والأنظمة من جهة ثانية، ويتعين على مؤسسات الإعلام الرسمي المختلفة تخصيص مساحات وبرامج خاصة للتعريف بهذه الأحزاب وعرض مواقفها واستقراء تجربتها، وتكوين رأي عام عند المواطن، من خلال تأسيسه الحوار بين الأحزاب والناس والأحزاب والحكومة، وعدم الاكتفاء بإدارة "حوار الأزمات" وعدم اقتصار هذا الحوار على المشكلات السياسية والإقليمية، بل شموله مختلف التحديات الداخلية التي تجابه الوطن والمواطنين.(الرنتاوي، 206: 1-6).

وتكوين الرأي العام من قبل الأحزاب السياسية الأردنية يقتضي من الأحزاب السياسية الأردنية الاتيان بعدة مهام أولها توجيه المواطنين وإنما الشعور بالمسؤولية لديه، وتعليمهم أن مصالحهم الفردية والخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بمقتضيات المصلحة العامة، وهذا يتطلب وعيا مجتمعيا حقيقيا يبدأ من الأسرة والمدرسة ومن ثم الجامعة، ومن ثم جميع المؤسسات المجتمعية، لذا يقع على عاتق الأحزاب السياسية الأردنية دور كبير في تنمية هذا الشعور لدى المواطن، وذلك من خلال برامج محددة تأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية للأحزاب، وظروف النظام السياسي والثقافة المجتمعية، وثاني هذه المهام: أن تنتقل الأحزاب السياسية من حالة التوجيه إلى حالة التوعية التدريجية، وهذا يتطلب من الأحزاب السياسية الأردنية أن تقترب من المواطنين وهمومهم، وان تستخدم جميع الوسائل الممكنة في تكوين الرأي العام، وتوجيهه من خلال الصحف والمجلات والنشرات المتداولة، حيث نلاحظ أن هناك بعدا حقيقا بين الأحزاب السياسية الأردنية والمواطنين، وان الوسيلة الرئيسية للاتصال وهي الصحيفة الخاصة بالحزب غير متوفرة لعدد غير قليل من الأحزاب السياسية.(الحسامي، 2011، 109).

وتستخدم الأحزاب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات والمسيرات، والاحتجاج في تكوين رأي عام لدى المواطنين وانتقادا لسياسات الحكومة، إلا أن الأحزاب تعاني بالأصل من ضعف الإقبال الجماهيري، وعزوف

المواطنين عن الانتساب إليها، بسبب برامج تلك الأحزاب القاصرة عن الوصول لما يريده المواطن.(الحسامي، 2011، 109).

وفي استطلاع للرأي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2006، أشارت انه عند سؤال المستجوبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس أم خدمة مصالح قياداتها أفاد (58.7%) من المستطلعين لخدمة مصالح قياداتها، بينما أفاد (14%) من المستطلعين أنها تعمل لخدمة مصالح الناس، وهذا يفسر بعد المواطنين عن الأحزاب السياسية الأردنية الذي نتج عن شعورهم بان الأحزاب السياسية لا تخدم مصالحهم المجتمعية، أما عن برامج الأحزاب وشعاراتها فهي لاتزال بعيدة عن الواقع ومس حاجات المواطنين.(العزام، 2003، 251-252).

3- **التربية السياسية**: تعرف التربية السياسية على أنها تنمية إدراك الناشئين بمشكلات الحكم بما يدفع على المشاركة في الحياة السياسية، وايصال ذلك بوسائل كالحوارات غير الرسمية والمحاضرات، والنشاط السياسي بالإضافة إلى التثقيف بواسطة الدولة (Good, 1994: 2443).

وتعرف أيضا بأنها: إكساب القيم السياسية السائدة في المجتمع والمتصلة بالانتماء للوطني وبتنمية الشعور بالولاء وبقيم النظام السياسي وعلاقة المواطن بالدولة وحقوق وواجبات كل منها إزاء الآخر وذلك عن طريق أشكال التعليم الرسمي وغير الرسمي.(هلال، 1985: 8).

ان التربية السياسية ضرورة لا يستقيم حال الفرد إلا بها لأنها توضح المبادئ والمفاهيم والقوانين والقيم وتبين حقوق وواجبات الفرد السياسية وتعمل على ربط العلاقة بين أفراد المجتمع والنظام الحاكم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح بعض المفاهيم السياسية كالدولة، والحكومة والنظام السياسي والولاء والانتماء وعلاقة الحاكم بالمحكوم وبالتالي استقرار العلاقة في المجتمع وتطوير وتقدم وديمومة المجتمع السياسي وبالتالي استقرار العلاقة بين المجتمع والدولة وترسيخ مبادئ الحرية والعدالة، وحماية، العدالة، وحماية المجتمع من الظلم والاستبداد.(ظاهر، 1985، : 15-25).

ان الأحزاب السياسية الأردنية تستطيع أن تقوم بدور فاعل في التربية السياسية من خلال التثقيف السياسي، وتعليم التاريخ الخاص بالأمة والوطن، ونشر البرامج، والآراء السياسية، وتقديم المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي توقظ الوعي السياسي، كما تعمل على إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية المنظمة بصورة أكثر دواما، وتعمل على إعداد الأفراد، لاتخاذ القرارات والتفكير في المستقبل، والقدرة والاختيار، بما يخص الحياة العامة، وهي قدرات أساسية للمشاركة السياسية الحزبية الواعية الناضجة.(المواجبرة، 2010: 409).

4- **تكوين القيادات السياسية:** إذ يقوم الحزب السياسي بشكل العام، بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي، وممارسة السلطة، وترشيحهم إلى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة.(حجرات، 2014: 5-6).

5- **تحقيق الاستقرار السياسي**: أن الاستقرار هو قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف أما الاستقرار السياسي فهو التغير السريع وغير المنضبط ويتسم أيضا بزيادة العنف السياسي وتراجع قدرة النظام السياسي. (هجيوت، 2001، 224-225).

وتتمثل مؤشرات الاستقرار السياسي بالنسبة للأحزاب والجماعات السياسية فيما يلي:

1- التكامل السياسي.
2- الاستقرار الحكومي (الوزارة والبرلمان) وان كانت تلك الحالة في الأردن لها ميزة خاصة لا تعكس حالة عدم استقرار من خلال تكرارها.
3- لجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع.
4- عدم اللجوء إلى العنف.
5- قدرة النظام على الاستجابة للمطالبة المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام وقدرته على التكيف مع تغيرات هاتين البيئتين.

أما عدم الاستقرار السياسي فتتمثل مؤشراته في: (البدراين، 2009: 7).

1. عدم لجوء بعض القوى والجماعات والأحزاب السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع.
2. عدم الاستقرار الحكومي.
3. الحروب الأهلية.
4. الأزمات الداخلية.
5. التفكك السياسي واللجوء إلى العنف.
6. عجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة لمطالب القوى والأحزاب والجماعات السياسية.

وللأحزاب السياسية دور كبير في الإصلاح السياسي،، وتمثل جبهة العمل الإسلامي الأكثر تبينا لدعوات الإصلاح السياسي في البلاد، (الحمد، 2011: 2).

وحسب الميثاق الوطني الأردني فإن التعددية السياسية والحزبية والفكرية وهي السبل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في ضمان الوحدة الوطنية وبناء المجتمع (الميثاق، الوطني الأردني، 2011: 1).

وهذا يعني أن للأحزاب السياسية دور هام في الاستقرار السياسي عندما تكون فاعلة ومؤثرة.

المطلب الثاني

محددات ومعوقات الحياة الحزبية في الأردن

تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في الحياة الحزبية بشكل عام، فهي تحتوي في برامجها على المبادئ الأساسية للحرية والعدالة والمساواة والتمثيل والمشاركة السياسية، للأحزاب الأردنية محددات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا إن تلك المحددات هي معيقات في الوقت نفسه، والأحزاب الأردنية تتصف بعجزها عن القيام بدورها الايجابي في الحراك السياسي الأردني، وخاصة في عمليتي الاستقطاب والإصلاح السياسي، وغيابها عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ناهيك عن السياسية والتعامل مع الأحداث والتعاطي مع قضايا المواطنين المعيشية وغيرها ذلك لان الأحزاب الأردنية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي هي أحزاب نخبة ليست أحزاب جماهيرية، الأمر الذي جعل عملية الاستقطاب الجماهيري ضيقة إلى حد كبير، بالإضافة إلى أنها تعاني من معيقات وصعوبات على كافة الأصعدة.

وبناء عليه في هذا المطلب سنناقش القسمين التاليين وهما:

أولا: محددات الحياة الحزبية في الأردن.

ثانيا: معوقات الحياة الحزبية في الأردن.

أولاً: محددات الحياة الحزبية في الأردن:

إن التجربة الحزبية الوطنية الأردنية شكلت في ظل ذروة الانكسار في النظام العربي، وتحت وطأة الانقسام العربي الأعمق بعد حرب الخليج، وفي ذروة التدهور الاقتصادي والتردي الإداري والنفسي الذي أصاب التجربة الوطنية الديمقراطية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي ومع اختلاف المناخ السياسي ونتيجة للتغير في الظروف العالمية بمجملها وبسبب التباين الحاد في وجهات النظر حيال القضايا الكبيرة والصغيرة فقد أصبحت القطرية، واقعا لا فكاك منه

وفي الماضي مثلت القضايا الكبرى للأمة جوامع لأشواق الناس وأفكارها ومنطلقاتها في كل قطر عربي، أما اليوم فقد أصبحت القضايا القطرية الضيقة، والحواجز بين العرب، والتمترس وراء المصالح القطرية والوطنيات الضيقة، والمكاسب المحدودة، هي شعار المرحلة الراهنة (حتى بالنسبة للأحزاب) (الروابدة، وآخرون، 1999، 87).

إن الحياة الحزبية في الأردن لها عدة محددات تخضع تلك المحددات للظروف السياسية والإقليمية، فاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم حل هذا الصراع ما زال مؤثرا تأثيرا كبيرا على الأوضاع السياسية، ويضاف إلى ذلك الحالة العراقية والسورية وتأثيرها على الحالة الأردنية، وبشكل عام فإن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط سيكون عاملا مهما في تطوير العملية الديمقراطية في دولها، إن الإصلاح السياسي يتطلب وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إلى جانب ضرورة تكيف الأنظمة السياسية مع المتغيرات الحاصلة، ورغم المحاولات المتكررة واللقاءات السياسية والمؤتمرات حول إيجاد وتشجيع الحراك السياسي للأحزاب السياسية الأردنية فيما بينها، ومع السلطة التنفيذية في سبيل تطورها لكي تستطيع أن تقوم بالدور المرتقب منها في المساهمة في التنمية الشاملة، كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على الساحة السياسية إلا أنها لا تزال ضعيفة باستثناء جبهة العمل الإسلامي التي تتمتع بقاعدة عريضة على الساحة السياسية الأردنية.(حياصات، 2013: 128-129).

وعليه فهناك عدة محددات للحياة الحزبية في الأردنية على النحو التالي:

1) المحددات الاقتصادية.
2) المحددات السياسية.
3) المحددات الاجتماعية.

1) **المحددات الاقتصادية:** وتنقسم إلى ما يلي:

أ. التمويل : إن تمويل الأحزاب الأردنية يطرح قضايا سياسية حساسة وان ثمة شكوك في أن هذا الحزب أو ذاك يتلقى دعما خارجيا أو تمويلا أجنبيا، كما ثمة تخوفا في حالة وصول احد الأحزاب إلى الحكم أن يحتكر الموارد العامة ويمنع ذلك عن حزب الأقلية أو الأحزاب المعارضة، كما هو حاصل في بعض الدول العربية الأخرى، وهذا يستدعي من الدولة أن تقوم بتدبير الأمور المالية للأحزاب، لمساعدتها لتأدية مهامها وتنفيذ أنشطتها وان كانت هذه القضية خلافية.(مصالحة، 2006: 72).

وإذ كانت الأحزاب الأردنية لا تجد التمويل، ولا التشجيع من القاعدة أو القمة، وإذا كان التحيز ضد العمل الحزبي الوطني ما زال متجذرا في الدولة والمجتمع، وإذا كان البرلمان مجرد واجهة لقواعد ضيقة من حيث التمثيل، كرافعة للحياة السياسية بشكل شامل، فهل يمكن القول أننا نمر بمرحلة صحية من التعددية الحزبية؟ وهل الدولة معنية بالعمل الحزبي؟ (الروابدة، 1999: 91).

وفي تشرين الثاني /نوفمبر/ كان وزير التنمية السياسية قد أعلن إصدار نظام خاص بتمويل الأحزاب السياسية من موازنة الدولة تطبيقا لأحكام المادة (28) من قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (16) لسنة 2012 والتي تنص على أن يتم تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في دعم الأحزاب من أموال الخزينة على أن تحدد شروط هذا الدعم ومقداره وإجراءات صرفه بموجب نظام صدر لهذه الغاية.(نصراوين، 2012: 1-2).

ب. الظروف الاقتصادية: مما لا شك أن المتغيرات الاقتصادية لدى شرائح المجتمع تؤدي إلى وجوب بروز صيغ اتصالية تختلف عن بعضها طبقا للظروف الاقتصادية والمعيشة لكل وحدة من هذه الشرائح ولا بد أن تتم مراعاة هذه المتغيرات حتى يمكن الحصول على نتائج ايجابية، فلدى بعض الشرائح نجد أن القطاع الزراعي هو الأهم، بينما يكون القطاع الصناعي لدى غيرها هو الذي يحظى بالاهتمام الكبير، مع ملاحظة ومراعاة السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بكل واحدة من القطاعين وبالتالي فإن الأهمية النسبية المعطاة لقطاع معين لا بد أن تنعكس على الجهاز الحزبي في أداء برامجها وتوجهاتها واستجاباتها وهناك شريحة أخرى تتميز بتعدد الأنشطة حيث لا يغلب عليها الطابع الصناعي والزراعي، وتظهر لديها مجالات التأثير والاستقطاب، ويصبح العمل الاتصالي وانعكاساته أكثر تعقيدا، ويضاف لذلك درجة التشتت الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، حيث يحدد هذا التشتت نمط من اتجاهات صياغة البرامج واللغة الاتصالية، وتتجه الجهود الحزبية الأردنية في هذه الحالة إلى بناء برامجها الاقتصادية لتوجيهها إلى هذه المناطق لتحقيق نوع من التكامل والتوازن وإعطاء الأولوية للمشكلات العامة.(المعايطة، 2011: 152).

ان الحياة الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة تؤدي إلى عزوف المواطنين عن الانخراط في العمل الحزبي، لان لقمة العيش وتامين متطلبات الحياة الصعبة بنظرهم أولى من

ذلك، كما أن هاجس المنع والحرمان من الوظيفة أو العمل لدى عامة الشباب في حال الانتماء إلى الأحزاب لا تزال حاضرا في ذهنية المواطن.(المناعسة، 2007: 28).

2) المحددات السياسية، وتنقسم المحددات السياسية بالنسبة للأحزاب إلى ما يلي:

1- الاستقطاب السياسي: نسبة كبيرة من الأحزاب الأردنية هي أحزاب قديمة بلباس جديد، فرضته غايات الترخيص كالاهتداء بالميثاق الوطني والالتزام بالدستور، أما أطرها الفكرية فتكاد تكون على ما هي عليه وتظهر وكأنها ليست معنية بكل التطورات التي حدثت على مختلف الصعد خلال عدة عقود، وكانت تلك الأهداف والبرامج التي وضعت منذ سنوات طويلة ذات قداسة ويعتبر المساس بها اقتراف جريمة أو ارتكاب فعل يندرج في إطار المحرمات، وبالتالي فإن خطاب هذه الأحزاب يقصر عن استيعاب متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، على الرغم من الدماء الجديدة التي دخلت أوردة وشرايين الحزب السياسي لإكسابها بعض الحداثة واللون الجديد.

وتظل تعيش ايجابيات وسلبيات تجاربها الماضية تتغنى بها أو تندب على أطلالها مما يدفع تلك الشرائح التي لم تتحزب من قبل على الأحجام عن الانضواء في أطرها والانتساب لها، وذلك بسبب قصور الخطاب الحزبي بهذه الأحزاب على أن يكون خطابا مؤثرا ومقنعا وفاعلا من جهة، لأن هذه الأحزاب وبعضها لن تأت بجديد، ولم تغير أي ملامح في الصورة العامة للوضع الأردني ومشاكله، وبالتالي فهي لم تضيف أو تقدم أي بدائل تعزز الطموح والتطلع نحو آفاق لدى المواطن.(المعايطة، 2011: 138-139).

وغالبية الأحزاب الأردنية أحزاب شعارات، وتلك الشعارات فارغة لا تفيد، ولم تقدم أشياء ملموسة، وجرت محاولات للتفاهم على بعض الإصلاحات السياسية في الأردن، مثل إعادة النظر في قانون الانتخاب وفي قانون الأحزاب،من احل التنمية السياسية وتطوير الديمقراطية، ولكن لم تستطيع تلك الأحزاب إعادة النظر في قانون الانتخاب والأحزاب، ولم تقدم شيئا للتنمية السياسية والاقتصادية والديمقراطية، ولم تستطيع أن تتوصل إلى قواسم مشتركة، ولن تستطيع تلك الأحزاب أن تحصل على استقطاب سياسي، لان المواطن يعتبر عبء عليها وعلى الحكومة بسبب عدم إقناع تلك الأحزاب للمواطن لاستقطابه وجذبه (المحافظة، 2000: 90-91).

وبعد مضي ربع قرن أي منذ 1989 إلى 2014 أي منذ إعادة العمل بالحياة السياسية في الأردن يكاد يدرك الملاحظ بوجود مشكلة كبيرة تقف عائقا في وجه نمو الأحزاب ونضجها بشكل يمكنها من استلام زمام المبادرة في تشكيل حكومات حزبية على الساحة الأردنية، والنتجية فشل في استقطاب الجماهير، فحسب وزارة التنمية السياسية يوجد في الأردن حوالي

(36) حزبا مرخصا، وهذا يقودنا إلى التفكير بعدد الأردنيين المنتسبين لهذه الأحزاب فنجده لا يتجاوز (40) ألف شخص، ومن متطلبات الديمقراطية أن يكون لدينا أحزاب برامجية هادفة ولها قاعدة شعبية من أعضاء مسجلين. (النواجدة، 2015: 1-2).

2- الانتخابات الديمقراطية الداخلية: إن اختيار القيادات في كل المستويات عن طريق الانتخاب السري هو الضمانة الحقيقية لوصول قيادات مؤهلة تمتلك قدرات سياسية وفكرية تؤهلها لقيادة الحزب وأيضا قيادة الجماهير، كما أنها تساعد على التخلص من النزعات الجهوية والفردية وتقلص من الانتهازية والتي غالبا ما تتطور وتزداد في غياب الأشكال الديمقراطية لانتخاب الاحزاب، القادرة حيث يستبدل الولاء للحزب بالولاء الشخصي للفرد الزعيم الأوحد، والذي في النهاية يصبح هو الحزب، وهذا ما تعاني منه الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية حيث أن الوجوه النخبوية الحزبية هي متسمرة.(حياصات، 2013: 139).

إن مجمل الأطر الحزبية التي مرت حتى الآن تدور في فلك واحد يتشكل ويتغير تبعا لاتجاه حركة الرياح التي تتحكم في السفينة التي تمخر غياب المرحلة القادمة، واغلب هذه الأحزاب أما أن تكون على مستوى قياداتها وجوه قديمة مثلت ظاهرة الاشتقاق بأقنعة جديدة أملتها عليها المرحلة الحالية، أو أنها سترتدي الثوب القديم على المستوى الفكري بتفصيل جديد (المعايطة، 2011: 139-140).

3- التعددية السياسية: إن السماح بتعدد الآراء والأفكار داخل الحزب يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الديمقراطية الداخلية التي بدورها تساعده في تطوير نمو الحزب وتغني رؤيته وبرامجه المختلفة، كما أنها تساعد على تمتين وحدة الحزب التنظيمية وتحد من الانقسامات داخل الحزب وتقلل من عمليات الفصل بسبب الاختلاف في وجهات النظر، أو استعمال أساليب الإرهاب الفكري والتي عادة تستعمل لقمع الآراء المخالفة أو الإقصاء أصحاب هذه الآراء من مواقع المسؤولية، والمنطلق الأساسي للتعددية السياسية في الأردن من 1999-2014 هو الإقرار بان أحدا لا يملك الحقيقة كلها، لهذا فإن الاحتكام للديمقراطية عند اخذ القرارات لا يلغي حق الأقلية بالاستمرار في طرح وجهات نظرها ونشرها وإقناع الأعضاء بها، وهذا ما أدركه الملك عبدالله الثاني وخاطب قادة الفكر والسياسة بضرورة إيجاد الثقافة الديمقراطية وتجذيرها أولا في الشارع والأسرة والمدرسة والحزب والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى مصاف الأمم الراقية الديمقراطية.(حياصات، 2013: 132).

3) المحددات الاجتماعية:

أ. **الديمقراطيــة**: إن غيــاب المفــاهيم الأساســية للديمقراطيــة بالنسـبة للأحــزاب السياسية فـي الأردن هو قاسم مشترك لجميع الأحزاب العقائدية سواء كانت شيوعية أو قومية أم إسلامية، ولهذا يجب الاطلاع على الأسس التنظيمية والفكرية التي اعتمدتها هذه الأحزاب في نظمها الداخلية، والمشكلة الأبرز بالنسبة للأحزاب السياسية في الأردن، لا تكمن في تؤسس الشرذمة بل وفي غياب مفهوم الديمقراطية، والكتل والتيارات الرئيسية التي يمكنها التي تنهي ظاهرة تيار بعينه لمؤسسات المجتمع المدني، ويمكنها أن نؤسس لحياة نيابية ديمقراطية نشطة ومؤثرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في الأردن.(حياصات، 2013: 129).

وفي مثل هذه الظروف والأوضاع فإن البيئة الصحية لممارسة ديمقراطية حقيقية حزبية ليست متوفرة إلى حد مقبول، وتبقى بالتالي الحكومة المرجعية الأقدر في التأثير على مجمل الأوضاع والمواقف، لان بيدها من القدرات والمعلومات والاتصالات ما لا يتوفر لجهة غيرها، وتبقى الأحزاب والفعاليات في طور التلمس لطريقها، فهي تهدا حينا وتتفجر حينا آخر، ويبقى مجلس النواب يتوفر على كفاءات فردية عالية وواعدة، ولكنه قاصر عن إقامة تكتلات سياسية مؤثرة قادرة على ضبط المسار وتصحيح المسيرة عند الحاجة، وتبقى مراكز القوى الأكثر تأثيرا والأبعد أثرا. (الروابدة، 1999: 46).

ب. حقوق الإنسان:

بالاعتماد على النصوص الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان تم تحديد (11) حقا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي جرى متابعتها في نصوص مواثيق الأحزاب الأردنية، وقد جاءت نصوص هذه الحقوق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي تشمل حقوق اقتصادية تتعلق بالعمل والملكية واستغلال الموارد وغيرها، وحقوق اجتماعية: تتعلق بالأسرة والأمومة والطفولة، وغيرها، وحقوق ثقافية تتعلق: بحرية الثقافة، وحرية الري والتعبير والحق في التعلم وفي التربية وغيرها.(بركات وآخرون، 2010: 539).

ت. **الانتماء**: وهو يعبر عن رغبة الأفراد في الحزب السياسي في الأردن في أن يرتبط بالأفراد الآخرين، أو بالدولة، وعلاقة الحزب بالحكومة، فمن المعروف أن الإفراد في الأحزاب ينشاوون في ظل دافع الانتماء والولاء الذي يجعلهم في البداية يسعون للارتباط بالدولة، ثم يكنون علاقات معها ومع الأشخاص ذي السلطة في الدولة، ويظهر على بعض المنتمين للأحزاب عدم الانتماء، بشكل

تبدو عليهم الوحدة، وعدم الاهتمام كثيرا بالعلاقات الإنسانية والرسمية مع الدولة والحكومة، ويمكن ملاحظة دافع عدم الانتماء لمؤسستهم عندما تقع أحداث مؤلمة في الدولة (كحادثة إعدام العصابة الإرهابية (داعش) للطيار الأردني معاذ الكساسبة) حيث أصبحت هذه الحادثة معيار للانتماء للولاء الصادق فيما يتعلق بضرورة ان يقدم الحزب المصلحة الوطنية العليا على مصلحته للتنظيم.(المعايطة، 2011: 166).

وعدم الانتماء الحزبي للدولة قد يولد حالة من الصراع الذي يثار عندما يكون لدى الفرد دافعين لهدفين متضاربين ومختلفين كدافع الانجاز ودافع الانتماء عندما يجذبان قوة الفرد الحزبي عادة في اتجاهين متضادين، الأمر الذي يستلزم أن يتخذ الفرد قرارا صعبا لتغليب احد هذين الدافعين على الآخر والقرار أيا كان نوعه أو مدى درجة الاقتناع به لا بد أن يؤدي إلى القلق.

ثانياً: معوقات الحياة الحزبية في الأردن:

بعد مضي خمس وعشرون عاما من انطلاق المرحلة الديمقراطية وقرابة اثنين وعشرين عاما على عودة الحياة الحزبية 1992، لا بد من معرفة المعيقات التي جعلت الحياة الحزبية في الأردن تراوح مكانها طوال هذه المدة، ولماذا ظل أثرها محدودا في الحياة السياسية؟

ومن غير المعقول أن نعزي أسباب تعثر الحياة الحزبية في الأردن المرحلة الحزبية السابقة، للمناخ السائد في أوساط الأمة فقط، بل ثمة عوامل ذاتية نابعة من تركيبة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأردن، فنحن ما زلنا نعيش حالة من اللاتوازن على صعيد الحياة الحزبية في الأردن، وتتمثل معيقات الحياة الحزبية في الأردن بما يلي:

1) إن التيار الغالب في البلاد، وجلة من تيار الوسط، المؤلف من شخصيات تنتمي إلى بعض العائلات الأردنية والفلسطينية وتمثل فئات المجتمع المختلفة، وهو تيار غير مجرب مع انه مهتم بالحياة السياسية وتفاعلاتها، وهو تيار متردد، وحالة أشبه بالوسط المائي الذي تسبح فيه جميع التيارات دون استثناء، وتؤثر فيه من حين إلى آخر، وهذا التيار لا يشكل طبقة واحدة، بل عدة طبقات، ومصالح الفئات فيه ليست متطابقة بالضرورة ومع ذلك، لم يعي هذا التيار حجم قوته وأثره في المجتمع بعد، كما لم يدرك بعد تباين المصالح بين فئاته ولهذا

تشابهت طروحات الفئات المثقفة المسيسة فيه، وظلت طافية على السطح، وتتمحور حوله المسائل السياسية الكبرى، دون اهتمام حقيقي بالمصالح الحقيقية لأنباء هذا التيار، ومعظمها يقع في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ومن المعروف أن العمل الحزبي يستند إلى وعي الفرد على مصلحته في اختيار انسب الناس لتحقيق مصالحه، وبهذا تتعدد الطروحات حسب مصالح الفئات، وتكون مهمة الديمقراطية إقامة التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين المصالح والطبقات المختلفة في إطار نظام سياسي تعددي جامع.(المجالي. 1999: 89-90).

2) ضعف العمل السياسي وابتعاد الكثيرين عن الانخراط في الأحزاب لعدم الثقة، واعتبارها أحزاب غير مؤهلة.(المناعسة، 2007: 29).
3) تمويل الأحزاب: حسب قانون الأحزاب لعام 1992، يجب أن يعتمد في مواردها المالية على مصادر أردنية محلية معروفة معلنة محددة، تخضع للتدقيق المحاسبي والرقابة القانونية بالطريقة التي يحددها القانون. (عز الدين، 1999: 35).

إلا أن شح الموارد وقصور الإمكانيات عن تلبية حاجات المواطن وتنمية الوطن، أدى إلى قيام تحالفات كانت تتغير من حين لآخر وفقا لموازين القوى الإقليمية والدولية، بهدف حماية كيان الوطن ونظامه، وتوفير المتطلبات الضرورية للوطن والمواطن، في مرحلة تميزت بوقوع العديد من الأقطار العربية تحت نير الاستعمار وخضوعها لاستقطابات عديدة، وتناحرت على القيادة والهيمنة، وتجذر الخصوصيات الوطنية التي ارتدى العديد منها لباس الدين، أو العروبة، أو التقدمية(التحررية). (الروابدة، 1999: 43).

4) غياب البرامج الواقعية: الأحزاب الأردنية والتي بلغ عددها في نهاية 2014 (36) حزبا هي أحزاب ذات برامج لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين تعتمد على النفوذ العشائري والعائلي، وذلك لأنها غير قادرة على الاندماج أو التكتل وتسعى دائما إلى كسب رضاء السلطة التنفيذية، وغير مستعدة أن تشكل قوة معارضة حقيقية تسعى إلى الوصول إلى السلطة.(النمري، 1999: 48-49).
5) الإعلام الرسمي: إن غياب الإعلام الرسمي الأردني عن مساعدة الأحزاب الأردنية في تلميع صورتها وبرامجها وتفعيلها بالشكل المطلوب له أثره في إضعاف الحياة الحزبية الأردنية، إضافة إلى ذلك أن الأحزاب نفسها لا يوجد لها وسائل إعلامية أو صحف تستطيع من خلالها التأثير في المواطنين، ومن

اجل إخراج هذه الأحزاب من أزمتها الراهنة، تدخلت الحكومة حيث وضعت آليات من اجل إجراء الانتخابات النيابية على أساس حزبي، ويتم تشكيل الحكومة من الكتل النيابية، الفائزة صاحبة الأغلبية في البرلمان أو من خلال عمليات الائتلاف وعدم حث وسائل الإعلام الرسمية بشتى أنواعها والمؤسسات التربوية وعلى جميع مستوياتها الترويج للأحزاب والانخراط بها لأنه لا تنمية سياسية بدون أحزاب الحزبي(المناعسة، 207: 29).

6) تمسك رؤساء الأحزاب بمواقعهم، إذ أن النخبة المثقفة في الأحزاب ما زالت تسعى إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى من خلال تمسك رؤساء الأحزاب بمواقعهم القيادية، وهنا يمكن عنصر تدني الثقة في العمل الحزبي، فرؤساء الأحزاب والمثقفون لهم أجندتهم الخاصة في معظم الأحيان، والناس لهم منطلقاتهم ومصالحهم، ومخاوفهم ويتناسى الجميع أن الحزبية الديمقراطية تقوم على حوار المصالح، حيث تطغى المصالح الشخصية الضيقة على معظم العمل السياسي.(المشاقبة، 2014: 1-2).

7) عدم الوعي لدى المواطن بالثقافة الحزبية وضعف الخطاب السياسي للأحزاب، يمثل عدم وعي المواطن بالثقافة الحزبية عائقا أمام تقدم العمل الحزبي، إضافة إلى ضعف الخطاب السياسي للأحزاب الأردنية، وعدم مقدرتها على القيام بدور التنشئة السياسية للمجتمع الذي يسعى للتحديث السياسي، حيث أن الوسيلة الرئيسية، للاتصال الجماهيري هي الصحيفة الخاصة بالحزب وهذه غير متوفرة عند أغلبية الأحزاب.(النمري، 1999: 49-50).

8) عجز الأحزاب السياسية الأردنية عن تقديم مشروع مشترك لقانون الانتخابات النيابية مع الحكومة، ويعود ذلك إلى ضعف الخبرة السياسية إذ أن الحكومة ترفض تعديل قانون الانتخابات وتقديم صورة ايجابية بهذا الصدد، ولان تلك الأحزاب ما زالت لغاية الآن تفتقر إلى البرامج السياسية الفعالة رغم تعديل قانون الأحزاب أكثر من مرة. (المشاقبة، 2014: 1-3).

المبحث الثاني

التنمية السياسية في الأردن من 1999-2014

في بداية تسعينيات القرن الماضي ومع بداية النظام العالمي الجديد الذي شهد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وتحطيم جدار برلين وحرب الخليج الثانية وبداية العولمة واقتصاد السوق والأحادية القطبية والتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي والاقتصادي، أصبحت حاجة ملحة على تبني شعار التنمية السياسية من قبل الدول النامية، وذلك بتوفير شروط التنمية، ومما شجع على ذلك ارتفاع مستوى الوعي الثقافي بسبب التعليم لدى شعوب تلك الدول، وفشل الأنظمة الشمولية في القدرة على الاستمرار، وإشاعة الديمقراطية مع ظهور العولمة والتي بسببها أصبح العالم قرية صغيرة بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا وتطور حقوق الإنسان، والشراكة الاقتصادية مثل تأسيس الجات (منظمة التجارة العالمية) والشركات المتعددة الجنسية، الأمر الذي أدى إلى الانفراج الديمقراطي في الأردن في نهاية مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي وبداية التسعينيات من القرن نقسه، وبعد انتخابات عام 1989، وانتخاب مجلس النواب الحادي عشر، بدا التفكير جليا في التنمية السياسية في الأردن إلا أن عملية النضج السياسي لم تتم إلا بعد ظهور وزارة التنمية السياسية في عام 2003، والتي بدأت خطوات عملية نحو عملية التنمية والإصلاح السياسي والديمقراطي.

في هذا المبحث ستناول المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: مدى تحقق مؤشرات التنمية السياسية في الأردن، وانعكاسها على المجتمع المدني.

المطلب الثاني: التنمية السياسية في الأردن ما بين الدافعية والتثبيط.

المطلب الأول

مدى تحقق مؤشرات التنمية السياسية في الأردن وانعكاسها على المجتمع المدني

في العام 2003 أمر الملك عبد الله الثاني بتأسيس وزارة التنمية السياسية، ولم يمضي على حكمه أربع سنوات في ذلك الوقت؛ إذ انه كان يطمح إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية في الحياة العامة، ومن اجل ذلك عهد للوزارة الوليدة وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الكفيلة بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والنقابات والروابط المهنية والعمالية والمرأة والشباب في الحياة العامة، إلا انه ورغم مرور أربعة عشر عاما على الانفتاح الديمقراطي بقي الأردنيون يخشون العمل السياسي ويعزفون عن الانتماء إلى الأحزاب التي خرجت سيطرتها على الحياة العامة، وبقيت المؤسسات التعليمية التقليدية تحكم سيطرتها على الحياة العامة، وتجرم النشاط السياسي والحزبي داخلها، وظلت المرأة على حالها خارج حدود التأثير، وعملية التنمية السياسية في بداياتها تسير سيرا بطيئا.(الفضيلات، 2014،: 1-2).

في هذا المطلب سنتناول المحورين التاليين وهما:

أولاً: مدى تحقق مؤشرات التنمية السياسية في الأردن.

ثانياً: انعكاس مؤشرات التنمية السياسية على المجتمع المدني.

أولاً: مدى تحقق مؤشرات التنمية السياسية في الأردن:

يعتبر الأردن إحدى الدول التي بدأت فيها عملية الانفتاح والتحول الديمقراطي مبكرا، حيث تأثر منذ نشأته بالتغيرات السياسية الدولية، وخاصة بعد عام 1989 من انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية النظام العالمي الجديد الذي بدا مع بداية التسعينيات بمرحلة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، لتعود عمليتي التحول السياسي والديمقراطي للحياة من جديد بعد 1989، عندما اعلن الملك حسين بن طلال استئناف مسير الحياة الديمقراطية في البلاد، وذلك من خلال أجواء انتخابات عامة، تمثل كافة الأطياف السياسية، والفكرية والعقائدية في المجتمع الأردني، وذلك لأسباب داخلية وخارجية، أما الأسباب الداخلية فهي نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها البلد نتيجة الارتفاع الكبير في المديونية التي وصلت إلى ثمانية مليارات دولار، وزيادة نسبة البطالة إلى مستوى يتراوح من (12-15%) الأمر الذي أدى إلى اهتزاز العملة الأردنية وانخفاض قيمة الدينار إلى النصف تقريبا مما أدى إلى انخفاض كبير في قدراتها الشرائية في

أعقاب الممارسات الخاطئة التي واكبت فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية المختلة. (المناعسة، 2007، 12-13).

لم يكتف الملك عبد الله الثاني عن المطالبة بتحقيق التنمية بكافة أشكالها وخاصة التنمية السياسية لما لها من تأثير كبير على مرافق الحياة، والتي تؤسس لمشاركة أوسع في صنع القرار السياسي وتحقيق مزيدا من الاستقرار وزيادة حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم وفق القانون العام وهذه الرؤية تمثل انموذجا أراد الملك عبد الله الثاني إرساؤه في المجتمع الأردني في ظل أزمات إقليمية معقدة والتنمية السياسية وفق رؤية الملك ليست أحزابا وآراء متناقضة ولكنها إرساء لقواعد بناء بين مختلف التوجهات السياسية بما يكفل الوصول إلى درجة من المشاركة السياسية للجميع من هذا من شانه أن يزيد درجة المواطنة ويعمل على إلغاء الفروق العرقية أو الدينية في المجتمع(الحسبان، 2010 : 25).

أما مؤشرات التنمية السياسية في الأردن والتي يتم قياسها بناء على الظروف الدولية والاقليمية والتحديات التي يواجهها الاردن، وبناء على قانون الاحزاب السياسية الاردنية الذي صدر في عام 2014، ومستوى فاعلية هذه الاحزاب وبناء على مشاركتها السياسية ووعيها السياسي، وهنكا مؤشرات اخرى على النحو التالي (البدارين، 2009: 9)

أولاً: ترشيد السلطة : أي أن تكون ممارستها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد.

ثانيا : تخفيف تدخل السلطة في حريات الأفراد، سواء عبر تدخلات أمنية أو فرض قوانين لصالح السلطة.

ثالثاً: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، عبر آليات المشاركة مثل التعبير عن الآراء وتشكيل الأحزاب والمشاركة في الانتخابات.

ويمكن أن نحدد معايير للتنمية السياسية في الأردن كما يلي:

1) المشاركة السياسية.
2) الإصلاح السياسي.
3) الاستقرار السياسي.
4) التعددية السياسية.
5) حرية التعبير عن الآراء.

تشير أوراق الملك عبد الله الثاني النقاشية حول الإصلاح إلى خلاصة معالم التنمية السياسية في البلاد، وهي تعزيز المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار السياسي، وترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع، وذلك عبر تعزيز الانخراط في الحياة السياسية للأفراد،

وضرورة الانتقال إلى الحكومة البرلمانية الفاعلة، بحيث تصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الغالبية في مجلس النواب الحكومة، وتبرز الحاجة إلى أحزاب فاعلة وتطوير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي في مجلس النواب.(الجعفري، وآخرون، 2014: 1-3).

وتأتي المشاركة السياسية كإحدى مظاهر الديمقراطية والحرية السياسية، وينبغي تحقيق هذه المشاركة والعمل على إشاعتها في المجتمع الأردني من اجل ترسيخ التنمية السياسية الشاملة الصادقة والقائمة على الشفافية.(الحسبان، 2010: 54).

لقد قامت الحكومة الأردنية في 17 آب / أغسطس 1993 بإصدار قانون الانتخابات جديد مؤقت على أساس الصوت الواحد لكل ناخب، ولكافة مناطق المملكة، لتحقيق العدل والمساواة في الاختيار بين الشعب، واستمرت عملية الانتخابات كل أربع سنوات، بشكل منتظم حتى تاريخ 23تموز/ يوليو2001 عندما اصدر الملك عبد الله الثاني قرارا بتأجيل الانتخابات النيابية إلى إشعار آخر، وتكليف الحكومة إصدار قانون انتخابات جديد، وفي 29 شباط/2001 أعلن الملك عبد الله أن عام 2002 سيكون عام الانتخابات النيابية، وأكد على أهمية مشاركة جميع المواطنين، وخاصة الشباب، ودعا الملك الحكومة إلى توفير كل الإمكانيات لضمان إجراء الانتخابات بكل شفافية ونزاهة لتنسجم ووجه الأردن الحضاري الديمقراطي، وأكد على أن أهمية الحياة السياسية في البلاد تشكل إحدى الأولويات الوطنية الرئيسية، وأضاف إلى أن الانتخابات المقبلة هي عنوان التنمية السياسية والديمقراطية وبناء المجتمع التي تحتاج أركانه تفعيل دور الأحزاب السياسية والمؤسسات في المملكة، (العناقرة، 2012: 1-3).

ويمكن إجمال المجالس النيابية التي تم انتخابها بعد عودة الحياة النيابية في البلاد عام 1989 على النحو التالي: (مجلس النواب، 2014: 1-3).

- مجلس النواب الحادي عشر 1989-1993م.
- مجلس النواب الثاني عشر 1993-1997م.
- مجلس النواب الثالث عشر 1997-2001م.
- مجلس النواب الرابع عشر 2003-2007م.
- مجلس النواب الخامس عشر 2007-2009م.
- مجلس النواب السادس عشر 2010-2012م.
- مجلس النواب السابع عشر 2013 إلى الآن.

تساهم الأحزاب الأردنية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة وبصفة خاصة التجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة

شؤون بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية في حزب من الأحزاب، ومن قم شعوره بالأمن السياسي، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة.(المناعسة، 2007: 27).

إلا أن المشاركة السياسية كانت ضعيفة بالنسبة للمشاركة في الأحزاب السياسية لعدة أسباب: (البطانية، 2009: 95).

1) عدم قدرة الأحزاب القديمة تلبية آمال وطموحات المواطنين وترجمتها إلى برامج عملية وفشل الأحزاب القديمة في تجربتها.
2) الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وخاصة بعد عام 1989، والتي كان لها تأثير على شريحة الفقراء بسبب البطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية.
3) قلة الوعي والثقافة من بعض الناس لأهمية العمل الحزبي المؤسسي لبناء دولة عصرية مؤسسية تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص.
4) كثرة عدد الأحزاب وتشابه أفكارها وبرامجها، وكثرة الانقسامات والانشقاقات من الأحزاب.
5) بعد الأحزاب عند العمل الديمقراطي العملي كممارسة في علاقاتها الداخلية وعلى مستوى القيادات الحزبية.
6) وجود الأحزاب في العاصمة عمان، ولم تنتقل إلى المدن والقرى والأرياف لممارسة عملها الحزبي.

والحكومة الأردنية من جهة أخرى لم تتعامل مع الأحزاب الأردنية باعتبارها مؤسسات وطنية تعبر عن التعددية الحزبية السياسية في الأردن، وأنها ضرورة أساسية لتنمية الحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية وترسيخها لدى المواطن وحتى نصل إلى تعددية حزبية سياسية ومشاركة سياسية فاعلة، يجب أن تعمل الحكومة على تحسين صورة تلك الأحزاب وتبين أهميتها دورها في تحقيق التنمية السياسية في وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، لتحفيز المواطنين على الاقبال على الأحزاب والمشاركة السياسية.(البطاينة، 2009: 94).

أما بالنسبة للإصلاح السياسي فهناك علاقة مباشرة بين الإصلاح السياسي والتنمية السياسية إذ أن التنمية السياسية تعني الانتقال من نظام إلى آخر لتكون أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات السياسية الأردنية، والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ويمكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وبهذا فإن الإصلاح السياسي في الأردن هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي الأردني الذي يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف

مناحي الحياة السياسية البنيوية والتشريعية، ويسير وفقا لمفهوم التدرج والشفافية، ويتطلب الإصلاح استخدام آليات متعددة منها الشفافية والانفتاح الكامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات، ومنها المساءلة وذلك بإشراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه بتلك السياسات.(المشاقبة، 2011: 2-3).

وتعدد الأحزاب كنوع من الإصلاح السياسي يكفل وجود معارضة تراقب الحكومة، وتنتقدها عندما تنحرف، وتسعى بالطرق المشروعة لكي تكسب أغلبية الرأي العام، وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة؛ كذلك تساعد الأحزاب على تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، حيث تكون كل حكومة مسؤولة مسؤولية سياسية أمام الشعب.(المناعسة، 2007: 27).

أما الاستقرار السياسي كأحد مؤشرات التنمية السياسية، في الأردن فيتم من خلال مؤشرات منها الاستقرار الحكومي، الذي يتم قياسيه من خلال التغيير الوزاري الدوري، أي تغيير شخص رئيس الوزراء وفقا للقانون وكتاب التكليف السامي، والتعديل الوزاري، وهو الذي يمس أعضاء مجلس الوزراء الحكومة، باستثناء رئيس الوزراء، الذي يشمل دخول أعضاء جدد للحكومة.(نوع من تغيير الدماء للحكومة). وهناك عوامل تؤثر في عملية الاستقرار السياسي منها: القيادة السياسية فالقيادة في الأردن قيادة هاشمية لها جذور تاريخية ودينية، وهي تشكل احد عوامل الاستقرار، والجيش والأجهزة الأمنية لها دورها في الاستقرار السياسي، والأحزاب السياسية الأردنية التي تساهم إلى حد ما في صنع القرار السياسي، إلا أن هناك تراجعا متزايدا في التعددية السياسية والحزبية في البرلمان الأمر الذي اضعف الحزب، ودوره في الحياة السياسية، وانحصار وزن الأحزاب السياسية ولا سيما المعارضة حيث تتصف الأحزاب بالعشائرية والشللية السياسية والزعامات الفردية الأمر الذي أدى إلى تنامي دور النقابات المهنية من اجل ملئ الفراغ السياسي عن طريق الانخراط في النشاط السياسي.(البدراين، 2010: 29-30).

التسلسل	تاريخ تأليف الحكومة	رئيس الحكومة	تاريخ الاستقالة
1	4/آذار /1999	عبد الرؤوف الروابدة	18/حزيران /2000
2	19/حزيران/2000	علي أبو الراغب	14/كانون الثاني /2002
3	14/كانون الثاني/2002	علي أبو الراغب	20/تموز /2003
4	21/تموز /2003	علي أبو الراغب	22/ تشرين 2003/1
5	25/تشرين أول/2003	فيصل الفايز	5/نيسان/ 2005

6	7/ نيسان /2005	عدنان بدران	24/تشرين أول/2005
7	27/تشرين الثاني/2005	معروف البخيت	22/تشرين الثاني/2007
8	25/تشرين الثاني /2007	نادر الذهبي	9/كانون أول /2009
9	9/كانون أول/2009	سمير الرفاعي	22/تشرين 1 2010
10	22/ تشرين 1 2010	سمير الرفاعي	17/تشرين 1 2011
11	1/ شباط/ 2011	معروف البخيت	1/ شباط/2011
12	17/ تشرين 1 2011	عون الخصاونة	26/نيسان/2012
13	26/نيسان /2012	فايز الطراونة	10/تشرين الأول /2012
14	10/تشرين 1 2012	عبد الله النسور	حتى الآن

المصدر: الموقع الالكتروني لرئاسة الوزراء الأردني/ 2015: www.pm.gov.jo

ثانياً: انعكاس مؤشرات التنمية السياسية على المجتمع الأردني:

إن التنمية السياسية التي يراد تحقيقها في الأردن لا بد أن تسير في مسار واضح وصريح من اجل الوصول إلى تنمية المجتمع الأردني، ولا يمكن أن يتم انجاز التنمية السياسية والاقتصادية إلا من خلال الشفافية والمصداقية المطلوب توافرها في كافة مؤسسات الدولة الأردنية، التي تأخذ من الشفافية واصدق شعارا لها من اجل الانتقال إلى التنمية الشاملة في كافة مجالات الحياة والبعد عن الفساد والتقاعس، ولا بد من العمل الجماعي، والتعاون الرسمي للارتقاء إلى مستوى الأهداف المرسومة من القيادة الأردنية في الحياة السياسية للأردن.(الحسبان، 2010: 53).

لقد انعكست الديمقراطية بعد عام 1989 كأحد مؤشرات التنمية السياسية على واقع المجتمع الأردني، وخاصة بعد مرحلة الأحكام العرفية التي بدأت بعد عام 1957م وحتى 1989م، لذا عمل النظام السياسي الأردني على تعميق الديمقراطية والتنمية السياسية، ومن خلال التوجه الجاد نحو التحول الديمقراطي ليتيح لأفراد المجتمع الأردني المشاركة في مناقشة القرارات التي تمس حياتهم ومستقبلهم واتخاذها، فقام بالكثير من الإجراءات التي ترقى بالتنمية السياسية.(الحسامي،2010: 64).

فيما يخص الأحزاب السياسية كأحد مؤشرات التنمية السياسية فقد قامت الحكومة بتعديل قانون الأحزاب 1992 في قانون 2007، وكانت نتيجة هذا القانون أن عدد الأحزاب في الأردن ازداد من 14 حزب في 1989 إلى 36 حزب في عام 2014، واختفاء واندماج الأحزاب

الضعيفة، وذلك لصعوبة تماشيها مع القانون الجديد من خلال صدور الميثاق الوطني الأردني عام 1991م، وتشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان عام 2000، وتأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون (75) لسنة 2002، وإنشاء وزارة التنمية السياسية عام 2003 كخطوة تعزز المسيرة التنموية السياسية على صعيد حقوق الإنسان. (البدراين، 2009: 62).

وعملت الحكومة على تطوير عدة قوانين ما يخص تطوير التنمية السياسية وأهمها: دراسة ومراجعة الاتفاقيات الدولية بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان وتخصيص مناهج مدرسية ومساقات جامعية للتربية على حقوق الإنسان، وإصدار قانون الاجتماعيات العامة لسنة 2004، وتم مراجعة هذا القانون، وإصدار قانون الأحزاب لسنة 2007، وهو قانون معدل بقانون 1992، قد تم وضع مشروع مقترح لقانون منظمات المجتمع المدني الأردني لعام 2006، وطرح مشروع قانون البلديات عام 2007، والذي خصص كوتا نسائية بنسبة 20% في المجالس البلدية، وإعطاء الحرية التامة للصحافة في التعبير عن رأيها ضمن الميثاق الأخلاقي للصحافة حيث كان ذلك نتاج قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة 2007، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومة لسنة 2007، ومشروع قانون وكالات الأنباء، ونظام مركز الإعلام المرئي والمسموع وقد تم إعادة النظر في التشريعات المميزة ضد المرأة ومشروع قانون حقوق الطفل.(البدراين، 2009،: 63).

وفي إطار تحقيق مؤشرات التنمية السياسية فإن منظمات المجتمع المدني في أي دولة من دول العالم تعتبر مكونا من مكونات النظام السياسي الذي يلعب دورا فاعلا في تحقيق الأمن والاستقرار في شتى مجالات الحياة، ويتفاوت هذا بتفاوت التطبيق الديمقراطي الذي يختلف من دولة إلى الأخرى، فنجد أن الدول الديمقراطية والمتحضرة ينتج عنها مجتمعات مدنية متطورة ومتحضرة، والعكس صحيح، والمجتمع المدني هو مجتمع مواطنين وليس مجتمع أفراد، يتمتع بحقوق المواطنة والتي ابرز معالمها المشاركة السياسية، وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني وخاصة بعد مرحلة الانفراج الديمقراطي وحتى الآن (2015) في دعم قطاعات التنمية بشكل عام وخاصة التنمية السياسية ومن ضمنها الدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات المدنية، وتطوير التجربة الديمقراطية في الأردن، وتحسين الأداء الديمقراطي، وتطوير المشاركة النسائية في السياسية، وتحديث التشريعات وإجراءات استطلاع الرأي العام، ودعم قطاع الشباب، وإعداد القيادات الحزبية، وإنشاء برلمان للشباب، ودعم حقوق المرأة وعلى رأسها الحقوق السياسية، كالمشاركة أو التمثيل في المجالس البلدية والبرلمانية.(المناعسة، 2007: 41).

أما عن دور وزارة التنمية السياسية في قضايا التنمية والإصلاح، فقبل إنشاء هذه الوزارة عام 2003، كان الأردن بكل مؤسساته قد بذل جهدا باتجاه الديمقراطية، في الفترة التي أعقبت عام 1989، والتي تمثلت بانطلاقة العمل البرلماني وعودة الحياة الحزبية، وكان الهدف من وراء إنشاء وزارة التنمية السياسية بناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعالياته، وإرساء الأردن كالنموذج لمجتمع مدني معاصر، متسامح، منفتح، متماسك، يساعد على المشاركة في الحياة العامة، ويفعل طاقات أبناءه ويستثمرها لبناء الأردن الحديث (المناعسة، 2007: 68).

وانطلقت وزارة التنمية السياسية لتنفيذ المهام الموكلة إليها، من خلال تعميق الفهم الديمقراطي لدى كافة مكونات الطيف السياسي الأردني ابتداء من الشعب غير المشارك مرورا بالشباب والمرأة وشؤونهم وانتهاء بكافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وتفعيل المشاركة في صنع القرار السياسي الأردني، بالطرق والوسائل الديمقراطية، لترسيخ الوعي بحمل الهم الشعبي والوطني الأردني لدى كافة شرائح المجتمع نحو بناء حالة سياسية أردنية كنموذج معارض للدولة العربية الإسلامية المعاصرة.(العزام، 2005: 75-76).

تعمل وزارة التنمية السياسية على أحداث التنمية السياسية من خلال برامج الحكومة واستنادا إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية لتحقيق ما يلي: (البدراين، 2009: 66-67).

1) ترسيخ الوعي بالثقافة الدستورية والديمقراطية، وأكد ذلك الملك عبد الله الثاني أمام مجلس الأمة في 2/كانون الثاني /يناير /عام 2007 بقوله: " وعند الحديث عن الإصلاح السياسي، فإن أول ما نريد التأكيد عليه هو أهمية العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية، لتمكين المواطن الأردني من المشاركة الحقيقية، في صنع القرار، على أن تكون بنوايا مخلصة للوطن والمحافظة على الثوابت الوطنية والدفاع عنها. (خطاب، العرش السامي، 2007: 1-2).

- ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان التي هي جوهر التنمية السياسية الديمقراطية.
- تعميق الحوار الوطني ضمن أسس وثوابت وطنية ودستورية وقانونية من خلال زيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، إذ انه لا ديمقراطية بدون مؤسسات مجتمعية، وأحزاب وطنية فاعلة في العمل السياسي.
- تفعيل مشاركة المرأة والشباب، ضمن الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية من (2006-2010)، التي تهدف والى تعزيز دور المرأة، والنهوض بها.
- تعزيز مبدأ فصل السلطات وتفعيل عملها ودورها.

- تعزيز قيم الانتماء والولاء والمساواة والجدارة والمشاركة والشفافية وتكافؤ الفرص.
- الابتعاد عن التطرف واحترام الحريات.

وقد أطلقت وزارة التنمية السياسية خلال الفترة 2013-2017 الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية، والتي تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية العاملة والمعنية بالتنمية السياسية وتحديد الأولويات الوطنية ووضع خطة عمل موحدة تنفيذ وزيادة مشاركة الأردنيين في عملية يهدف إلى تعزيز التنمية السياسية، وزيادة مشاركة الأردنيين في عملية صنع القرار.

وهناك مرتكزات تعتمد عليها الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية وهي: الدستور الأردني، الخطابات والأوراق الملكية، البيانات الحكومية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواثيق والعهود الدولية، الوثائق الوطنية والميثاق الوطني الأردني، والأجهزة الوطنية للأردن، وثيقة (كلنا الأردن) والتوافقات السياسة والاجتماعات العامة. (اللويسي، 2013: 1-2).

المطلب الثاني

التنمية السياسية ما بين الدافعية والتفنيط

لم تحدث عملية التنمية السياسية في الأردن من فراغ، بل تعاملت مع الواقع الأردن بصفته منطلق، حيث بدأت العملية في تحديد معطيات الواقع القائم، والتعرف على أسباب التخلف فيه، وصياغة الإطار العام لمواجهته، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها بغية التغلب على صعوبات الواقع، حيث جاءت دعوت الملك لتشكيل المسار السياسي والديمقراطي في الأردن وإجراء إصلاحات شاملة على مستوى الوطن لتواكب المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية (الشرعة، 2006: 65-66).

لقد جاء طرح مفهوم التنمية السياسية في الأردن عام 2003، لإحداث نقلة نوعية في الإصلاح السياسي والديمقراطي والوعي السياسي، من خلال تعديل القوانين والتشريعات الناظمة للحياة العامة والسياسية وتشجيع مبدأ الحوار البناء وقبول طروحات الرأي الآخر، وتوضيح وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفردية.(الشرعة، 2006: 69).

في هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين :

أولا: دافعية عملية التنمية السياسية في الأردن.

ثانيا: تفنيط عملية التنمية السياسية في الأردن.

أولاً: دافعية عملية التنمية السياسية في الأردن:

تتجلى واقعية عملية التنمية السياسية في الأردن من خلال الخطوات الحقيقية التي بدأها الملك عبد الله الثاني، والذي ظهر ذلك من خلال كتاب التكليف الذي بعث به في 22 تشرين أول /أكتوبر/2003، إلى رئيس الوزراء آنذاك فيصل الفايز، والذي أكد فيه الملك على أهميته التنمية السياسية بقوله: " نريد هذا التغيير الحكومي لتحقيق أولوياتنا دون أو تردد وجل ودون تأخير، وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسية، بكل أبعادها التي تشارك فيها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية، حيث النزاهة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة والمساواة، ومشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الأردنية والشباب الأردني. (الشرعة، 2006: 66).

كانت الخطوات الدافعية للتنمية السياسية في الأردن، وبشكلها الرسمي عندما بدأت وزارة التنمية السياسية في 25/تشرين الثاني/أكتوبر/2003 تأخذ حيزها ودورها، وبداية مع حكومة فيصل الفايز؛ حيث أن الوزارة تقوم بدورها تشريعي بنسبة 30%، ودور توعوي بنسبة (70%) لكن هناك عدة تحديات واجهت الدور السياسي للتنمية السياسية الأردنية، الأمر الذي انعكس على أداء وزارة التنمية السياسية وتضعيف دورها في بعض الأحيان، بسبب عدم قناعة الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بجهة حكومية تتبنى عملية التنمية السياسية، وهذا ناتج عن توتر العلاقات بينهما تاريخيا وعدم قناعة هذه الجهات بجدية الحكومة في مسيرتها السياسية والبناء الديمقراطي.(البدراين، 2009: 72).

إن المراقب للوضع السياسي في الأردن، يلحظ أن مجلس النواب الأردني قد فقد دوره وأصبحت مهمته منح الثقة للحكومات المتعاقبة التي شكلت في تلك الفترة.(الشرعة، 2006: 67).

إن من ضمن التحديات الدافعية للتنمية السياسية في الأردن اعتقاد شرائح كبيرة من المجتمع الأردني بان الوزارة تستطيع تحقيق التنمية السياسية من خلال إجراءات إدارية وبنيوية، وينتظرون انجازات ملموسة لها ضمن وقت محدد متناسين أنها تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا، وقد تحتاج إلى تبديل جيل أو أجيال ضمن المجتمع كي يلمس المواطن نتاج تلك العملية، وهو ما يحتاج إلى استراتيجيات بعيدة المدى تتضافر حولها الجهود الوطنية على المستويين الرسمي والمجتمعي، إضافة إلى ذلك فإن ضعف الأداء الحزبي على الساحة السياسية الأردنية وبطء استجابة لتحولات والمتغيرات المادية وإحجام شريحة واسعة من المجتمع عن المشاركة في العمل السياسي الحزبي لعدم قناعتهم ووعيهم لمدى أهمية دورهم في تطوير الواقع السياسي، مما يضيف أعباء كبيرة على وزارة التنمية السياسية في مجال التنشئة والثقافة السياسية.(وزارة التنمية السياسية، 2010: 13).

ان الحياة السياسية في الأردن تعاني من عدة اختناقات تعود إلى بعض الثغرات الدستورية التي تسمح بتغول السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات بحكم الصلاحيات الواسعة التي وفرها لها الدستور، ومن أهم تلك الثغرات هو اعتماد مبدأ الثقة الايجابية بدلا من الثقة السلبية في التصويت على منح الثقة للحكومة إذ تنص الفقرة الثانية من المادة (53) على انه: إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه، وجب عليها أن تستقيل وتقنين الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في مجال إعداد الأنظمة واللوائح التشريعية، وإعادة صياغة النص الدستوري الخاص لصلاحية السلطة التنفيذية بإصدار القوانين المؤقتة،(الشرعة، 200: 67).

إن الحكومات الأردنية في الفترة من 1999 إلى 2014 أي من حكومة عبد الرؤوف الروابدة، إلى حكومة علي أبو الراغب إلى حكومة فيصل الفايز، فحكومة عدنان بدران، إلى حكومة معروف البخيت، إلى حكومة نادر الذهبي، إلى حكومة سمير الرفاعي، معروف البخيت، إلى حكومة عون الخصاونة، الطراونة إلى دولة عبد الله النسور الحالية عملت على تفعيل عملية التنمية السياسية من خلال التوجيهات الملكية الشاملة من خلال الإصلاح والتحديث والتطوير وإعداد وتأهيل الإنسان الأردني وتمكينه من المشاركة الفعالة في تشكيل حاضره ومستقبله منطلقا من قناعته بان الأردن صاحب عزيمة وقناة لا تلين ويواجه التحديات.(خطاب العرش السامي، 2014).

وقد عملت تلك الحكومات ابتداء من حكومة الروابدة عام 1999 وانتهاء بحكومة النسور عام 2014 على تفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية والإسهام في تطوير العمل السياسي الحزبي والبرامجي، وفتح المشاركة لجميع المواطنين، والعمل على ضمان حرية التعبير وإفساح المجال للإعلام حتى يمارس دوره في التنمية الوطنية وإعادة التشريعات اللأزمة حتى تطور الأداء، وإطلاق طاقات الشباب وتسلحيهم بالعلم والمعرفة حتى يتمكنوا من مواكبة العصر، والعمل على إحداث تشريعات كفيلة بالعلم والمعرفة وتامين حياة كريمة للطفل والمرأة، وتنمية شاملة وتطوير برامج القطاع العام وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي.(البدراين، 2009: 76).

إلا أن هناك تحديات ما زالت تواجه التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن وتعتبر مثبطات منها: (الشرعة، 2006: 80)

1) موروث سياسي حزبي تقليدي تجاوز المتغيرات بأغلب الطروحات وأساليب العمل.

2) تركيز الكثير من منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وإهمال دورها في المعارضة الحقوقية وإضعافها.
3) ثقافة ترفض مشاركة الرأي الآخر، وتعتمد مناهج الإقصاء والتهميش.
4) حالة شعبية محبطة بسبب تعثر التجارب الحزبية وغياب الدور الفعلي للأحزاب.
5) ضعف مساهمة مجلس الأمة في تنمية الحياة السياسية.
6) عدم إتاحة الفرصة والدعم للتيارات السياسية الواقعية، الوطنية والمستقلة.
7) استمرار التعامل المؤقت البراغماتي النفعي والمرحلي مع الديمقراطية.
8) استمرار تردد الفئات الاجتماعية المختلفة وإحجامها عن العمل السياسي والحزبي المنظم.
9) عدم تمكين المرأة من ممارسة حقوقها الإنسانية التي منحتها الشريعة الغراء، وحقوق المواطنة المنصوص عليها في الدستور.
10) تقاعس الأفراد والجهات المختلفة عن مواجهة ومجابهة الإرهاب الفكري والسياسي وادعاء احتكار الحقيقية.
11) استمرار الازدواجية بين الدور المهني للنقابات وهيئات المجتمع المدني، وبين الدور السياسي للأحزاب والمعالجة القسرية لهذه الإشكالية.
12) تأثير التحولات التي شهدتها الأحزاب الأردنية بعد تصويب أوضاعها بما يتناسب وقانون الأحزاب، الذي منع الامتدادات التنظيمية الخارجية.
13) عدم تفعيل القواسم المشتركة والميثاق الوطني ووثائق " الأردن أولا".
14) تداعيات القضية الفلسطينية واستمرار تأثيرها في باقي الهموم الوطنية الأردنية.

ثانياً: تفنيط عملية التنمية السياسية في الأردن:

منذ إنشاء وزارة التنمية السياسية عام 2003، والتي أنشئت من اجل تعزيز أهداف وتطلعات المواطنين الأردنيين، وغرس المفاهيم السياسية واحترام كرامة وحقوق الإنسان وتعزيز مواضيع شخص الشأن الوطني، ولتجذير الديمقراطية، وتعزيز قيم الحوار والمشاركة السياسية لدى الشباب والمرأة، ومنذ ذلك الحين حتى الآن لم نرى ما يعزز وجودها أو بقاؤها على ارض الواقع لما شابها من ضعف كبير في الأداء وارتجال في كثير من القرارات والسياسات، وغياب واضح للرؤية وإخفاق في تحقيق المهمة، الأمر الذي أصبح فيه المواطن

يبحث عن بديل لتحقيق الرؤية الملكية والمصلحة الوطنية في الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية والتحديث.(بنت البلد، 2012: 1-2).

ومن خلال تفنيط أهداف التنمية السياسية في الأردن وخاصة في الفترة التي أعقبت إنشاء وزارة التنمية السياسية في الأردن أي بعد 2003، نرى ضعف الأداء على الساحة السياسية في معالجة مواضيع الفساد وغياب واضح للرؤية وإخفاق في تحقيق الثقافة السياسية المطلوبة إلا أن هناك بعض المؤسسات الوطنية الأخرى أخذت على عاتقها تحقيق بعض الأهداف المنوطة بوزارة التنمية السياسية كالمركز الوطني لحقوق الإنسان الذي حقق الكثير من تطلعات الملك في حماية حقوق الإنسان فيما عجزت الوزارة عن ذلك. (بنت البلد، 2012: 2).

لقد فشلت معظم المحاولات لإفهام أن التنمية لا يمكن أن تتحول إلى واقع عملي إلا من خلال فهم الأسس التي تقوم عليها، وتعليم المواطن الأردني وتكثيف الجهود والعمل الدؤوب على ترجمتها سلوكا ومشاركة في كافة مجالاتها، وأيضا لا بد من تعليم وتثقيف الأفراد والأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع الأردني، ويكون ذلك من خلال زيادة الوعي السياسي للمواطن بالتثقيف عبر وسائل الإعلام، وبث روح الانتماء لهذا الوطن الأصيل من اجل تحقيق الأمن والاستقرار الدائم والانفتاح السياسي، ولابد من تحقيق التنمية الاقتصادية الحقة، والوصول بالمواطن إلى حالة اقتصادية جيدة، والعمل على تحسين أو صناعة الاقتصادية والخروج به من التفكير بلقمة العيش والحصول على رغيف الخبز إلى الشارع السياسي، لان الفرد يبتعد في تفكيره عن المجالات السياسية، ذلك لان تفكيره مشغول دائما بلقمة العيش التي باتت تشغل الكثير من الأردنيين، وتبعدهم بطبيعة الحال عن السياسة، وقد فشلت معظم الجهود التي أرادت وضع المواطن الأردني على المسار السياسي للوصول إلى الوعي السياسي المطلوب.(الصرايره، 2000، 10-17).

إن غياب الارادة السياسية والقرار السياسي لدى النظام الأردني للولوج في عملية تنمية الإصلاح السياسي وديمقراطي حقيقي هي احد أهم الاختناقات التراكمية المرتبطة بسياسات مدروسة أو مقصودة فحتى نهاية 2010 لم تكن الدولة قد اتخذت قرارا سياسيا ببدء عملية إصلاح سياسي والديمقراطي الحقيقي، وذلك لعدم توفر الإرادة التي تؤدي إلى القرار، وقد اتصف موقف الحكم في الأردن من موضوع التعديلات الدستورية بالحساسية، ورغم ذلك فقد تم تعديل الدستور الأردني بعد الاحتجاجات الشعبية، في العالم العربي بحيث أصبحت الكتلة البرلمانية الأكثر هي التي تشكل الحكومة أي حكومة برلمانية.(قمحاوي، 2010: 85-88).

ما زال تخوف من الشباب في الأردن من عملية الانتماء إلى الأحزاب الأردنية باعتبار أن الأحزاب إحدى أدوات التعددية والتنمية السياسية وما زال الشباب في الجامعات الأردنية يحجبون عن المشاركة في الأحزاب السياسية لأسباب منها الخوف من تعرض مستقبلهم للخطر وبنسبة (73.2%) من أفراد العينة المكونة من (1355) طالبا وطالبة من جامعات الأردنية، واليرموك، ومؤتة، ويعود ذلك إلى تكريس ثقافة الخوف لدى الشباب لأسباب " ذهنية عرقية" عززتها إجراءات وقوانين حكومية في فترة من الفترات. إلا أن بعض الشباب يخوضون التجربة الحزبية الامر الذي يلغي فكرة " التخوف الموروث الذي يسببه الأهل". (الشناق، 2010: 99-105).

إن عملية الإصلاح والتنمية والتحديث حالة مستديمة الحيوية ترتبط بمرحلة أو زمن، لان الجمود شكل على الدوام اكبر المخاطر على استمرارية الدول وبقائها، فالتطوير في الآليات والأدوات والأساليب بمعنى التجديد والتحديث مطلب وضرورة ملحة بما يوازي هذا التاريخ العريق والمنجز الأردني الكبير على مسيرة البناء التي كافح من اجلها القيادة والشعب، وحتى نصل إلى تنمية سياسية شاملة لا بد من الارتكاز على الأسس التالية: (الشناق، 2010: 99-105):

1- تنمية حزبية: هدفها الوصول إلى قيام أحزاب رئيسية وطنية برلمانية تتداول السلطة التنفيذية، معروفة للشعب من خلال برامجها المعلنة التزاما بالمصداقية والمسؤولية.
2- قانون انتخاب: يهدف إلى إيجاد كتل برلمانية في مجلس النواب يعزز المؤسسية والتنمية والتحديث ويتجاوز المعيقات القائمة ويعمل على اندماج المجتمع على المستوى الوطني.
3- تشكيل حكومات حزبية أو أغلبية برلمانية وهذا ما حدث فعلا في عام 2013، بعد انتخاب مجلس النواب الأخير.

ومجمل القول، أن التنمية السياسية لم تتحقق في الأردن بالشكل المطلوب لعدة أسباب منها عدم وجود إرادة سياسية، ونخر الفساد في بعض مفاصل الدولة، والتخوف من الانتماء إلى الأحزاب، وعدم وجود وعي سياسي، وثقافة سياسية

المبحث الثالث

العلاقة مابين التعددية الحزبية والتنمية السياسية في الأردن

ان الأحزاب السياسية الأردنية وان اختلفت برامجها وأهدافها وأساليبها، تعمل جميعا على تحقيق المصلحة العامة في الدولة بالطريقة التي تراها الأفضل، والخلاف الحزبي بين الأحزاب الأردنية، وبين أعضاء الحزب نفسه يظل في اطار ممارسة حرية الرأي والفكر، ان المتغيرات والتحولات في الدولة الأردنية وخاصة بعد بدء الاحتجاجات الشعبية في بعض البلدان العربية نهاية عام 2010 (الربيع العربي)، اثرت بقوة في ظهور برامج جديدة للأحزاب، لا بل ساعدت تلك المتغيرات والتحولات على ظهور احزاب وبيانات وتجمعات جديدة، وأصبحت تنادي تلك الأحزاب والكيانات بالتحديث والتنمية السياسية الفكرية، ولكن بعض الأحزاب لم تستطع تكييف نفسها مع الابداع والتطور بقوة لإدارة الاعلام الجماهيري وما حصل بعد ثورات الربيع العربي، لا بل لم تستطع ادماج بعض الأفراد نفسيا مع الحزب الذي ينادون بأفكاره وبرامجه، ولم تستطع الأحزاب تحضير الاحساس الجماهيري في الأردن بعد الانتخابات الاخيرة على التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية لإظهار دعم الجماهير لحزب معين، ولم تعي الأحزاب الأردنية ان المواطنين ذوي الارتباط الحزبي الضعيف اقل اكتراثا بنتائج الانتخابات واقل ميلا للمشاركة. (المحنة، 2014: 1-2).

وعند الحديث عن التعددية الحزبية والتنمية السياسية نستطيع القول ان الأحزاب السياسية الأردنية بتعددها شاركت وساهمت إلى حد ما في التنمية السياسية، إذ ان الأحزاب السياسية الدينية الأردنية والتي تضم حزب جبهة العمل الاسلامي، وحزب الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء)، وحزب الوسط الإسلامي، تلك الأحزاب تتبنى صياغة نظرية مستقلة متكاملة للتنمية السياسية، التي تنبثق من الإسلام، وتراث الأمة العربية والإسلامية، والتي تراعي في السير نحو التنمية السياسية واقع وظروف المنطقة والأردن، والتجارب الإنسانية بطريقة واعية، والتي تؤمن بالإصلاح التدريجي المستمر، والإصلاح الدائم للواقع الموجود، حيث تؤمن هذه الأحزاب بأن التنمية السياسية ما هي إلا تمكين الشعب من ممارسة سلطاته،واكتساب حقوقه، وحفظ حرياته، وتؤمن بالأرضية التوافقية بين الأحزاب، وتعتبرها شرطا لإنجاح الإصلاح السياسي المبني على التنافس الشريف والتداول على السلطة بين التيارات السياسية المختلفة. (الحسامي،2010: 117-118).

وعن دور الأحزاب السياسية الدينية في التنمية السياسية في الأردن، فقد لعبت هذه الأحزاب دورا مهما في التنشئة والتربية السياسية والعمل التنظيمي، وتثقيف المواطنين وزيادة

الوعي والتأثير في الحركة السياسية، واستخدمت في سبيل تحقيق هذا الهدف دورات مثل: الدورات، المؤتمرات، المحاضرات، الاجتماعات، والبيانات، والشعارات الجماهيرية، والدروس الدينية، إلا ان قانون الاجتماعات في الأردن قد ضعف من دور الأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب الدينية بشكل خاص وبالتالي اثر ذلك على أداء الحزب فيما يتعلق بالتنمية السياسية. (الحسامي، 2010: 118-121).

وفي ظل قانون الأحزاب الذي وافق عليه البرلمان الأردني عام 2014، فإن الأحزاب السياسية الدينية الأردنية بأن هذا القانون هو قانون حديث عادل ومتطور، وترغب بتغيير القانون القديم الذي اطلق عليه عبد اللطيف عربيات احد قادة حزب جبهة العمل الاسلامي بأنه القانون المشؤوم، وترغب الأحزاب السياسية الدينية الأردنية بالمشاركة في التنمية السياسية في الأردن من خلال ثلاث قواعد هي: الحريات، وحقوق الإنسان، والعدالة والديمقراطية، التي تعتبرها متطلبات اساسية في الحياة الحزبية. عربيات، 2004:2-3)

وحتى تشارك الأحزاب وتكون اداة فاعلة في التنمية السياسية في الأردن، وتزدهر الحياة الحزبية في الأردن، وتؤثر ايجابيا على حياة المواطن وتبني حضارة الأمة، فإن الحزبيين في الأحزاب السياسية الدينية الأردنية يدعون إلى ايقاف عملية تشويه المتعمد لعمل الأحزاب، والاعتراف بالحريات، وحقوق الإنسان كما جاءت في الدستور الأردني.(عربيات،3:2004).

والمطلوب لتطوير الحياة الحزبية وحتى تصبح قادرة على المشاركة الحقيقية في عملية التنمية السياسية، فإن ذلك يعتمد على مواقف الأحزاب والحكومة والمواطنين، والمطلوب من الأحزاب ان تفتح ابوابها بكل جدية واهتمام لكل مواطن تنطبق عليه شروط الانتماء الحزبي لا ان تختفي وراء ابواب مكاتب مغلقة، بانتظار من يبحث عن حزب ينتمي اليه، وأيضا فإن تيارات الأحزاب تقف عائقا في تطور العمل الحزبي، والذي يؤثر على عملية تطور التنمية السياسية، اذ ان هذه الأحزاب تخش من دخول دماء جديدة حتى تظل المهيمنة على الحزب لا ينازع قيادتها أي منازع، حيث يمنع من أي امين حزب ترشيح نفسه لأكثر من دورتين متصلتين أو منفصلتين علاوة على تحديد مدة الدورة الانتخابية في المؤتمرات العامة على ان لا تتجاوز ثلاث سنوات حتى لا تبقى القيادات (التاريخية) تمارس الوصاية الابدية على الأحزاب وفي سبيل تنمية سياسية واضحة وشفافة يتوجب على الأحزاب ان تطرح برامجها السياسية بكل وضوح وتحاول ايصالها للجماهير بكافة الوسائل الاعلامية حتى يختار المواطن الحزب الذي يتناسب وتوجيهاته السياسية. (العناسوة، 2004: 3-4)

أما الأحزاب القومية في الأردن والتي تتمثل في أحزاب البعث بأنواعه، والقوميون العرب، والناصريون) فقد اسهمت إلى حد ما في عملية التنمية السياسية من خلال طرح برامج

تعالج الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعمل على تحقيق فصل السلطات، واستغلال القضاء ورعاية الدولة للأسرة، والاهتمام بالعمال والفلاحين، ومساواة المرأة بالرجل، وتثقيف المجتمع، وحرية التعبير، وبناء اقتصاد اشتراكي إنساني عادل وحماية الانتاج الوطني والقومي من مزاحمة الانتاج الأجنبي، ومتابعة قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية)، لكن دور هذه الأحزاب كان ضعيفا جدا في عملية التنمية السياسية من حيث وظيفة التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية ووظيفة تجميع المصالح، والمشاركة السياسية والرقابة على اعمال الحكومة، ويؤخذ عن الأحزاب القومية الأردنية غياب الأولويات الوطنية الذي اثر سلبا على تفاعل المواطن الأردني مع هذه الأحزاب (الرنتاوي، 2003:5).

ان الأحزاب السياسية القومية الأردنية لم تصل إلى درجة مقبولة من المشاركة السياسية والرقابة على اعمال الحكومة، فهي لم تدخل البرلمان بالصفة الحزبية المنتظمة، وهي ايضا لم تملك الصحف ولا وسائل التنشئة التنمية السياسية.

وهي تعاني من أزمة بنيوية عميقة، بعد اكتشاف غطائها الايديولوجي ن وانهيار مرجعياتها، كما وتتم باعتمادها سياسة الكيل بمكيالين، فهي تبدي حماسا ظاهرا للديمقراطية والتعددية والحرية (الحسامي، 2010: 124).

اما عن دور الأحزاب اليسارية والأردنية في التنمية السياسية في الفترة التي تلت عام 1999. فقد فشلت هذه الأحزاب في ايصال مرشحيها إلى قبة البرلمان، وذلك لان هذه الأحزاب كانت تعاني من الانقسامات، الأمر والذي انعكس سلبا على دور هذه الأحزاب في التنمية السياسية، وقللت من عملية حشد اكبر عدد ممكن من الناخبين لتأييد الحزب في الانتخابات النيابية في المجالس النيابية المتعاقبة في الفترة التي تلت عام 1999 إلى عام 2014 مما ادى إلى فشل الأحزاب في ايصال مرشحيها إلى قبة البرلمان. (الحسامي، 2010:127).

وحتى تكون الأحزاب السيادية فاعلة وحيوية ولها دور فاعل في عملية التنمية السياسية يتوجب عليها مراجعة خطابها وبرامجها لتواكب فاعلية وتأثير الحياة الحزبية، وهي تعمل بين اوساط الشعب العربي (والأردني)، في ظل ضعف الانتماء للأحزاب بشكل عام، ومن اجل ان تكون الأحزاب السياسية فاعلة، وحتى يطمئن المواطن عندما يقبل على الانخراط بتلك الأحزاب حتى توصله إلى المؤسسة التشريعية ليشارك فعليا وعمليا في التشريعات التي تخدم الشعب ومصالحه والوطن يجب تغيير قانوني الأحزاب والانتخاب. ومراجعة الخطاب السياسي للأحزاب اليسارية هو مهم جدا وضروري في ظروف التحولات التي تشهدها البلاد العربية نحو المطالبة الشعبية العامة بالإصلاح، والتنمية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ومحاربه والاستقلال الاقتصادي (ابو علبة، 2013:4).

وملخص القول، ان ضعف الحضور والمشاركة السياسية، وعزوف المواطنين عن المشاركة الحزبية، وضعف دور الرقابة عن اعمال الحكومة الأمر الذي انعكس سلبا على الدور الضعيف لتلك الأحزاب في عملية التنمية السياسية، اضافة إلى ضعف ثقافة المجتمع الأردني الان حيث لا تزال العشيرة هي التنظيم الرئيسي الذي يحقق مصالح الافراد، وهناك غياب للتنظيمات المدنية كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، ويغلب الانتماء على الولاءات السياسية والحزبية، حتى التشريعات التي تنظم الحياة السياسية وأهمها قانون الانتخاب، لا تزال تعزز وحدة العشيرة من خلال نظام تمثيل الدوائر والكوتات الموجودة في القانون، مما يغيب العمل الحزبي، إلى ذلك فإن النظام التربوي يحقق في ايجاد ثقافة ديمقراطية تشجع على القيم الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية، وتكون هي اساس الانتماء الحزبي وتكوين اتجاهات سياسية (المعايطة، 2013: 5-6).

اما الأحزاب الوسطية مثل: الحزب الوطني الدستوري، وحزب المستقبل، وحزب السلام الأردني، وحزب الأرض العربية، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب الأمة، وحزب العمل الأردني، والجبهة الأردنية الدستورية، وحزب النهضة، فإنها تركز في برامجها على مبادئ عامة وطنية، لا تنظمها عقيدة أو فكرة واحدة مثل: الحريات العامة، والحفاظ على الهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وحقوق المرأة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية (المشاقبة، 2005:313).

تستطيع الأحزاب الوسطية لغاية الآن التكيف مع المعطيات السياسية، ولم تستطيع إيجاد اطر تنظيمية مناسبة، لكي تأخذ دورها في عملية البناء والتنمية السياسية من جميع النواحي، من اجل تحقيق الاستقرار السياسي الضروري لعملية التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية بشكل خاص، لان في التحديث تأثير على الوعي السياسي، ويتم ذلك من خلال ايجاد قيم مجتمعية جديدة بدلا من القيم التقليدية القديمة، والحزب له دور فاعل إذا استطاع ان يتغلغل في المجتمع، لكن لم نرى الأحزاب الوسطية الأردنية تتفاعل الا مع ما يخدم مصلحتها، مما ادى إلى انفصال هذه الأحزاب عن المجتمع (الحسامي، 2010:131).

ومجمل القول، ان التجربة الحزبية على الساحة الأردنية تواجه تحديات وصعوبات عديدة، تقع المسؤوليات في ذلك على الأحزاب نفسها وعلى الحكومة وعلى المواطنين، اما ما يقع على الأحزاب من مسؤولية فيعود ذلك إلى عدم طرح برامج سياسية واقتصادية وطنية واجتماعية تصب في مصلحة الوطن والمواطن،وان كان هناك برامج فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب اسوة بالأحزاب العالمية صاحبة التأثير الكبير في الرأي العام والقدرة على استقطاب الجماهير، كما ان الأحزاب السياسية مازالت تتمسك بإيديولوجيات عفى عليها الزمن،

وأصبحت لا تجدي نفعا وأصبح لابد ان ترقى بنفسها إلى المستوى الذي يدفع من شأنها، من خلال احداث التغيير بالاتجاه الصحيح.(الرنتاوي، وشاكرة 2003:18-19).

وترى الأحزاب الأردنية بجميع تصنيفاتها ان التنمية السياسية لا تتحقق بتراجع الحريات العامة، وان على جميع الأحزاب الأردنية المرخصة بموجب قانون الأحزاب، ولكل حزب برنامجه السياسي يعكس رؤيته وموقفه وأهدافه، وهذه البرامج تكشف بوضوح وطنية وانتماء تلك الأحزاب، وترى الأحزاب ان التنمية السياسية تفرض توفير مناخات مواتية للسماح للمواطنين في مختلف مواقعهم ان يتعرفوا على الأحزاب، لكن العديد من الأحزاب ليست لديها وسائل اعلام ابدا، إذ ان الصحافة ضئيلة العدد وتعاني من مشاكل كثيرة أهمها حجب الإعلانات الرسمية عنها ووضع العراقيل امام توزيعها وبالتالي الابقاء عليها في حالة من الضعف بسبب ظروف الأحزاب المالية الصعبة، لذا فإن الأحزاب ترى ان التنمية السياسية يجب ان تقود إلى التخلص من كافة المشاكل التي قد تعترض طريق الأحزاب. (حمارنة، 2013: 1-5).

وتؤكد الأحزاب السياسية الأردنية على ان التنمية السياسية تعني اشاعة الوعي في المجتمع بكل ما يهمه ويؤثر عليه وتوسيع الحركة السياسية من خلال تنشيط جميع الادوات الفاعلة والضرورية في هذا المجال وفي مقدمتها بالضرورة الأحزاب السياسية وضمان حق المجتمع والمواطنين في حرية التعبير والتنظيم بدون أي قيود ن كما أن التنمية السياسية تتطلب توفير المعلومات للمواطنين ماعدا التي تعترض امن الوطن سريتها بحيث لا يحتاج الحزب السياسي أو المواطن للهاث وراء المعلومات (حمارنة، 2013:1-25).

الخاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على التعددية الحزبية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن في الفترة من عام 1999-2014، والتعرف على واقع التنمية والتحديث والإصلاح والديمقراطية بالنسبة للأحزاب الأردنية التي كانت ناشطة على الساحة الأردنية في الفترة المذكورة، لقد مثلت سنوات الدراسة من (1999-2014)، مرحلة من تاريخ الأردن السياسي التي كانت حافلة بالأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية، والتي انعكست بشكل أو بآخر على مسيرة الديمقراطية في بداية الفترة، وتغيرا في القيادة السياسية وإدارة الدولة، وشهدت انتهاء البرنامج الإصلاحي الذي بدا عام 1989، وسلطت هذه الدراسة أيضا على مساهمة الأحزاب الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية، واهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت تلك الأحزاب، ذلك أن الإصلاح والتنمية والتغيير والتطوير والتحديث في الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية يمثل بالنسبة للتعددية الحزبية عملية ديناميكية ومستمرة تعبر عن تجدد روح المجتمع وشبابه وقدرته على التعايش مع المتغيرات المحيطة، إلا أن ضعف الأحزاب وبرامجها أدى إلى غياب جزء كبير من عملية الإصلاح والتجديد والحرية والديمقراطية الأمر الذي اثر على التنمية السياسية في الأردن، بسبب الجمود الفكري والاجتماعي للتعددية الحزبية، رغم أن بعض الأحزاب كحزب جبهة العمل الإسلامي أخذ دوره الريادي على مستوى الوطن والإقليم بل والعالم، ورسم آفاق المستقبل من وجهة نظره، بل وساهم في بناء مجتمع متحضر حر ديمقراطي.

لا بل حاولت بعض الأحزاب إيجاد من خلال دورها السياسي دولة قائمة على التعددية تداول السلطة فيها سلميا بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، ومعادلات سياسية تتمتع بعدالة نسبية ومشاركة شعبية واسعة في رسم المستقبل، والاستفادة من ثمار الحرية والتقدم والرفاه والديمقراطية التي ينتهجها النظام السياسي الأردني.

ومهما يكن من أمر، فان الأحزاب السياسية الأردنية ورغم معوقات وتحديات العمل الحزبي السياسي، الا انها تسير على طريق الوعي والنضج السياسي وتطوير برامجها السياسية تبعا للمتغيرات الوطنية الداخلية والخارجية، واخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها الأردن والمنطقة العربية وتحاول الاستفادة واستغلال الديمقراطية والحرية وتطبيق برامجها وأهدافها.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بعد الإجابة على تساؤلها الرئيس وهو:

ما هو اثر التعددية السياسية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن في الفترة من 1999-2014). وبعد وان تم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية تبين أن هناك علاقة بين التعددية الحزبية وعملية التنمية السياسية في الأردن، إلا أن التعددية الحزبية تلعب دورا ضعيفا في التنمية السياسية في الأردن، لا يرقى دورها إلى مستوى عملية تطوير التنمية السياسية"، وبناء على ذلك كانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1- لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية بما تشتمله من إصلاح وتغيير وتطوير وتحديث في الحياة السياسية والاجتماعية في ظل ضعف الأحزاب السياسية الأردنية وهامشية برامجها، وسعي قياداتها الحزبية نحو تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الوطن.

2- غياب التعددية الحزبية والقوى السياسية الفاعلة أدى إلى غياب عملية التنمية السياسية الفاعلة، الأمر الذي أدى إلى غياب عملية التنمية السياسية الفاعلة، مما أدى إلى غياب الإصلاح وهامشيته والتجديد والحرية والديمقراطية بالمعنى التطبيقي لها.

3- لم تشارك التعددية الحزبية في الأردن باستثناء بعض الأحزاب المعدودة على الأصابع بتقديم ملامح إستراتيجية تنموية وخطة شاملة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الجاد، وفق خطوات عملية واقعية، في الوقت الذي كان فيه الأردن بأمس الحاجة إلى بناء رؤية واضحة قائمة على التعددية الحزبية ومشاركتها في عملية التنمية السياسية، للمحافظة على منجزاته وتجنبيه أي أزمات خطيرة، لتحقيق رؤيته وتوجهه نحو الازدهار والتنمية السياسية والاقتصادية والمنعة والمنافسة العالمية والإقليمية.

4- الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني، القائمة على الخوف، وروح العداء للأحزاب، وفكرة أن الأحزاب تشكل خطرا على امن واستقرار الوطن هي التي حالت دون وجود أحزاب فاعلة وتعددية حزبية، وقوة سياسية تشاركية وحيوية في الأردن.

5- إن التنمية السياسية والإصلاح والتحول الديمقراطي والتحديث ونشر ثقافة الحرية في المجتمع بحاجة إلى تعددية حزبية، وأحزاب فاعلة، وقوى سياسية على درجة كبيرة من السلوك الحضاري، والوعي السياسي الحقيقي، والأحزاب السياسية تفتقر إلى ذلك بمجملها، وتحتاج إلى قرارات وإرادة سياسية، وموارد مالية، وثقافة ووعي سياسي، الأمر الذي أدى إلى تفرد الدولة في قيادة المجتمع وإدارة شؤونه، وتغول السلطة

التنفيذية على الأحزاب السياسية، من خلال قوانين وقيود دستورية وقانونية وإدارية حكومية.

6- أن هناك مجالا أوسع وأرحب حتى يكون للأحزاب دور فاعل وحيوي في الواقع الأردني إذا تخلت بعض الأحزاب عن أهدافها الضيقة، وصراع القيادات داخل الحزب الواحد، وتبنت ثقافة وسلوك سياسي وطني حر، لتحقيق قفزة نوعية في مجالات الإصلاح السياسي والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي بكل شفافية ومسؤولية.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- العمل على التأكيد على التعددية الحزبية والسياسية والحرية والديمقراطية، وبناء الإنسان الفاعل والمواطن الصالح في برامج الأحزاب السياسية الأردنية.

2- السعي لتطبيق منظومة قيمية سلوكية سياسية تتبناها الأحزاب السياسية في الأردن تقوم على المشاركة والثقافة السياسية والوعي السياسي بطبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة.

3- السعي لتطبيق صيغة وآلية تسمح لأحزاب فرصة التمويل، وزيادة مخصصات الأحزاب من الدولة، ودعم الأحزاب سياسيا، وإعلاميا واجتماعيا، على قاعدة من الشفافية والوضوح والمسؤولية، تمكن تلك الأحزاب من القيام بدورها الوطني والقومي والدولي على أكمل وجه.

4- العمل على مشاركة الأحزاب في تحمل المسؤولية الوطنية والقومية، من خلال توزيع المسؤوليات داخل الحزب، على قاعدة المشاركة في الرأي وتحمل المسؤولية، وتفعيل تلك الأحزاب مع مؤسسات المجتمع المدني، ومشاركتها في الرأي وصنع القرار، لان المسؤولية مرتبطة بالصلاحية والمشاركة.

5- العمل على إشراك الأحزاب والقوى السياسية في التنمية السياسية من خلال إشراكها في الإصلاح السياسي الذي تتقدم على كل إصلاح بوصفه الإطار الناظم للمجتمع والدولة، حيث تؤدي الإصلاحيات التشريعية دورا فاعلا في ذلك وفق توافق اجتماعي سياسي.

6- العمل على تعديل قوانين الأحزاب والانتخابات والقوانين المتعلقة بالحريات العامة وخاصة حرية التعبير، التي تعتبر قوانين مفصلية في التنمية والإصلاح السياسي، وهي مدخل أساس للإصلاح، لذلك أوصي بالتشاور مع الأحزاب والقوى السياسية لتطويرها لتكون قاعدة للتنمية السياسية، والإصلاح السياسي.

7- العمل على تقوية وتطوير الأحزاب وإخراجها من ضعفها من خلال تقويتها دستوريا، وقانونيا، واجتماعيا، واقتصاديا.

8- إعادة النظر في برامج الأحزاب وتركيبتها، والعمل على تطوير طريقة اختيار أعضاء الحزب، وفق المواصفات العالمية، والخبرة والنوعية، من اجل العمل الحزبي والرقابي، وكذلك تطوير التشريعات الخاصة فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات داخل الحزب.

9- تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفاعلة ومشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية والقومية وتطوير قوانينها في ضوء الرؤية الوطنية.

10- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والندوات ورسائل الماجستير والدكتوراه حول التعددية الحزبية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن، وخاصة في الفترة من (1999-2014).

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

- أبو الشعير، سعيد(2005)، القانون الدستوري النظم السياسية المقارنةن المطبوعات الجامعية، عكنون، الجزائر، ط1.
- إسماعيل، جمال(2010)، التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح (2013)، مفهوم الشرعية طلبة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ط1.
- الأسود، شعبان، الظاهر (1999)، علم الاجتماع السياسي،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1.
- بدر، كاميليا (1981)، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ط1.
- بركات، نظام (2010)، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان تحليل مضمون المواثيق الأساسية، المركز الوطني، لحقوق الإنسان، عمان، ط1.
- البطانية، رافع شفيق (2009)، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- بلقزيز، عبد الإله (2001)، المعارضة والسلطة في الوطني العربي أزمة المعارضة السياسية، م.(و.ع) بيروت، لبنان.
- بيومي، زكريا(1978)، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-2948)، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.
- توفيق، اشرف مصطفى(1989)، المعارضة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.
- الجعيدي، بدر محمد حسن (2011)، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في نظام البرلماني، دار النهضة العربية القاهرة، ط1.
- الجوهري، عبد الهادي (2001)، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1.
- الخزاعلة، ياسر طالب، وأنور عودة الخالدي (2015)، تيارات معاصرة (فكرية سياسية، فلسفية)، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1.

- الخطيب، نعمان (الوجيز في النظم السياسية(د.ن)، القاهرة، مصر، ط1.
- خليفة، احمد، وآخرون (1983)، الهوية والتراث، دار الكلمة بيروت، لبنان، ط1.
- دبور، أمين محمد علي (2012)، دراسات في التنمية السياسية، مطبعة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ط1.
- الدستور الأردني، (مع كافة تعديلاته) (2014)، مجلس الأمة الأردني، عمان، الأردن.
- دوو، س (1987)، التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، مكتبة الشرق، القاهرة، ط1.
- رشوان، حسين عبد الحميد (19939، التغير الاجتماعي في التنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1.
- رضا، احمد1958، قاموس اللغة (معنى كأمة حزب في اللغة)، (د.ن)، بيروت، لبنان، المجلد الثاني، مادة حزب.
- رمضان، عأمر (2002)، التنمية السياسية في البلدان العربية، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، ط1.
- الروابدة، عبد الرؤوف وآخرون (1999)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.
- السردارد، المهدي(2008)، القوى السياسية،(د.ن)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1.
- سعيد، عبد المنعم (2010)، التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ط1.
- سلميان، عصام (1989)، مدخل إلى علم السياسية، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2.
- السيد، سيرين (2013)، الأحزاب الوسطية تشابه الأهداف وضعف البرامج وعقبات قانونية، ابرز المعيقات، مقر الحزب الوطني الدستوري، عمان، الأردن.
- سيف، إبراهيم (2013)، العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية، مركز تاريخي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، لبنان، ط1.
- شراب، ناجي صادق(2001)، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة، غزة، فلسطين، ط1.
- شريط، الأمين (1998)، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، عكنون، الجزائر، الجزائر، ط1.

- شكر، زهير (1994)، الوسيط في القانون الدستوري القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3.
- الشكراوي، هادي حميدي (2012)، الحزب السياسي، عناصرة، ونشأته، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بابل، العراق.
- الشكرواي، علي (2012)، وظائف الأحزاب السياسية وأنواع النظم الحزبية، وأثرها على النظم السياسية كلية القانون، جامعة بابل، العراق.
- الشمري، حميد حسين كاظم (2014)، دور التنمية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي كلية القانون، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- الصمد، رياض، (1995) مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط1.
- ظاهر، احمد جمال (1985)، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ط1، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مكتبة دار المنار، الزرقاء، الأردن.
- العاني، حسان محمد شفيق (2004)، نظرية الحريات العامة (تحليل ووثائق) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط1.
- العدوان، عبد الحليم (2007)، التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية، (1921-1989)، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، ط1.
- عز الدين، إبراهيم(1999)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.
- عساف، نظام (1998)، الأحزاب السياسية الأردنية (1992-1994)، قضايا مواقف، مركز الريادة للدراسات، عمان، ط1.
- العكيلي، الأمير عبد العظيم (1992)، مذكرات في مبادئ الإدارة العامة، مدخل بيئي سياسي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ط1.
- عمر، زارح (2013)، التعددية الحزبية نحو تشريد مفهوم المعارضة، معهد الإمام الشعرواي الدولي للدراسات، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- غالي، بطرس بطرس (1980)، الاشتراكية الديمقراطية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع والدارسات القاهرة، مصر، ط1.
- غانم، السيد عبد المطلب (1981)، دراسة في التنمية السياسية مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط1.

- غربي، علي وآخرون (2003)، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- الغزالي، أسامة حرب (1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت ، الكويت، ط1.
- الغزي، ناجي (2015)، مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر، ط1.
- الفريجات، غالب (2005)، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- فيصل، غازي، (1993)، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1.
- قانون الأحزاب الأردنية (2014)، مجلس الأمة الأردني، عمان، الأردن.
- كامل، نبيلة (1977)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1.
- الماضي، منيب وسليمان الموسى (19969، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ط1.
- المجمعي، محمد شطب عبيدان (2013)، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، كلية القانون جامعة تكريت، تكريت، العراق، ط1.
- محمد، محمد (1986)، أصول الاجتماع السياسي، دار المعارف، الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1.
- المشاقبة، أمين (2005)، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، الكويت، الكويت.
- مشاقبة، أمين(2006)، التربية الوطنية في الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط8.
- المصالحة، محمد، (1999)، التجربة الحزبية السياسية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- المعايطة ناصر (2011)، الأحزاب السياسية دراسة الأحزاب السياسية الأردنية، (1921-1993)، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

- منصور، بلقيس احمد (2004) الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة سياسية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1.
- مهنا، محمد نصر (2007)، في علم السياسة، (قراءة، في المنهج)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط1.
- المواجدة، بكر سميح (2010)، التربية السياسية، دار جليس الزمان، عمان الأردن، ط1.
- الموند، جبرائيل (1980)، السياسة المقارنة (دراسات في النظم السياسية العلمية، ترجمة احمد عنابي، دار الطباعة القومية، القاهرة، ط1.
- نقرش، عبد الله (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، سلسلة البحوث والدراسات، عمان، الأردن، ط1.
- هادي، رياض عزيز (2005)، حقوق الإنسان تطورها، مضامينها، حمايتها (د.ن)، بغداد،ـ العراق،ـ ط1.
- هلال، علي الدين (1985)، التربية السياسية وانتماء الشباب، (د.ن) القاهرة، مصر، ط1.
- هلال، علي الدين ونيفين مسعد (2000)، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، م.د.و.ع، بيروت لبنان، ط1.
- هيجوت، ريتشارد (2001)، نظرية التنمية السياسية، المركز العلمي للدراسات، عمان، ط1.
- وهبان، احمد (2000)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ط1.

ثانياً: الدوريات:

- دياب، عز الدين (2005)، التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، مجلة السياسي، القاهرة، العدد 22-23، كانون الثاني.
- سلمان، سعدي كريم (2006)، الإمكانية الديمقراطية بين الواحدية والتعددية في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، المجلد 3، العدد 11، خريف 2006.
- عارف، نصر محمد (2008)، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، مصر. (عدد خاص)، حزيران، يونيو، 2008.

- العزام، عبد المجيد، (2006)، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، المجلد (33)، العدد (2).
- المحافظة، علي (2000)، الأردن إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد (256)، حزيران، يونيو 2000م.
- مصالحة، محمد (2006)، دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن، المجلة الثقافية، عمان، الأردن، العدد (669، كانون الثاني / يناير.
- نقرش، عبد الله (2005)، إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي،مقارنة نظرية مجلة دراسات العلوم السياسية والإنسانية والاجتماعية اليرموك، المجلد 32، العدد 3.

ثالثاً: ندوات، دراسات، بحوث، محاضرات:

- أبو علبة، (2013)، الأحزاب اليسارية والقومية مدعوة لمراجعة خطابها وبرامجها، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن.
- الجابري، محمد عابد (1979)، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها (حالة المغرب) ندوة فكرية، منتدى الفكر العربي، عمان الأردن.
- حجرات، عزمي عارف (2014)، دور الأحزاب السياسية بتنظيم المجموعات في بناء الدولة وتمثيل حقوق المواطن، المؤسسات الشركسية وجمعية أصدقاء الشيشان، 20/ نيسان /ابريل، 2014م.
- حمارنة، منير (2013)، الأحزاب السياسية، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، عمان الأردن.
- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني، 2 تشرين الثاني /نوفمبر/2014.
- الدجاني، احمد صدقي (1989)، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، بحث مقدم لندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 26-28/آذار /مارس/1989م.
- ردمان، فائد محمد طربوش (2011)، التعددية الحزبية، وأثرها على قيام المؤسسات الدستورية، مركز البحوث الدستورية القانونية، تعز، الجهورية اليمينية، اليمن.
- الرنتاوي، عريب وآخرون (2003)، الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن.

- الرنتاوي، عريب وجمال شاكر (2013)، الأردن أولا وثائق وقراءات، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن.
- الرنتاوي، عريب (2006)، قانون الأحزاب السياسية الأردنية الجدل العام، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 17/آذار /مارس، 2006م.
- الشرعة، محمد (2006)، تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن، وتداعياتها على موقعه ودروه(ندوة) آفاق الإصلاح والديمقراطي في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشريقي، نداء (2009)، مفهوم التنمية السياسية، منتدى المعهد العربي للبحوث، والدراسات، 22/آب/أغسطس /2009.
- الشكرواي، علي هادي حميدي (2012)، محاضرة حول: " وظائف الأحزاب السياسية وأنواع النظم الحزبية وأثرها على النظم السياسية، كلية القانون، جامعة بابل، 19 نيسان، ابريل 2012.
- الشناق، احمد (2011)، فلسفة وقواعد التشريع لقانون الأحزاب السياسية الحزب الوطني الدستوري، لجنة الحوار الوطني، عمان الأردن، نيسان، /ابريل، 2011.
- طربوش، محمد صفي الدين (2014)، المركز العربي للبحوث والدراسات قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- العزام، عبد المجيد (2005)، دور البرلمانات في التنمية السياسية (حالة الأردن) ورقة قدمت لمؤتمر دور البرلمانات العربية في الإصلاح السياسي المنعقد في الجامعة الأردنية بتاريخ 17-18 أيلول / سبتمبر 2005، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.
- الفواز، كليب (2014)، تطوير الحياة الحزبية يؤسس لدولة أردنية حديثة، مركز الرأي للدراسات، عمان، جلسة مشروع قانون الأحزاب، تحرير جعفر العقيلي، 23/أيلول/2014.
- قمحاوي، لبيب (2010)، تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن،(ندوة) آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن 2005-2010، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المحنة، حسن ناصر (2009)، التعددية الحزبية وأثرها في النظام السياسي والتعايش السلمي، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، القاهرة، مصر، دراسة بتاريخ 7تشرين أول / أكتوبر 2009.

- المشاقبة، أمين (2014)، واقع الحياة الحزبية في الأردن، منذ 1999-2014 (ندوة) مقر حزب الشباب الوطني الأردني، عمان، 3اذار /مارس، 2014.
- مصطفى، هالة (2001)، الأحزاب سلسلة موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ط1.
- المعايطة، موسى (2013)، الأحزاب اليسارية والقومية مدعوة لمراجعة خطابها وبرامجها، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، عمان، الأردن.
- هلال، علي الدين (1988)، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي دراسة من كتاب سعد الدين إبراهيم، وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (ندوة فكرية) بيروت، لبنان، كانون الثاني، يناير.

رابعاً: رسائل جامعية (ماجستير، ودكتوراه):

- احمد خالد، عزب حسين(2008)، التعددية الحزبية والوعي السياسي لدى الشباب في مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الهندسة، جامعة المنصورة المنصورة، مصر.
- البدراين، غدير مفلح حمد (2009)، الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن (1999-2009)،(رسالة ماجستير غير منشورة) قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- البدري، عمار سعدون سلمان (2004)، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر ما بين أعوام (1970-2003)، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- الحديثي، مها عبد اللطيف حسن (1994) مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- حرفوش، حمزة(احمد محمد 2014)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن (2003-2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الحسبان، بشار (2010)، التنمية السياسية والإعلام في الأردن (1999-2008)، دراسة ميدانية على أعضاء نقابة الصحفيين (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- الحياصات، أيهم هاني (2012)، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (1989-2012)، ماجستير غير منشورة،ـ كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن،.
- الخفاجي، محمد عدنان محمود (2004)، جدلية العلاقة بين الأصالة الحداثة وانعكاساتها في الثقافة السياسية العربية (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة النهرين، العراق.
- الخلايلة، هشام سلمان حمد(2012)، اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(1999، 2012)، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الصرايرة، علي جميل (2007)، معوقات التنمية السياسية في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عبد الرحيم، جنان، حسين (2006)، سياسات الإصلاح بين متطلبات الداخل وشروط الخارج دراسة حالة مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق،.
- القطارنة، محمد (2006)، الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مصطفى، جليل إسماعيل (1997)، التعددية الحزبية في الأردن وجذورها الفكرية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- مصطفى،ـ خليل إسماعيل (1997)، التعددية السياسية في الأردن وجذوها الفكرية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)ـ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- المقبالي، مازن سعيد مصبح (2013)، اثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة حالة: سلطنة عُمان وقطر(2000-2012)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، المفرق، الأردن.
- المناعسة، أيمن رضوان عبد النبي (2007)، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

خامساً: الصحف:

- صحيفة الكرمل (1923)، الأحزاب، حيفا، فلسطين، العدد 939، 29/آب/أغسطس.
- الفضيلات، محمد (2014)، التعددية الحزبية، صحيفة السفير، العربي، 8كانون الثاني/يناير/2014، صنعاء، اليمن.
- نصرواين، ليث كمال، (2012)، تمويل الأحزاب السياسية في الأردن، صحيفة العرب اليوم، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، 29/تشرين الثاني، نوفمبر، 2011.
- وزارة التنمية السياسية (2010)، صحيفة الدستور الأردنية، عمان،ـ العدد 15040، 29 آذار/ مارس، 2010، عمان، الأردن.

سادساً: مواقع الكترونية (عربية وأجنبية):

- بالروين، محمد (2008)، من اللاوعي إلى الوعي السياسي، انظر موقع: lipyaourhame.com/2008
- تأمر، محمد (2003)، التعددية الحزبية، شبكة الحوار المتمدن، 10/أيار/ مايو، انظر موقع: www.ahewar.org/debat/show/.art.asp%3/10/5/2003/10:10
- تركماني، عبد الله (2009)، العلاقة بين لتنمية والديمقراطية، شبكة الحوار المتمدن، 27/أيار/مايو/2009، انظر موقع: www.ahram.org/debat/show.art.asp%3/27/5/2009/12:15
- حسن، عمار علي (2014)، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مجلة الديمقراطية، 31/آب/ أغسطس، انظر (موقع): democracy.ahram.org.ed/new/1053/31/8/2014/10:30
- مزيان، نجيم (2013)، ركائز التنمية السياسية، موقع ناطوريس 2013/9/30، انظر موقع: nader.nadercity.com/30/9/2013/13:2
- المعاضيدي، محمد حسن علي(2005)، التخلف السياسي آفة التقدم، شبكة الحوار المتمدن، 14/حزيران/يونيو، انظر موقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3/16/6
- معلوم، البير(2011)، مفهوم الحزب السياسي ووظائفه، شبكة المعرفة 21/أيار/مايو/2011، انظر موقع: ar.facebook.com/2/879/233149972/21/5/2011/12:10

- أمام، عبد الفتاح، (2014)، الديمقراطية والوعي السياسي، انظر الموقع: www.good.read.com/book/show/2014
- بالروين، محمد (2008)، عن الحراك السياسي، وموقع ليبيا المستقبل، انظر الموقع: archivlipa-almostakbal.org/15/5/2008/15:30
- الموسوعة الحرة(2014)، التجنيد السياسي، 26/شباط/فبراير/ 2014 انظر موقع: ar.wikipadia.org/wiki/26/2/2014/23:52
- ثأمر، محمد(2013)، التعددية الحزبية، شبكة الحوار المتمدن، انظر موقع: www.ahewar.org/debat/show/art.asp/10/5/2013/15:15
- المومني، علي يوسف، 2015، دور الأحزاب في التنمية السياسية، انظر موقع وكالة فاكت نيوز للأنباء (FN) news fact انظر موقع: fact.com/pages/menherdetails.asp/2015
- قائمة الأحزاب السياسية في الأردن (2010)، شبكة المعرفة: انظر موقع: www.marefa.org/lindex.php/28/2010/20:38
- الأحزاب والنخب في الفترة (1989-2010)، (2013)، تقرير صحيفة العرب اليوم، انظر موقع: alarabalyoum.net/30/1/2013/23:50
- الميثاق الوطني الأردني (2011)، مجلس الوزراء، عمان، انظر موقع: representative.jo/APP/public/2011
- الحمد، جواد(2011)، فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، 10 تشرين، الأول /أكتوبر، انظر موقع: www.mesc.com/Jo/owrvision/2011/8.html
- النواصرة، عواد عايد،(2015)، الإفلاس السياسي في الأحزاب الأردنية صحيفة كل الأردن الالكترونية، 26شباط/فبراير/2015، انظر موقع: www.allofjo.net/26/2/2015/10:18
- الجعفري، عواد وآخرون (2014)، التنمية السياسية في الأردن، موقع أعمال طلبة معهد الإصلاح الأردني، عمان، 2014/7/9 انظر موقع: www.jimJournalists.com/9/7/2014/10:10
- العناقرة، محمد (2012) الحياة النيابية والديمقراطية في الأردن، صحيفة الدستور الأردنية، عمان، 27/حزيران، /يونيو، 2012 www.addustour.com/27/6/2012/12:15

- المشـاقبة،، أمـين، (2011)، الإصـلاح السياسـي المعنـى والمفهـوم، صـحيفة الدسـتور الأردنيـــــــة، عمـــــــان، 6شـــــــباط/فبراير/ 2011 انظـــــــر الموقـــــــع: http://www.addustour.com/6/211/13:15
- اللويسي، نضال لطفي (2013)، إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية (2013-2017)، صـــــحيفة الدســـــتور، الأربعـــــاء 26/حزيـــــران يونيـــــو: http://adustour.com/26/6/2013/15:34
- المحنة، حسن ناصر(2014)، التعددية الحزبية وأثرها في النظام السياسي، انظر موقع: www.agewar.org/debat/show.art/2014
- عربيات، عبد اللكيف، (2004)، الحياة الحزبية في الأردن الدعوة لقانوني انتخاب وأحزاب عصريين لتنمية الحياة الحزبية، صحيفة الدستور، الأحد 25/تموز/يوليو، انظر http://www.addustour.com/25/7/2004/8:10
- العناسوة، محمود (2004)، الحياة الحزبية في الأردن، صحيفة لقانوني انتخاب وأحزاب عصـريين لتنميـة الحيـاة الحزبيـة، صـحيفة الدسـتور، الأحـد 25، تموز/يوليـو/انظر: http://www.addustour.com/25/7/2004/8:10
- بنت البلد، (2012)، وزارة التنمية السياسية عبء على الوطن، صحيفة جفرا نيوز، 6تموز/يوليـــــــو/2012، عمـــــــان، الأردن، انظـــــــر الموقـــــــع: www.jfranews.com.jo/more/6/7/2012/13:14
- أبو ندي عناد (2009)، الأحزاب السياسية، انظر: www.ahewar.com/2009
- الربيعي، صاحب (2004)، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، شبكة الحوار المتمدن: www.ahewar.com/2004
- Sullivian, Robert, (2013) The victorain web see (site): ar.wekipedia.org./2012/wiki.

سابعاً: الكتب الأجنبية:

1- Almand, G, and pawell. B(1966) Comparative politics a developmental Approach little Brown and co Boston, U.A.S.

2- Almon ,G. S. verba (1963). The civic culture political university , 1sted.

3- Binder, J calman,(1971), crises and sequences in political Development, Princeton, university press 1setd ,

4- Easton, David,(1996), A system analysis of political life, New York , U.A.S.

5- G. Almand, (1960) A functional Approch to comparative politics, The politics of developing Areas, Princeton, university press, 1sted.

6- Good carter (1994(, factors that pritict political know ledge and attitudes of your children. Dissration Abstract International, 5vol54. No 7

7- Horld, Bruce,(1979), American parties and politics Henry halt and company, New York, 3ed.

8- Pye, Lucian, (1965) The concepts of [olitical development the annals of the American acadenuy of political and social science, No 358, march press, Boston.

9- Pye, Lucian, (1966), Aspects of political development , Bostn university press, Boston, U.S.A. 1seted.

Absract

Impact of the Multi–Party System on

Political Development in Jordan

(1999-2014)

Belal Zaki AL-Tamimi

The Supervisor: Dr. Sayel F. AL-Sarhan

The study aimed to clarify the impact of multi-party system on the political development in Jordan in the period (1999-2014). Moreover, the study aims at exploring the role that political parties play by identifying the reality of political parties and democracy in Jordan during the study period.

The study used political system approach being the best to achieve the study goals and examine the relationship between the multi-party system and the political development as the multi-party system is considered one of the political phenomenons consisting of a set of interrelations, and it is also based on the input (the impact of multi-party), and the output of a multi-party and feedback. To achieve the study goals and examine the relationship between political parties and political development the study used being the best for analyzing the relationship. The study reached to many conclusions, the main result is that no one can argue that political development can be achieved in light of the reality of political parties which witness a state of weakness whether in its programs or political discourse. Finally, the study recommended that to activate the partisian life in Jordan, the political system should promote the political pluralism and political participation of political parties in decision making process to achieve the expected development.